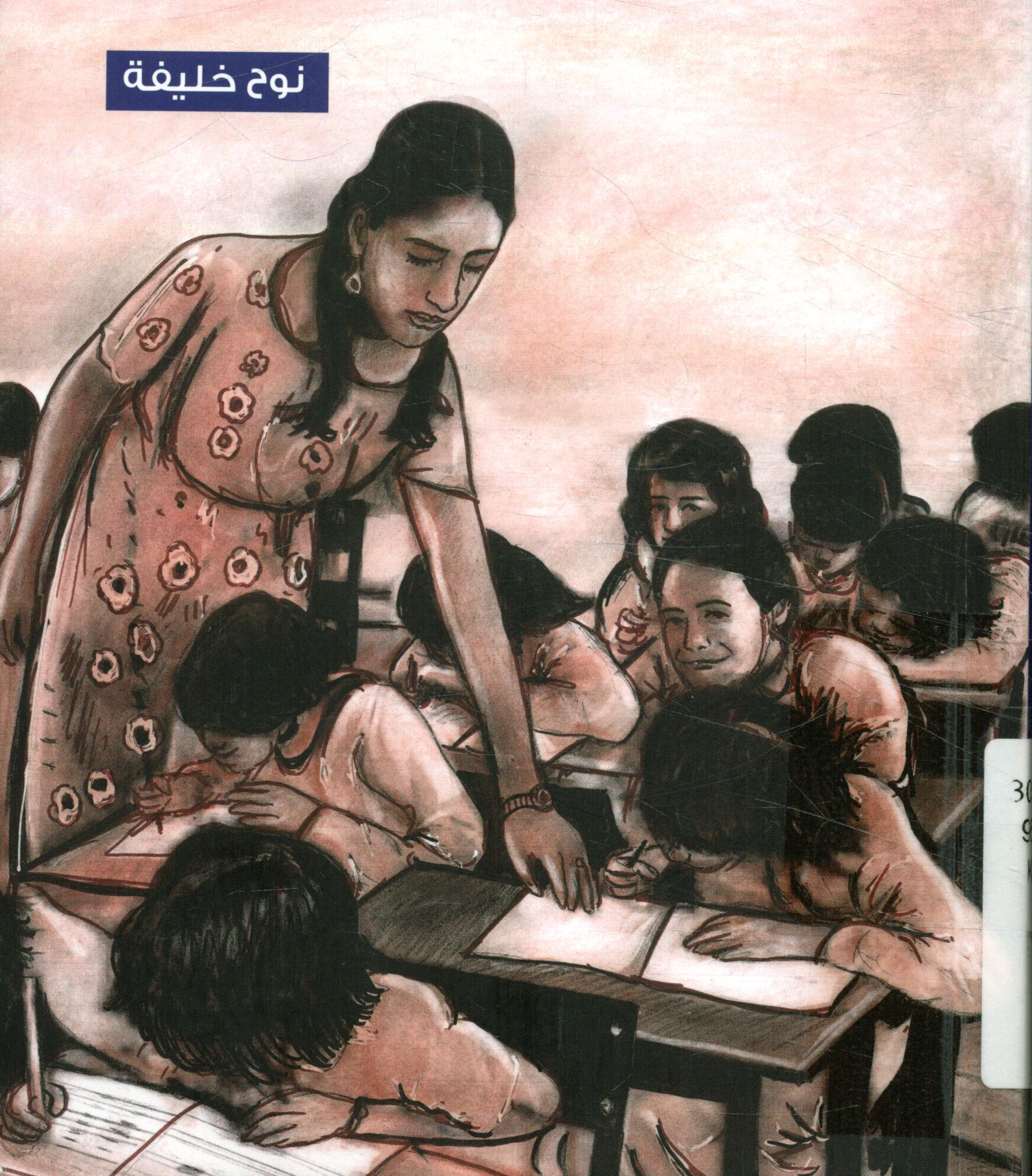
المرأة الرفاعية

بين الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر

تحليل سوسيولوجي للإسهامات والتحديات وآليات المواجهة

نوح خليفة





المرأة الرفاعية

بين الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر

تحليل سوسيولوجي للإسهامات والتحديات وآليات المواجهة

نوح خليفة

الطبعة الأولى عام 2013

إهداء ..

أهدي هذا الكتاب للداعمة الأولى للمرأة البحرينية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وعموم نساء البحرين فهذا التاريخ نموذج لعطاء المرأة البحرينية في أنحاء البلاد خلال المراحل التاريخية المختلفة، وكل تفاصيله التاريخية تدعم مسيرتها في الحياة المعاصرة.

وأقف وقفة اعتزاز لكل جهد مخلص ساند مساعي إنجاز هذا العمل المضني وجميع المساهمين، وفي مقدمتهم سكان الرفاع فكل رفاعية بادرت في تقديم معلومات تدعم البحث تعد شريكة في نجاح هذا الجهد وبروزه وفي مقدمتهم قدامى معلمات وزارة التربية والتعليم اللاتي استقبلنني بحرص شديد على تقديم تاريخهن الغزير، المشحون بالشجن والتضحيات.

شكر وتقدير /

للوالد العزيز على جهوده المتجددة في دعم إنجازاتي العلمية، كما أخص بالشكر أخواتي دانة حمد النشمي، ومريم مبارك البوبشيت على دورهن في متابعة متطلبات تطبيق البحث، وكل من ساهم من أجل اكتمال هذا الجهد المضني ونخص: هيا بنت صباح آل خليفة، مريم بدر، هميان المناصير، هيا البوبشيت، مريم الشيخ، فاطمة مبارك النعيمي، حسين ناصر (مؤسسة زوم ماستر للانتاج الفني)، عبد الله دشتي، صالح علي، عارف الهاشل.



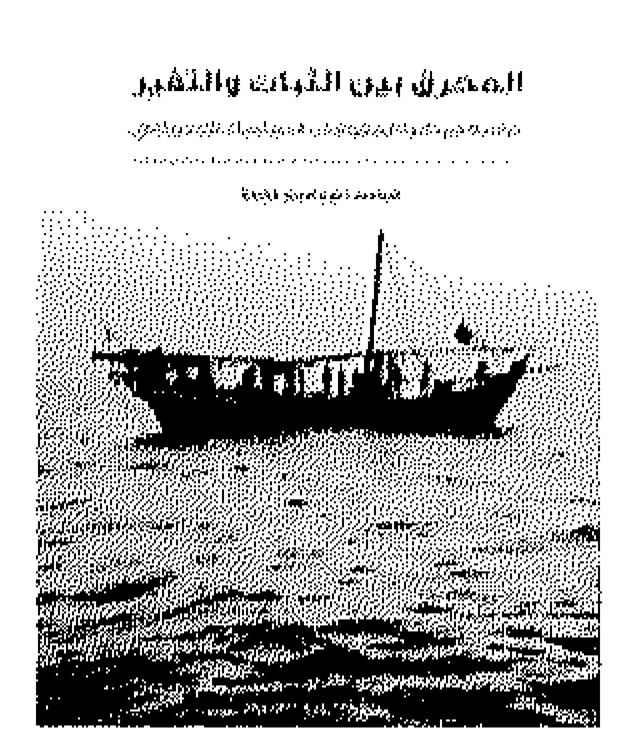
نوح خليفة

- هو ابن المحرق، نهل العلم في مراحله التعليمية الأولى بين مدارس مدينتي المحرق والرفاع.
- حاصل على ماجستير في الإعلام، وبدأ خطواته الأكاديمية في جامعة البحرين عام 1998 بعد تلقيه منحة دراسية من قوة دفاع البحرين.
- خاض في حقول الإعلام السياسي في إدارة الأخبار ووكالة أنباء البحرين بوزارة الإعلام بين الوظائف الفنية ثم الإعداد والتقديم التلفزيوني منذ عام 1999 إلى عام 2005.
- امتلك خبرة عمل ميدانية في إعلام الأزمات وعاصر عدد من الأحداث العالمية خلال مدة عمله في إدارة الأخبار بوزارة الإعلام منها حرب العراق وأحداث 11 سبتمبر وحادثة سقوط طائرة طيران الخليج.
- خضع لتدريبات عسكرية تأسيسية في الأكاديمية الملكية للشرطة اعتباراً من عام 2005 إلى عام 2006 وحصد الإمتياز في دبلوم العلوم الأمنية.
- عين في وزارة الداخلية برتبة ملازم ثاني عام 2006 وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن حصل على رتبة نقيب عام 2012 أثناء إشغاله فرع الدراسات والبحوث في إدارة شئون الأفراد بالموارد البشرية.
- حاصل على خبرات أمنية هامة في مواقع عمل ميدانية وإدارية بوزارة الداخلية شغل خلالها مهام قيادية في ميادين العمل الشرطي ثم الإعلام والحقوق والإدارة.
- أطلق بحوث أمنية وإعلامية وحضرية تدفع بإتجاه تدعيم مرتكزات القوة في مملكة البحرين تمزج بين عدد من العلوم وتعرف علمياً بالبحوث (البينية).
- حاصل على شهادات شكر وتقدير وثناء على إسهاماته العلمية في المجال الأمني من قبل قيادات وزارة الداخلية.
- حاصل على شهادات ودروع تقديرية من صروح علمية وثقافية رائدة في مملكة البحرين على إسهاماته العلمية منها: جامعة البحرين، والمجلس الأعلى للمرأة، وجمعية تاريخ وآثار البحرين، ومركز عيسى الثقافي.
- حاصل على مؤهلات من مؤسسات إعلامية رائدة بدول مجلس التعاون، وناشط في قضايا وطنية تاريخية واجتماعية وأمنية وإعلامية.

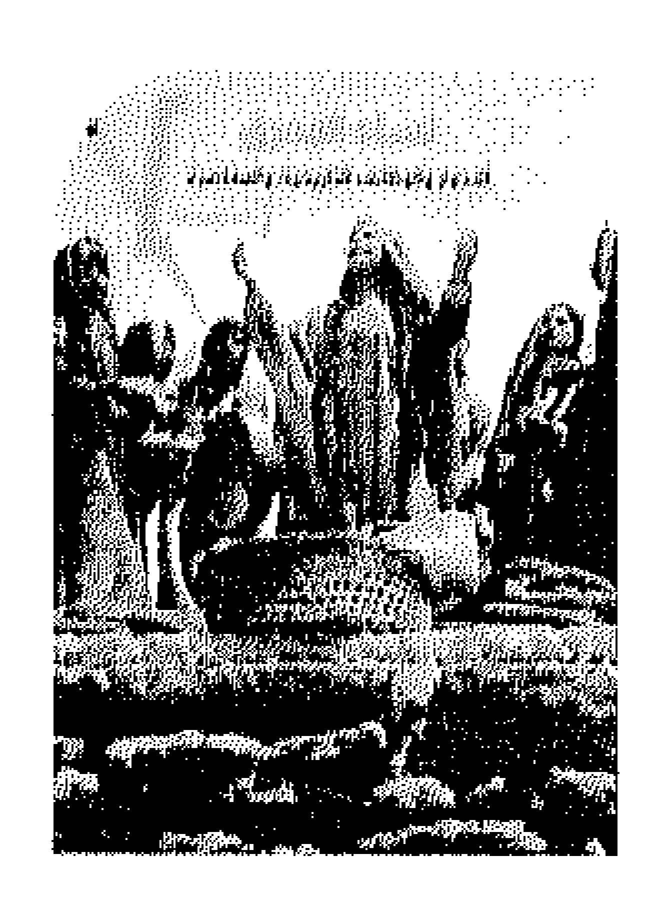
إصدارات المؤلف



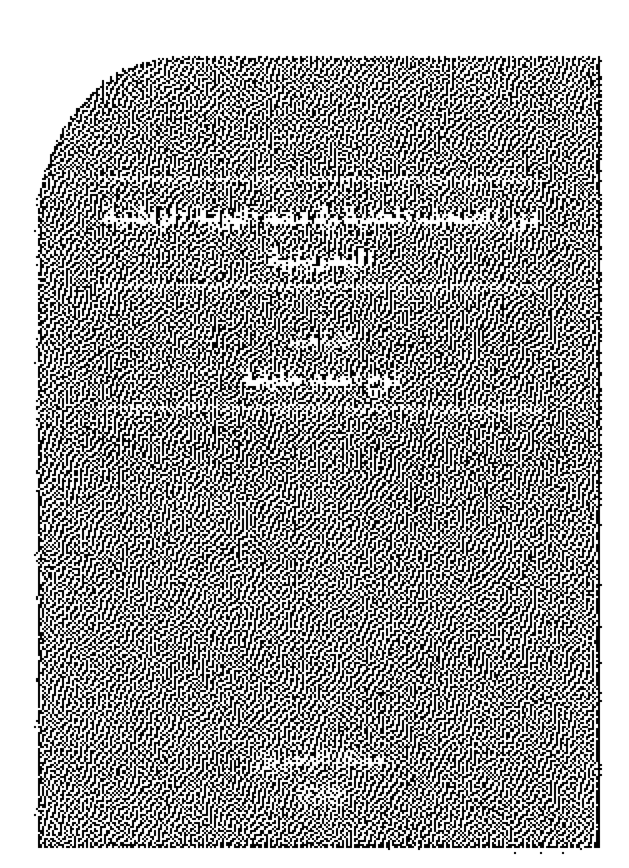
2012



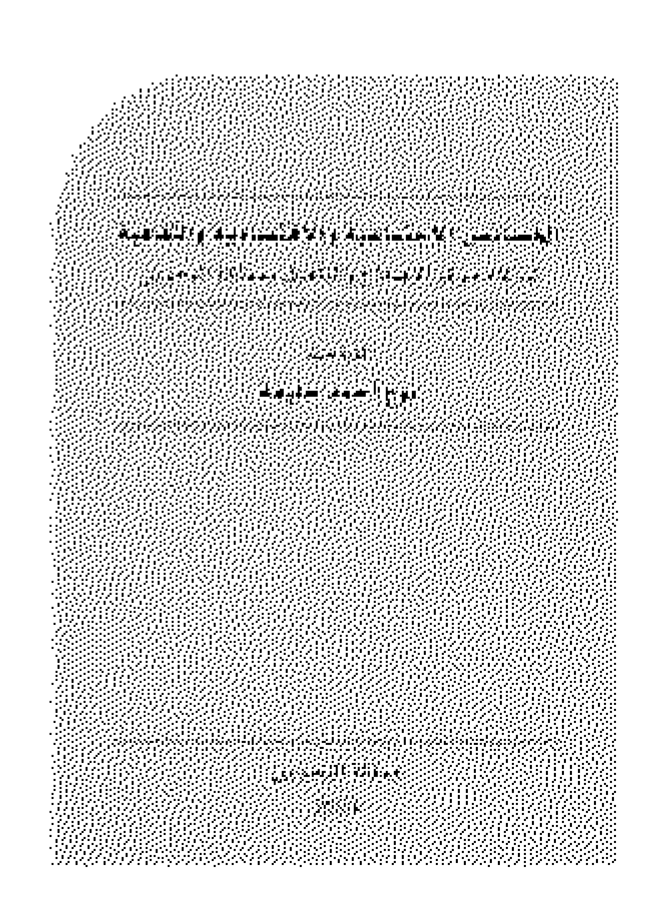
2010



2011



2008



2009



الفهرس

7 مدخل تاريخي.

53 مشكلة البحث.

54 مفاهيم البحث.

55 أهمية البحث.

56 أهداف البحث.

56 تساؤلات البحث.

56 البحوث السابقة.

62 الإجراءات المنهجية.

65 مدخل البحث الميداني.

67 خصائص عينة البحث.

80 مجالات اسهامات المرأة الرفاعية في العملية التنموية الاجتماعية.

105 الاسهامات التنموية للمرأة الرفاعية في مؤسسات المجتمع المدني.

143 المشاركة السياسية: المظاهر والمعوقات وآليات المواجهة.

172 نتائج البحث.

179 توصيات البحث.

الملاحق

184 مراجع البحث.

185 جدول البحث.

أولاً: المقدمة:

يقدم البحث في أوراقه العلمية المقبلة تاريخاً فريداً عاصرته المرأة الرفاعية ليس هذا فحسب بل يثبت بالأدلة سواءً تلك المتمثلة بإسناد سكان المنطقة للتاريخ المدون أو بالوثائق التاريخية المتنوعة (كفاحاً تاريخياً نسائياً) أسهم في تشكيل ماضي وحاضر الرفاع وسط تنبؤات يطرحها ترتبط بمستقبل الرفاعية خلال العقود المقبلة.

إذ أنه يتعمق في شخصية المجتمع والمرأة في نطاق الرفاع ليس تحيزاً بل تأكيداً لضرورة فهم المجتمعات الإنسانية والإسهام في توجيه سلوكها في ضوء تحديات العصر الحديث على المستويات المحلية والإقليمية والدولية إذ أن المضامين العلمية تبلور سلسلة ظروف تاريخية وتتجه بها نحو رؤية تنموية معاصرة تخدم البحرين.

ويعد إستكمالاً لجهود سابقة للباحث لتغطية تاريخ المرأة في بدايات القرن العشرين تناولت الفئة النسوية زوجة الغواص، أما الجهد العلمي الحالي فإنه يسلط الضوء على زوجة رجل الطبقة الوسطى ومحيطها الإجتماعي.

فقد خاض البحث في تفاصيل الكفاح التاريخي وتقادمت عليه المعوقات منها: صعوبة الوصول إلى عينة أكبر ثم إمتناع المبحوثات عن محور (مشاركة المراة في الحياة السياسية) ثم تعثر محاولات الوصول لمرشحات سابقات في الإنتخابات ليلج البحث بعد ذلك في مرحلة إستطلاع رأي فئات أخرى لإنجاز المحور الأخير (المعاصر).

ثانياً: مدخل تاريخي:

لقد تعايشت المرأة الرفاعية منذ القدم مع الوجه الريفي لمملكة البحرين وسط ظروف بدوية خاصة محاطة بالكثير من الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية، وما يدفع لتبني هذا البحث غياب تلك الأسطورة التاريخية لحياة المرأة الرفاعية عن قصص المؤرخين والإعلاميين، حتى تراجع الوعي بواقع تلك الرقعة وامتداداتها الواقعية في التركيبة السكانية لمملكة البحرين، وحجم الوجود الشعبي لها في تلك البقاع الأجمل من طبيعة البحرين الريفية.

إن الترابطات الاجتماعية الرفاعية في تلك الرقعة اعترض تمددها نزوح كثيف باتجاهها قلل من فرص تمددها الطبيعي في محيط رقعتها الأم مما أحدث نمواً لمراكز رفاعية أحدث لسكانها فقد استقبلت الرفاع الأم أكبر نزوح سكاني في تاريخ البحرين، ويعد ذاك النزوح عمالياً تشكل بفعل ظهور النفط والنمو الاقتصادي المصاحب، والذي تلاحق لفترات تاريخية متتالية الى الوقت الحاضر، أما مراكز القوة الاجتماعية بين النساء والقوى الشعبية عموماً، فقد تغيرت كمواطن للاستقرار أو موائل عمل مفضلة لسكانها ذوي الخصوصية المطلقة تاريخياً بعد تحولات إجتماعية وإقتصادية طالت أنحاء الرفاع العقود الماضية.

وبين تلك الموجات والمتغيرات الواسعة النطاق، فان البحث الراهن يحاول تحديد تلك الطبيعة التي لم يسبق توثيقها، ولم تدون تفاصيلها

في أي مرجع سابق على الإطلاق إضافة إلى محاولة تحديد مواطن القوة في تاريخ العطاء الإنساني بين النخب النسائية الرفاعية التي عاصرت التحولات الحضرية ووضعت اللبنة الأولى لمسارات العمل والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأحدث وشكلت جسوراً اتصالية قوية بين الأصالة والمعاصرة أحدثت أماناً اجتماعياً سيطرت على كيانيه: القديم والحديث تحولات عميقه، كما أنها تمثل جزءً مهماً لشريحة هامة جوهرياً كوجود يقع ضمن التنوع البشري الإنساني كونه إنسان ينتسب إلى الطبيعة الريفية البحرينية؛ إذ أنه لا بد من فهمه وإبرازه وتقديمه وجهاً تاريخياً أصيلاً من تاريخ البحرين.

وتعد المرأة الرفاعية محوراً مهماً من محاور الصعود بأداء المرأة البحرينية والارتقاء بها كمكون رئيسي في بناء النهضة ومصدراً للثقافة المجتمعية وتلاحق الأجيال عبر العصور في تلك الرقعة الجغرافية الهامة، ولذلك فإن البحث الراهن تنبثق منه مسارات هامة لتحديد وتنمية دور المرأة في قيادة تلك اللبنة الوطنية الهامة، وبالتالي فإن الدعم الإعلامي والفكري والتاريخي الذي نقدمه ضمن طيات هذا البحث يمكن أن يفتح أمام المرأة عدة قنوات وعوامل تدفع للعمل الوطني الأشمل.

فقد لعبت المرأة البحرينية بصورة عامة، والمرأة الرفاعية بخاصة قديماً أدواراً متعددة ومتنوعة ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بل أيضاً على الصعيدين الثقافي والسياسي إضافة إلى أدوارها في مجال الأعمال الخيرية والتطوعية التي أسهمت من خلالها

في تعميــق قيم اجتماعية تعكس إلى حد كبير حالة التضامن والتماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ناضلت المـرأة في سبيل التغلـب على قسوة الحيــاة المعيشية التقليدية ومتطلباتهــا الحياتية التي لا تخلو من مشقة الحصول على الرزق سواء مياه الشرب من مصادرها الطبيعية المتمثلة في العيــون البرية أو اسلــوب الحصول عليه أو مشقــة التنقل بإتجاهها يوميا أو كل ما اقتضت الحاجــة وأيضا وسائل الكسب الأخرى السائدة بين النساء مثل مهنــة الكورار أو جلب الأخشاب وبيعها أو الإنتفاع منها للطبــخ وهــو ما يعرف كمهنة قديمــاً بالحطابة ويقصد بهــا المرأة التي تجمه الحطب، ومهنة الرواية ويقصد به (جلب الماء للبيوت مقابل مبلغ يعينهــا في الحياة) إلى جانب الأعمال المنزلية المتمثلة في رعاية الماشية والأغنــام وبيع منتجاتهــا أو الإنتفاع بها كمورد غذائــي يحقق الإكتفاء وأيضــا صناعة البخور والمباخــر من الطين المحلي وغيرها من المصادر المعيشيــة التي أشارت إليها الإخباريات كبــار السن في تفاصيل المدخل الإقتصادي الراهن للبحث وذلك من واقع خبراتهن التاريخية بأوضاع المرأة وأدوارها، ومدى التطور الذي شهدته تلك الأوضاع حديثاً.

ولعل أبرز الأدوار التــي تعكس طبيعة وظائف المرأة في الحياة التقليدية تلــك الحيــاة الإقتصادية القائمة على الإستفادة مــن الإنتاج الحيواني وإستثماره في تحقيق الإكتفاء الغذائي للأسرة والمجتمع من خلال عملية التكافــل الإجتماعي التي كانت فعالة بين شتــى البيوت ضمن المنظومة المعمارية لمجتمع الحي.



◄ مشقة جلب الأخشاب لإيقاد نار الطبخ المنزلي

وقد تستغرب الأجيـال تلك الأدوار التقليدية للمرأة البحرينية وإرادتها التـي مكنتها مـن إقامة دورها المحـوري في مجتمعها لكـن تلك الأدوار كانـت البداية التي أرست قيم العمل الاجتماعي والاقتصادي والتي لها تأثيراتهـا المباشرة على مـا تكتسبه المرأة من أهمية كبيرة في مجتمعها المعاصر، وأشارت الحالة رقم (1) (65 سنة، حاصلة على مؤهل دراسي دبلـوم، وكانت تعمل مدرسة، وهـي الآن متقاعدة) « الاول اشتغلت المراه في كل شـي آنـه عشت في بيت ابـوي ويدتي كانت عندهـا 7 بقر وتحلب وتنظف وتشيل وكلشي تسـوي، وطبعا مساعدة عيالها في اشياء غير في البيت يسوونها لكن المراه اهي الي تحلب وتباري البقر والغنم»، أما تلك الشـدة التي تبديها المراة في وجـه ظروفها التقليديـة فإنها مكون هام للضلوع في بناء مجتمع قوي رغم التحديات القائمة حيث أن المرأة مكون رئيسـي يعول عليه في تحقيق الكثير من المكاسب، وأضافت «كانت يدتي الله يرحمهـا وايد قوية قبل المراه غـير اقوى من الحين بسبب الظروف «اول كان في تعاون بينها وبين الريال وتتحد المرأة ويا الريال»، وإمتدادا لتاريخ كفاح المرأة البحرينية عموماً والمرأة الرفاعية خصوصا فإن تلك المسئوليـات العظام التي تحملتها المرأة في ظـل إنشغال الزوج في كسب الـرزق وسعي الرجال إلـى مصادر رزق اكثر دخلاً قـد أكسبتها منزلة كبير على صعـيرد الأسرة والمجتمع على المستويـين التاريخي والمعاصر وقالت الحالـة نفسها: «في منهم من يروح السعوديه يركض ورى الرزق والدخـل الأعلى خصوصاً بعد البترول قاموا ياخذونهم في السعودية في اللحـام وغيرها من المهـن الي يعرفون لها الرياييـل في البحرين فهما يبـون يكملـون حياتهم ف يروحـون السعوديـه يشتغلون، أمـا عوايلهم ايبون لهم الفلوس والمره تتصرف في البيت وتديره».

أمـا الحالة رقم (2) (78 سنة، ابتدائية، ربة منزل)، فقد تحدثت عن الأدوار والمهـام التقليديـة التي كانـت تقوم بها المـرأة الرفاعية، وذلك لتلبيـة احتياجات أسرتها: «الماي والتمر لول ويـن ما موجود يتواجدون الناسـ المراه تطبخ الغدا وتغسل الاواني وتسـوي غداها، والمراه عندها رزقهـا في البيـت الا اذا كانت حالها كلش ضعيـف تروح تساعد في بيت الناسـ الي حالتهم زينـه ويعطونها لقمة عيشـ او يعطونها رزق يعينها على حياتها وترجع بيتها بس هذي حياتها»



◄ سواعد نسائية منتجة أسهمت في تحقيق اكتفاء اسر المنطقة



◄ السقاية تقوم بتفريغ المياه من اليودان أو ما يسمى بالجربة في الأواني الفخارية التي تستخدم لحفظ المياه

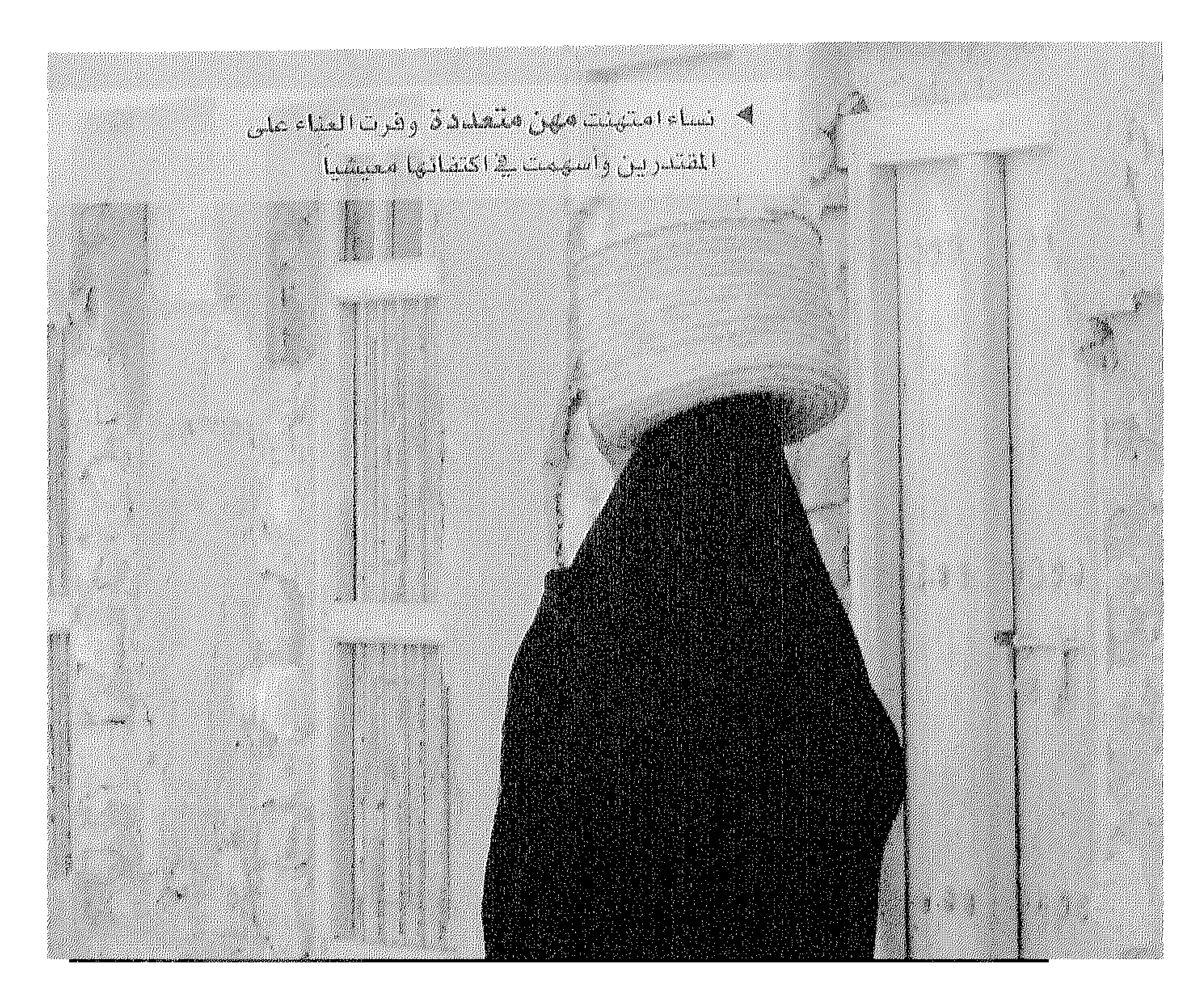
وتتجسد الحركة المجتمعية القائمة على تبادل المنفعة في نظم التعاون التلقائية ومبادرة البسطاء إلى مساعدة الاسر المقتدرة على تنظيم شئونها وأيضاً للإستفادة من الفرص المعيشية من خلال تبادل المنفعة فيما بينهم كلٍ حسب احتياجاته الاجتماعية أو الإقتصادية مما كان له الأثر الكبير على التكامل المعيشي بين البشر في تلك الحقبة التي تعتمد بشكل رئيسي على الموارد المحلية المتاحة سواء الزراعية أو البحرية

وغيرها من الإحتياجات البشرية من مصادرها الطبيعية البحرينية».

وتشير التحليلات حول تعليق الحالة رقم (2) إلى أن الواقع الذي تطرقت إليه الحالة يبين جانباً من حياة الترف والتداخل بينها وبين الحياة البسيطة وما بينها تلك الأسر الممتدة التي تعتمد في اقتصادياتها على الإلتفاف حول المقتدرين وأصحاب النفوذ الإقتصادي والإجتماعي، وقد تبين من الحالة المذكورة أن مجتمع البحرين منذ نشأته تشكلت قدراته المادية والإجتماعية إنطلاقا من ذلك التركيب السكاني الذي يعتمد على التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

ويكشف تعليق الحالة نفسها إشكالية هامة تمس جانباً محورياً في حياة الأفراد والأسر البحرينية على المستوى المعاصر إضافة إلى ذلك فإنه يعبر عن قضية مصيرية تحدد مستقبل الأحوال الاقتصادية للأسر البحرينية تتمثل في «التمكين الإقتصادي» الذي من شأنه تعميق قدرات المجتمع في التغلب على تحديات العصر لا سيما أن القضية تتطلب تعميق قدرات الأفراد في اتخاذ مشاريع مستقلة تدعم نموهم الأسري اجتماعيا واقتصادياً.

وقد كشفت مضامين البحث عن الدور الإقتصادي للمرأة في هذه الرقعة الذي تعد نموذجا لحياة المرأة البحرينية بين المناخين التقليدي والمعاصر يثبت بشكل أو بآخر إمتداد ذلك الدور إلى الوقت الراهن مع وجود فروق إنتاجية كبيرة تحتاج في واقعها المعاصر إلى تدعيم قد ينتج عنه بنية إقتصادية تسهم في تمكين المرأة في مجالات متعدد إذ يتطلب الواقع تحويل قدرات الأفراد السلوكية في العملية الإقتصادية


نساء امتهنت مهن متعددة وفرت العناء على المقتدرين واسهمت في اكتفائها معيشيا

من التبعيـة والإعتماد على رؤوس الأموال الإقتصادية والإجتماعية إلى الإستقلالية الفكريـة والمادية في المجال الإقتصادي الأمر الذي قد ينم عنه طفـرة إقتصاديـة وإجتماعية في عـالم المرأة والمجتمـع، وراوحت الحالـة نفسهـا: «الاول الي حالتهـم زينه التجار او غيرهـم من الناس المقتدريـن والناس الفقاره المتضعضعـين ايروحون يشتغلون عند الكبار يغسلـون لهم يطبخون لهم وينظفون لهـم وناس ايبونهم مربيات يربون مقابل مبالغ ماديه او لقمة عيشهم.

وتبـين المعطيات الميدانية أن التبعية للمقتدريـن كانت تفرض هوية من نـوع خاص وقد تكون رسخت مظاهـر التبعية للأقوى منـذ القدم إنما هنـاك بعض المظاهر الإجتماعية التـي تدل أن أجـزاء كبيرة من تلك القيـم مستمرة لكـن بأسلوب مختلـف يعتمد على المجـالات الوظيفية وضعـف قدرات بناء الذات على المستـوى الإقتصادي الفردي والأسري وذلـك يتطلب تقويم السلوك الإقتصادي للأسر نحو الاستقلالية وعدم الإعتمـاد والتبعيـة المطلقة، أما المرأة فهي نـواة أساسية بأدلة تاريخية ومعاصـرة حيث انـه إذا تمكن قـادة العملية الإقتصاديـة من استثمار واقعهـا فـإن الكثير من الإشكاليـات المجتمعية القائمـة سوف تكون في طريقها للتراجع والزوال.

كمـا تبرهـن المصادر علـى قوة بأس المـرأة البحرينيـة في وجه الحياة التقليدية وقدراتهـا في الإقتصاد المنزلي للأسـرة ومحاولاتها الإنتفاع من المـوارد الطبيعية المتاحة ومن بينها ذلـك المصدر الرئيسي للطعام والقوة الاقتصادية للأسر وهو الرطب أو التمر الذي تمكنت من الإنتفاع منه: وأضافت الحالـة نفسها «الصبح لي صبحوا حطوا سله مال الاول متروسه كله تمر ويحطونها وياكلونها، ويترسون الاواني طعام (ويقصد بكلمـة طعام – بـذرة الرطب) وايـون القرويين من القـرى على حمير ويطلعون لـه أهل البيت يعطونه الطعام وياخذون منه البربير والمشموم والرويد والخضروات بدال (طعام التمر).

وتؤكد مصـادر البحث أن المقايضة أو تبادل المنفعة لا تجري بين الاسر في محيـط المدينة او المنطقة فحسب بل تمتد لتشمل علاقة التجاور بين

المدينة والقرية وبين سكان المناطق الزراعية والمناطق الريفية حيث أن بذور الرطب أو التمر وهو ما يسمى (بالطعام) يحتاجه القرويون للإنتفاع به كغذاء للأغنام والأبقار فهو ذو قيمة غذائية وينتفع منه لإطعامهم وبهذا تتم مقايضة الطعام بالخضروات الأخرى، وأكدت الحالة نفسها على الممارسات الإقتصادية المتنوعة التي واجهت من خلالها المرأة حياتها المعيشية بإصرار وجهد عظيمين ذلك الجهد المتواصل في توفير مياه الشرب من العيون البرية في الرفاع سواء للإنتفاع منه لإحتياجاتها المنزلية أو لتزويد نساء الحي بالماء: «انا جفت المراه تروي تحط خرجه على راسها وتحط الحبل مال اليود على راسها وتروي، فقيره شتسوي تترزق، وفي الحنينية ينزلون نسوان يسدرون حمير في العين وايبونه ويكتونه في البرجه الى جنب العين والبرجه لها لوالب ويترسون اليودان الي يبي ماي يترس اليود ويحطه على ظهره والي يبي يحط اليودان على الحمار على ظهره ويروحون يروون بيتك وبيت غيرك يصبون الماي، الحمار يسدر الماي من العين لهم محل كبير يغرف من العين ويفرغون الماي في البرجه ويترسونه حق الناس يحصلون عليه بسهوله، المراه اذا عندها حمار تحمله على ظهر الحمار واذا ما عندها حمار تشيله بنفسها، اليود له حبل وتحط الحبل على راسها واليود على ظهرها، وأضافت: المراه تلبس الدراعه وتلبس الثوب اتجبع به ما تلبس حجاب لا ثوب اتجبع به ثوب الاولي القديم وتلبسه».

وتعد مهنة الرواية مهنة اسهمت في فرضها متطلبات المعيشة التي كانت هموما تداهم السواد الأعظم من السكان فقد كانت الظروف ملزمة للبشر دفعت بهم إلى مواجهة الحياة بوسائل تعكس قدرة الإنسان على

تطويع الطبيعة لصالح حياته المعيشية وتسيير شئونها التي لا تخلو من المشقة والعناء بل كانت تلك الظروف محور الحياة اليومية أما الإنسان فليس أمامه إلا محالات الإنتفاع من الموارد الطبيعية والخوض في غمار الحياة وللمرأة مشوار طويل من الكفاح التاريخي منذ فجر التاريخ في توفير المياه لأسرتها ومحيطها الإجتماعي إذا استلزم الأمر غير أن بعض النساء مارسوا كمهنة حيث أدلوا الإخباريات بنبرات عظيمة تعابير تلك الذكريات العظيمة من تاريخ تضحيات المرأة الرفاعية

وأشارت الحالة رقم (3) (60 سنة، تعليم عالي، متقاعدة من القطاع التعليمي) «بعضهم الماي اييبونه من الحنينية لو في ماي بس ما يشربونه يشربون إلا ماي الحنينية لانه عذب اما الماي العادي يسمونه خريخ غير مناسب للشرب، وفي الكثير من النساء امتهنوا المهنه وبعضهم لا ايبونه حق بيوتهم وبعضهم مهنه ياجرونهم وأماكن مشيهم للحين موجوده ماتغيرت في ممرات تساعدهم علي النزول الي وادي الحنينية، والوسائل الي كانوا يستخدمونها لنقل الماي «الحمير» وفي نسوان جفناهم لي التسعينات موجودين ويمارسون هالمهنة في مرأه اسمها زعفران تروح تييب الماي احيانا تقود الحمار واحيانا تركب عليه في التنقل لجلب المياه وبعضهم لا في يوود يحملونه علي ظهرهم وتوديه حق بيتهم ساعات وبعضهم يسمونها القربه باللغه العربيه الفسحى والييود الدارج عند الناس وفي بعضهم يستخدمون درامات، اما التنكه كانت في المحرق اهل الرفاع يستخدمون البيب الي له فتحه هذي احنا الرفاع جفنا جذي، وبعضهم اذا يود يحطون الكوره وهي قطعه سوداء على

راسهـم ولباسهم ثياب دراريـع «الملابس التقليدية للمـراة البحرينية» وكانت عمليه اكثر».

وقـد أشارت الحالة نفسها إلى تعدد وتنوع الأنشطة التي كانت تمارسها المـرأة الرفاعية قديماً، وذلـك بقولها «كانت اعمالهـن بسيطه مثل ما قلـت لك بعضهن امتهن مهنة الكـورار وهي صناعة لبس المراة بعضهم يشتغلون كدخل وفي بعضهم يخيطون حق روحهم ويلبسون وكانت المهنة



◄ الخياطة مهنة عرفت ووجدت بين نساء البحرين بدافع الحاجة للملابس والمال

منتشرة بكثره تلقي مثلا حق الدراريع وكل وحده حتى ثياب عيالهم اهما الي يخيطونهـا يعني يمكن في واحد ولا 2 خيابيط يخيطون حق الريابيل ثيـاب عاديـة وبعضهم لا اهمـا نسوان يخيطـون يعني عاشـوا بكرامه النسـوان» ويتبين من تعليـق الحالة رقم (3) أن ذلـك الإنتاج إبداعات إنسانية أوجدتها الحاجـة عكست إضافة إلى الاحتياجات الإنسانية في تلـك الحقبة خيرات الطبيعـة البحرينية التي كانت سـر الخلود وسبباً للإزدهـار الإقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ القدم حيث أن ندرة مقومـات البحرين الطبيعية جعلت منها اسطـورة عالمية ومن أراضيها مهربا من الفقر والقحط وضعف الحال في العديد من الدول الجوار.

ويستمـر التاريـخ الإجتماعـي للسـكان في الإفصاح عن واقـع تباعدت المسافـات بينه وبين المعاصرة على السـواء المهن ذاتها أو تلك السواعد وتاريخهـا في صفحات المؤرخين والمفكريـن ومؤسسات الدعم التجاري فقـد اشتهرت المرأة الرفاعية بصناعة البخور والمباخر حيث أنها مهنة رفاعيـة أصيلة اشتهرت بها المرأة في سالف الزمان فقد تحدثت حالات البحـث عن سوق الأربعـاء في المنامة موقع البلدية القديمة فقد تبين أن نساء البحرين في كل أربعاء يبقون على موعد مع تلك الأسواق التي تثريها المرأة الرفاعية بتلك الأعـواد (البخور) وغيرها من المنتوجات اليدوية الأخـرى والمباخر المصنعة من الطين الطبيعي في الرفاع حيث اشتهرت الرفاع بوجود الطين الطبيعي الذي ساعد البحرينين من انحاء البحرين علـى إقامة مساكن لهم في مدينة الرفـاع في حقبة بدايات التنقيب عن النفط والفترات التاريخية السابقة، ونتج عن الطين الطبيعي صناعات



◄ سواعد نسائية في صناعة البخور

يدويـة أخرى بسواعد نسائية أيضا، وأشارت الحالة رقم (3) «بعضهن يصنعـون الفخار، ويعملون الدووه حق البخـور وفي الشتى يخلون فيها الفحم ويسوون البخور ويصنعون المباخر من الطين».

وقد فرضت تلك الهوية الإنتاجية نفسها من خلال قدراتها الإبداعية في التكيف مع الحياة وتلبية متطلباتها المعيشية لتكون آنذاك سواعد إنتاج وكفاح في البحث عن الرزق وتلبية حاجات الأسرة مما يؤكد أن الظروف الإقتصاديـة دافـع غير عادي ويتسـم بالقوة في التأثير على شخصية

المجتمع عموما والمـرأة خصوصا حيث كان الإنتاج بدافع الحاجة الامر الـذي يبعـث مؤشرات صريحة إلـى حتمية الحاجـة المجتمعية للتمكين الإقتصـادي، ولكـن الحالـة رقم (3) «انا مـا تذكر ان وحـده مارست التجاره من أهل الرفاع قديمـاً المناميين تاثروا بالتجاره الي ياو الرفاع قديمـا احين اهما رفاعيين خلاص احين عاشوا هني ياو حق السعه حق الاستقـرار الاجتماعي بس اهما لازالوا يمارسـوان اعمالهم في المنامه وبعد عندهم نشاط في االرفاع»



◄ نساء البحرين يتحرين المراة الرفاعية نهاية كل اسبوع في سوق بلدية المنامة لاقتناء البخور والمنتجات الاخرى مثل المباخر المصنعة من طين الحنينية وغيرها

ويشير تعليق الحالة إلى قوة التداخل بين سكان المنامة والرفاع من النواحي الإجتماعية والتجارية، وقد تنتج تلك التداخلات ظروفا مجتمعية إقتصادية تؤثر على طبيعة الرفاع السكنية المستقرة التي كانت تتسم بقدر كبير من الخصوصية والهدوء والشخصية المكانية ذات الطبيعة السكنية البحته أما واقعها المعاصر فإنه محاط بحراك تجاري كبير قد يكون بفعل الهجرات الداخلية الوافدة إلى الرفاع وإنتقال بعض الثقل التجاري من المنامة إلى بعض أنحاء الرفاع، وأضافت الحالة نفسها «في الرفاع ما نجحت الحركة التجارية لان اهلها مايعرفون في التجاره غير المنامه اهي اساس التجاره «الفاضل وكانوا والذوواده ذلين كانوا في المنامه كلهم» ذي تعلم من ذي التجار الكبار «كانوا والمويد والزياني والعائلات المعروفه وتاثروا بالتجاره أما الرفاع لا احنا ما عندنا تجار مثل أهل المنامه».

ولا شك أن المد التجاري الكثيف بإتجاه الرفاع قد حول أجزاء كبيرة منها إلى ميادين للتجارة سواء على المستوى المعماري او على مستوى الأسواق أما على المستوى الإجتماعي فإن تداخلا كبيرا إمتد ليشمل الروابط القرابية مما نجم عنه إكتساب سكان المنطقة علاقات قرابية إضافة إلى نمو تجاري بخبرات إقتصادية إصطحبها سكان المنامة المتعايشين مع أول ميناء تجاري بحريني في تلك المدينة التي كانت في صدارة المدن البحرينية كإنتعاش إقتصادي وتنوع وانفتاح لكن إنتشار الأهداف الإقتصادية في شتى شرايين المنامة الرئيسية والثانوية أفقدها سمات الجذب الإجتماعي كمنطقة استقرار إنما حولها لمركزا

جاذبا لرؤوس الأموال الإقتصادية مما غير إتجاه قاطنيها الأصليين الإجتماعية لإتخاذ مدنا بحرينية أخرى للإستقرار الإجتماعي مع الإبقاء على تلك الرقعة تجارياً.

أما واقع المرأة الرفاعية الإقتصادي فقد تباينت معطيات تطوره ونموه على المستوى المعاصر لكن السمة الغالبة على تلك الشريحة التي كانت تتمتع بسير تاريخية أسطورية في الكفاح ومواجهة الحياة التقليدية يبدوا عليها بحسب المعطيات الإجتماعية والثقافية أن الظروف الثقافية محورت طاقاتها في إتجاهات تحد من بروزها وإنفتاحها على العكس تماما من واقع المرأة المنامية أو المحرقية، فقد يعود ذلك للتركيبة السكانية التي إحتفظت بطاقات المقاومة المجتمعية للتغيرات الثقافية التي طرأت على المجتمع البحريني بكل ما تحتملة الظروف من أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الأدوار والأنشطة التي كانت تقوم بها المرأة الرفاعية في هذا المجال لا تقل من حيث درجة أهميتها عن الأدوار والأنشطة التي كانت تقوم بها للمساهمة في تلبية الاحتياجات المادية لأسرتها من خلال الأنشطة والمهن والحرف التي كانت تمارسها سواء داخل المنزل أو خارجه.

وتعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية وتربية الأبناء ورعايتهم من أهم الوظائف والأدوار الاجتماعية والتربوية التي كانت تقوم بها المرأة، ومن ثم كانت المسئولية الكبيرة في هذا المجال تقع على عاتق المرأة (الزوجة أو الجدة)، وخاصة أن الرجال كانوا كثيراً ما يمارسون مهن وأنشطة

اقتصادية خارج المنزل سواء أكان ذلك بالنسبة لمهنة الرعي أم الصيد أم الغوص للؤلؤ، تلك المهنة التي كانت تتطلب غياب الرجال عن منازلهم لفترات طويلة إلى جانب الأدوار الأخرى التي تتعلق بادارة وتدبير شئون المنزل من طهي الأطعمة وحياكة الملابس...وغيرها من الأدوار الأخرى التي كان من شأنها تعميق مبادئ وقيم التكافل الاجتماعي والتماسك ليس فقط على مستوى الأسرة ولكن أيضاً على مستوى الحي والمنطقة السكنية بصورة عامة.

ولقد عبرت الاخباريات (حالات الدراسة) عن ذلك، حيث أشارت الحالة رقم (1) « الاول المراه تحمل وتولد وتغسل وتطبخ وتربي وتنظف والعيوز قاعده اهي الي تامر وتنهي» وتشير المعطيات الميدانية إلى قوة السلطة الإجتماعية المنزلية للمرأة بحسب موقعها في المنزل سواء كانت جده أو ربة المنزل أو إحدى بناء الأسرة أو الحفيدات مما يؤكد تلك الحالة من النظام الإجتماعي الصارم في تقسيم المهام بين نساء المنزل او البنات أو زوجات الأبناء.

ويتبين مما سبق أن دور المرأة يمتد إلى أبعد من حيز التنشئة والإيفاء بمتطلبات الزوج والأبناء والمنزل ليشمل نظم الإنتاج المساعدة على تلبية تلك الإحتياجات التي تقوم المرأة بمتابعتها ضمن مهامها على الصعيد الإجتماعي فقد أشارت الحالة رقم (2) إلى أدوار المرأة داخل البيت «المراه تحلب البقر وهذي من واجباتها تقوم في البيت شيسوون ما تقدر المراه تقول حق زوجها لا ولا حق ولدها تخاف تهاب من الريال ومن واجباتها تشيل البيت تشيله، والبقر مو كل البيوت عندهم، البيت

الي عنـده ايبب له بقـر والي ماعنده مـن وين ايبـب»، وراوحت «المراه اول تحملـت شي غير قليل وشي صعب تحملـت تربي تطبخ تغسل وتخم وواجبات ريها كلها عليها وتربية العيال».

وتؤكـد الحالات أن المرأة في الأحياء الرفاعية تعيش ظروفاً متقاربة من حيث واقعها المعيشي خصوصا تلك الشريحة الموسومة بطبقة البسطاء أمـا المقتدرين ماديا أو العائلات الكبـيرة فإن أحوالهم محاطة بالرفاه المادي طبقا لمقومات القوة الإقتصادية التي يتمتعون بها آنذاك المتمثلة في إمتـلاك «المواشي مثل الأبقـاء والغنم والإبل» وأيضـا المزارع فإنهم يعتمـدون في تسيير شئونهم على قوتهـم الإقتصادية ومصدرها المنتج الزراعـي أبرزهـا التمر إضافـة على مساعدة البسطـاء لهم في تسيير الأعمال المنزلية.

وتعكس تلك الحياة السائدة بين البسطاء والأغنياء أو أصحاب السلطة والنفـوذ الإقتصـادي والاجتماعـي القيـم المستمدة من تعاليـم ديننا الإسلامـي ممثلة في التكافـل الإجتماعي حيث تسـود حركة إجتماعية يتمكن فيها الجميع من التكاتـف في وجه الحياة التقليدية الشاقة رغم اختـلاف وتنـوع الوسائل المؤدية إلـى الإكتفاء الغذائـي، ولا يخلو ذلك الحراك الإجتماعي من علاقات الود والأخوة وقوة الترابط بين النساء وتجمعاتهـن النسوية في السراء والضراء وذلـك برهان تاريخي يعكس تعاضدهن على كافة المستويات.

وأضافت الحالة نفسها «التواصل بين الجيران من نصبح انترس البيت قهـوه وقدوع وسوالف اطق ال 11 يروحون يطبخون كلن يسير عن الثاني



النقصة رسخت قيم اجتماعية عميقة جوهرها روح الاسرة الواحدة

احـين محد يدري باحـد كل خدامه عنده وصاك بيته قبل لي الجار قام بالجـار لي ما عنده عشى عطاه من عشاه احين محد يدري باحد ومحد يتنقص حـق احد» حيث تعكـس النقصة وهو مايقصد بـه قيام الجار بعزل جزء من طعامه لصالح جيرانه الغير مقتدرين على سد حاجتهم الغذائيـة في يـوم ما إذ يدلل ذلـك على تلك القيـم الإسلامية السائدة بقـدر كبير من المحبـة والتآلف بين الجيران وكانـت محركها المرأة أما قيـم التعاضـد الأخرى بين الجـيران فإنهـا تأخذ حيزهـا الإجتماعي الكبير بين نساء الرفاع آنذاك.

وأشــارت الحالــة ذاتهــا «إذا هــذي البيــت بيزوجون بنتهــم او ولدهم الاول النــاســ ماعندهــم شــي ماحد عنــده كراسي او حاجـات الزواج فالمــراه تساعد كل النسوان كانوا يتساعدون يطلبون الفرش من البيوت ويطلبون المساند ويطلبــون المناضر والثياب والطمام حمر وذي الفريج يلتقون ويتحدون وكل واحد من بيته شوي كلن يقوم الفريج يطبخون لها اجــره بعد تعاونــوا كلهم وطبخوا لها غسلــوا الاواني خموا ونظفوا ماـفي خدام لول لشيوخ ماعندهم خدام كله اهل المناطق يتساعدون»

وثمة مظاهر أخرى للتكافل والعلاقات الاجتماعية القوية بين العائلات علــى مستــوى المدينة، والتــي كانت تعكســ منظومة القيــم الاجتماعية التقليديــة التي كانت سائدة ومسيطــرة أيضاً المزاملة ـفي بناء المساكن، والتــي كان يتــم بناؤها من المــواد البسيطــة الموجــودة ـفي البيئة، حيث أشــارت الحالــة رقــم (3) أن «المــراة ـفي عملية التكافــل كانت موجوده والمحتــاج يحصــل التمر والعــون لمعيشته مــن خلال البيــوت المجاوره، وبيوت البسطاء والعايلات كانت يم بعض،، واذا ـفي مثلا بيت عنده بقر تلقى يطرشــون اللبن ويحطون الزبده ويطرشونهــا وـفي بعضهم يبيعون بعــد مدخل رزق وعايشــين على البقر والغنم، وتتعامــل المراه لاكتفائها الغذائي مع البقر والغنم، والعوائل كانت تنزل وتتكاتف لاقامة المساكن وكان ـفي الحيــاه القديمه جدا كانت البيــوت سكانها رجال ونساء واولاد ينزلــون للطين والمياه والحصى لاقامــة مساكنهم واعانة الفقير للبناء، والبناء كان مهنة للسكان».

وقـد تمكنت المرأة الرفاعية من إشاعة الروابـط القرابية والإسهام في حالـة من الوحدة الإجتماعية والوئام الـذي يعكس قيم ومبادئ الأسرة الواحدة وذلك ما تعرض للتدهور كنظام اجتماعي قائم لأسباب ترتبط في مجملهـا بضريبـة التحـولات الإجتماعية المتصلة بالتطـور واعتماد البشر في التواصل على التكنولوجيا والإعلام أما الإتصال المباشر أو ما يسمى بعلاقة الوجه للوجه فقد ظل سبيله إلا في المناسبات أو المصادفات حيث يعيش الانسان بالاتصال مع العالم بأقل الجهود وأبسطها.



◄ مراسم الزواج التقليدي

وتشـير الحالة رقـم (3) إلى مظاهر التكامل بـين الجيران قديماً مما يعكس قـوة العلاقـات الاجتماعية، والتغـيرات التي تعرضـت لها تلك العلاقـات حديثاً «بين النساء قبل وايـد في ترابط أما الحين ما تحصل تغـيروا النـاس الاول بس يدشون البيـت لا موعد ولا شـي يعني عادي حتـى لو يدشون وقـت الغدى يحطون السفره ويقولـون لهم ما تظهرون ويحطون لهم الصحن العود وتعالي يا فلانه وتعالي يافلانه والبيوت مو مصككـه مثل الحين يعني الامان اكـثر الاول الامان اهو الي تغير احين والحـين محد يبطل بابه حق احد ما يعرفـه حتى لو اهي مرأه ما ينفتح



◄ الزواج التقليدي والتقاء نساء الحي في موقف واحد للفرح

الباب الا اذا عارفتها شي ثاني، واحنا احين لو وحده اتيي تضرب جرس ما نعرفها ما ندخلها لكن الاول كانوا اهل عاشوا معا بعض سنين طويله ومحد يصك بابه عن احد - البحرين مخلوطه من الاول بس بعد كانت الحيـاه غير ما في عقد ولا تفرقه هذي ما جفناه، اما الحين حتى لو من جنس الواحد نفس الشي ما يبونك».

ونظراً للتغـيرات الاجتماعية التي شهدتها الرفـاع بسبب نزوح العمالة إليهـا مـن مجتمعـات أخـرى للعمـل في شـركات النفط، فقـد تغيرت الخريطة السكانية، مما أثر في شكل العلاقات الاجتماعية بين السكان، حيث أضافت الحالة « احنا حسب التقاليد وحده انتقلت للسكن بجانبنا بحسـب التقاليد ارسلنا لهم بعض الحلويات كعادات اهل البحرين لكن ردو الهديه قالوا ما ناخذ من احد شي هدية ولا نحب نتعرف على احد، الاول الشركه لامه الناس ياو من المحرق والمنامه والاماراتيين والعمانيين والسعوديـة والبلوش وغـيره الشركه لمتهم وفي تنـوع الاول بس ما كانوا جـذي والامان اكثر والترابـط لكن الحين غير، والي يـاوا اندمجوا مع الرفاعيـين وعقب صار الاسكان وكلهم ظهـروا والحين جهتنا قليل الي تحصلهـم أغلبهم راحوا بوكواره وبعضهـم راحوا مدينة عيسى ومدينة حمد وبيوتهم اجروها».

ونتيجة للتغيرات السريعة التي شهدتها مدينة الرفاع، واختلاط السكان بسبب الهجـرة، فقد تأثرت إلى حد كبير العلاقـات الاجتماعية، حيث تعرضـت للضعف وقل التواصـل الاجتماعي بين السـكان، والذي كانت تقـوم فيه المرأة الرفاعية بـدور مهم، ومما يؤكد ذلك مـا أشارت إليه

الحالـة رقم (3) « الحين ما في تواصل وايد الا في الاعياد يعني بعضهم الي عندهـا سيـاره لان البيوت ابتعـدت الي راحوا بوكـواؤه والي راحوا اماكـن ثانيـه لان البعد صار والحين كله بمواعيـد ومثلا الاول الحجاج لي ياو الكل ايي هذي ايي وهذي ايي الحين لا تغير الزمن الحين لا سوو استقبال احين فترسل مسج تدعوا ربعها وتحدد التاريخ والوقت الاول لا الحيـاه تغيرت، المرأة حاليا تتحمـل دور اقتصادي ودور اجتماعي وبعد تطلعات الحين في ناس تبي هالحميميه هالترابط فسووا هذي اللقاءات لان اهمـا حاسـين بفـراغ ان يعيـدون الترابـط سـووا هالاستقبـالات والمناسبات الاجتماعية صارت للالتقاء فقط».

كمـا أكدت الحالة رقـم (4) أيضاً على أن العلاقـات الاجتماعية سواء بـين الجيران أو على المستوى العائلي قد شهدت تغيرات عما كانت عليه مـن قبل في ظل المجتمع التقليدي « الزيارات كانت حلوه كانت الزيارات كثـير احين تقاطعت النـاس مو مثـل الاول اذا طاح المريض كلهم يلتمون عليـه من نسوان وريابيل يشيلونه احين يمرضـ المريض ويعرك في بيته جليـل الي يزوره جان من الاهل واحد ولا ثنين بيمرون عليه غير الوصل الاولي الي جفناه عند اهلنا».

وتنـذر التغيرات الإجتماعية التي تعرضـت لها تلك العلاقات الإنسانية التـي كانت تشكل نسيج شديد القـوة، متقارب الخلايا، يحتفظ بدرجة عاليـة من الإنصهار في الأهـداف الإقتصاديـة والاجتماعية والثقافية بمخاطـر محدقة تتطلب مواجهتها ببدائل مثلى أما واقع تلك العلاقات الإنسانيـة القوية فإنه أصيب بمظاهر التفكك والهشاشة بسبب النزوح



◄ مراسم الزواج التقليدي

السكاني سواء الى خارج البحرين او الى انحاء اخرى من البحرين او في امتدادات رفاعية أحدث الامر الذي أثر على قوام الترابطات الاجتماعية القائمة بين ابناء المجتمع عموماً ومجتمع النساء الذي تأثرت ترابطاته الحميمة بعد التباعد مما استدعى ذلك على المستوى الحديث إلى إتخاذ قنوات اعلامية واجتماعية واقتصادية لتكوين تجمعات بشرية تقيم الاتصال الفعال بما يخدم تحديات العصر التي أضحت تستلزم صوت القوى الشعبية لتعبر عن الإرادة وتعزز النظم السياسية والكيان الإجتماعي الشعبي على المستوى العالمي، وقد تقودنا مضامين البحث إلى استنباط الرؤى المؤاتية للتموجات العالمية الراهنة وتأثير المرأة في تكوين وتشكيل دعامات وطنية قادرة على المواجهة وتحقيق التوازن على كافة المستويات.

أما على الصعيدين التعليمي والثقافي، فإن المرأة الرفاعية ناضلت منذ فجر التاريخ في سبيل الإرتقاء بمجتمعها مجسدة بتضحياتها تاريخاً فريداً جديراً بالإعتداد به لتنمية وعي المجتمع بقوة بأس المراة مما يقدمها نموذجاً للبناء الحضاري الرصين الذي يستمد قوته من تضحياتها وأصالتها على المستويين التاريخي والمعاصر، فقد لعبت المرأة الرفاعية أدوارا بارزة محفوفة بتاريخ عريق يعبر عن أيادي وضعت اللبنة الأولى لرقي المجتمع وتقدمه.



◄ الرفاعية امتهنت التعليم في سن مبكر بعد إتمامها المرحلة الابتدائية وواصلت تعليمها التكميلي بمدارس المنامة

وتعرج المـرأة الرفاعية في روايتهـا لتضحياتها التاريخيـة على مراحل عطائهـا المهني الذي شق طريقـه بدءا من الحـراك النسائي الخيري والتعليمـي الـذي قادت زمامه منـذ مراحل مبكرة مـن عمرها، وذلك مـا أكدته الحالة رقـم (1) «طالعين من صف السادسـ ابتدائي دخلنا مجـال التدريس كمهنة، زمـان الاول ما كان في مدرسـات كانوا قليلين في البحريـن، كانـو ياخذونهم مـن فلسطين ولبنان ومصـر واكثر شي لبنـان وفلسطين، انـا اشتغلت مدرسة من صـف السادس ابتدائي، وفي ذاك الزمان في معلمه تينه ومعلمه نوره وفي الرفاع كل الناس يعرفونهم نوره بنت الشيخ وتينه ماجد وتوفوا وذلين مدرسين امهاتنا والي درسوا امهاتنـا درسنا احنـا وياهم لان خذونا من الصـف السادس يوم كانت البحريـن محتاجـه ويمكن يـوم ياخذونهـم في الثلاثينـات ماخذينهم يدرسـون»، وتشـير المعطيـات إلـى دور تعليمي قـوي للمـرأة الرفاعية منـذ العقود الأولـى من بدايات القرن الماضي ومـا يؤكد تلك المعلومات التاريخيـة التي أدلت بها الإخباريات عينـة البحث، (مصادر تاريخية أخـرى)، فقد أكدت كتب توثيقية للحـراك التعليمي النسائي في مملكة البحريـن افتتـاح أول مدرسة ابتدائية للبنات علـى النمط الغربي عام 1928، وأنه كان ينظر إلى هذه المدرسة على أنها أول مدرسة للبنات على هذا النمط في منطقة الخليـج بينما افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات على نفس النمط عام 1951[1].

وقـد عكس تاريخ المرأة الرفاعية قصـة كفاح غير متوقعة قبل البدء في

1 ناصر حسين الموسوي، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مؤتمر المرأة الخليجة والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين...، ص 147.

تتبع المعلومات التاريخية من الرواه سكان الرفاع حيث أن ممارسة مهنة التدريس في ذلك العمر الذي يعد الأيام الأخيرة من عمر الطفولة لأي إنسان يعد أمراً غير اعتيادياً خصوصا أن الخوض في المهنة وتحمل عبء التعليم التكميلي في الشطر الآخر من أيامهن وتحمل مسافة التنقل بين الرفاع والمنامة آنذاك مع بدايات استيراد المركبات وكفائتها التقليدية فإن تلك الرواية التاريخية تجسد حياة أسطورية وبعض سكان الرفاع شواهد على ذاك الزمان وذاك الإنسان المكافح الذي خلد سير تستحق الإقتداء بها في مواجهة تحديات القرن الحالي رغم الفروق العصرية.

وراوحت الحالة رقم (3) « بدأت المراة تلتحق بالتعليم وتنخرط فيه إنطلاقاً من مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين وساهمت في التدريس منذ السادس ابتدائي وبعدها صار التعليم التكميلي في المنامة وكنا نمارس التدريس وبعد نهاية وقت العمل نركب الباص ويودونا المنامة ندرس في التعلميم التكميلي نكمل دراستنا.

وأضافت «هذه المدرسة كانت في الرفاع الشرقي يم قلعه الرفاع اول كانت ابتدائية تالي وصلوها اعدادي تالي فصلوا الاعدادي ودونا احنا الابتدائي يم مركز الشرطه حالياً بنوا مدرسة جديدة، وكانت المدرسة الي للبنات هني يمها مدرسة حق الصبيان، وتكشف معطيات البحث أن تعليم الأولاد سبق تعليم الإناث وأن البنية التعليمية للأولاد في بدايات القرن الماضي كانت البداية» وما يؤكد ذلك تلك المعطيات التوثيقية التاريخية التي اعتمد عليها البحث في الإستدلال على صحة المعلومات حيث أشارت المصادر التاريخية أن التعليم التجاري للبنات

بدايتـه كانت افتتـاح صفوف لهذا الفرع من التعليـم بمدرستي المحرق والحـورة الثانويتين للبنات في العـام الدراسي 70/ 1971، أي بعد حوالي عشريـن عامـاً من بـدء التعليـم التجاري للبنـين والذي بـدأ في العام الدراســي 52/1953 بمدرسة المنامة الثانوية للبنين. ويلاحظ أن التعليم التجاري للبنات لم يبـدأ بمدارس مستقلة كما كان الحال للبنين أيضاً، إلا أنــه مع تطـور هذا الفرع مـن التعليـم الثانوي افتتحت لـه مدارس مستقلـة للبنات. كمـا يلاحظ أن هذا التعليم الفنــي هو الوحيد للبنات آنذاك، حيث لم يتح لها فرصة الالتحاق بالتعليم الصناعي على الرغم مـن توفير تعليم مهني متنوع للبنت ضمـن خطة تطوير التعليم الثانوي الذي قام على التفرع[2].

ورغم تأخر بدايات تعليم البنات مقارنة بتعليم الأولاد إلا أن في ذاكرة الوطن سير لا تنسى لقوة عطاء المرأة البحرينية في هذا السلك التعليمي منـذ مطلع القـرن الماضي ثم ما تشهـده المسيرة التعليميـة من إرتقاء وكفـاءة تشهد تفوقـاً تربويا وإداريا يحسب لصالـح المرأة التي مازالت تتطلع للقياة في هــذا السلك المهني الذي أخذت على عاتقها مسئولياته المجتمعيـة والوطنية منـذ نشئتها مرورا بتطورها جيـل بعد جيل، ولعل الدفـع بالمرأة إلى قيادة هــذا الهرم الوطني العريـق تأكيداً لمكانتها في جـوف البحرين الأبية فقد تعاقبـت تضحيات المرأة في قطاع التعليم في الشــدة والرخـاء لكنها أبت إلا التقـدم والخدمة الإنسانيـة والتضحية الوطنية في جميع الحالات.

2 ناصر حسين الموسوي، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مؤتمر المرأة الخليجة والألفية الثالثة،...، مرجع سابق، ص 147 .

وبينت الحالة نفسها جهود المعلمات الرائدات في الحقل التعليمي اللآتي دفعن بهن للتمكين في السلم التربوي على المستوى التأهيلي منذ خطواتهن الأولى « كان عمري 13 سنه كنت اصيح ينتوني كنت اروح حق المديره اقولها تقعدني على ركبتها وتعلميني وذي الكلام في الاربعينات من يدرس هالكثر في الصف الواحد في الستينات كان عدد الطلاب في الصف الواحد 32 ومع السنين وصلوا الى 42 وارتفع العدد وايد مع مرور الوقت، كان عندي انا الصف الي درسته قبل لا يصير نظام فصل كانت فيها 54 طالبه ويوم صار نظام الفصل سووا العدد ثلاثين في الصف الواحد» وكنا نسال وكانت المديره تعلمنا شلون احنا نتكيف مع الطلاب وشلون احنا نعلم اول علمونا رسخوا فينا تعليمهم فاحنا خذينا طريقتهم وطبقناها طبعا كل مره المديره الله يرحمها لانها فلسطينية زينب عيدوا اسمها معروفه في الوزاره يمكن وقت طويل في البحرين وكانت مديره زينه وكانت تدرس ويا المدرسات اتدش ويا المدرسات تعلم المدرسات تعلمها شلون تدرس والفلسطينيين واللبنانيات كانوا اقوياء الاول كانت دراستهم قوية».

ولا تكتمل قوة الكيان التربوي التعليمي إلا بعين المرأة لانها تحملت جزء كبير من مناحي الحياه إضافة إلى تضحياتها الجسام في صروح العلم والتربية منذ الصغر علاوة على قوة كيانها التربوي والتعليمي والإداري على المستوى المعاصر، وتبين الحالة رقم (4) «الاول عندهم نشاط ونفسيتهم غير المدرسات الي درسونا وعلاقة المعلمات ببعضهم علاقه قويه والتزاور الواجبات قوية بينهم الان كل رايح في طريجه مهمومين محد يحاجي احد في المدرسة» وأضافت كان التعليم وايد قوي الاول،

اهما درسونا وبعدين ردينـــا نطبق وندرس الي درسونا اياه، اول علمونا تـــالي صرنا نعلم، وتالي عقب لسنين يـــوم راحت دش نظام فصل عقب مادرسنا بعشرين سنـــه يابوا لهم نظام فصل، احنا من اول ما درسينا كان التعليـــم المعلمـــه لما تاخذ الصف لها تدرســ كل المواد وذي كان من قبل الستينات موجود» .

وتعكســ حـــالات البحـــث خـــبرة تربويـــة تعليميـــة عريقة علـــى المستوى التاريخـــي وإسهامـــات متأصلة في أعماق المجتمـــع في المجالين التعليمي والثقـــافي من ناحية أخرى، إضافة إلى حالـــة الكفاح والنضال من أجل



◄ احتفاء المجتمع بيوم الختمة والطواف بالتلاميذ الذين ختموا القرآن في أرجاء الحي

تحصيـل العلم واكتسـاب الثقافة، فضلاً عن ممارسـة مهنة التدريس والتطـوع (المطوعـة) لتعليم وتثقيـف المجتمع إسهامـا منها في تطويره مـن جهة ومحو الأمة من جهة أخـرى إضافة إلى نشر الدين الإسلامي عبر تحفيظ القرآن وتدريسه للأجيال تلك المهنة التي مورست بقوة بين النساء وناضلـت المتعلمات اجتماعيا للحاق بركـب الثقافة والتعلم بين أوساط مجتمع يعيش بدايات السماح للمرأة بالتعلم.

وعلـى الصـعيدين: السياسـي والأهلي، فإن ظهور الكثـير من الجمعيات النسائيـة منذ منتصف القرن الماضي يعـبر بصورة واضحة عن تاريخ كفـاح المـرأة البحرينيـة خاصـة في مجال الجمعيـات الأهليـة والعمل التطوعـي، فقد لعبت منذ القـدم دوراً مؤثراً في ميادين العمل الأهلي علـى مدى فـترات تاريخيـة مختلفـة إذ تؤكـد المصـادر التاريخية أن الجمعيات النسائية تعتبر آنذاك مركزاً للأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسيـة، وأن هنـاك خمس جمعيات نسائية في البحرين يبلغ مجموع العضوات المنتسبات إليها حوالي 1324 عضوة.

وتشير المعطيات التاريخية سواء النظرية أو الميدانية أن المرأة البحرينية نشطـت في فترات تاريخية مختلفة مما يعكس تسلسل تطورها التعليمي والعملـي في مجالات متعددة أسهمـت في تقوية كيانها منذ فجر التاريخ مرورا بمراحل التطور وطفرات المعاصرة، فقد أكدت المصادر أن عدداً كبيراً من النساء انضم في سنوات لاحقة من بدايات تأسيس الجمعيات النسائيـة إلى جمعيـات مهنية واجتماعية مختلفـة تضم الجنسين مثل جمعيات المهندسـين والمحامين والأطباء والاجتماعيـين والاقتصاديين

وغيرها من الجمعيات الأخرى، غير أن الدافع منذ بدايات نشأة العمل الأهلي والتطوعي كان يتحرك نحو عمل مساعدة الفقراء وتشجيعهم على مواصلة الدراسة والتحرر من قيود الأمية فضلاً عن توعية الفتيات والنساء ومساعدتهن على تطوير أنفسهن وطرق أبواب العمل إلا أن ذلك العمل أخذ طريقه للتطور مع بروز التحولات الإجتماعية والإقتصادي والثقافية بين أوساط المجتمع وبروز نخب نسائية تناضل من أجل مساهمات إجتماعية أكثر فاعلية والبحث عن أدوارا أكثر تقدماً.

وتؤكد الحركة الأهلية للنساء البحرينيات إستنتاجات البحث فقد جسدت تلك المحاولة التي تعود إلى بداية الخمسينات المتمثلة في فكرة



جهود نسائية في تحفيظ القرآن شقت طريقها في محاربة الأمية

المصدر: وكالة أنباء البحرين

تدارستهـا مجموعة مـن السيدات اللواتي حظـين بثقافة جديدة وحس وطنـي إمكانية (تأسيس ناد) يتم من خلاله تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجـين من أبنـاء المجتمـع البحريني[3] غـير أن فكـرة تأسيس ناد للسيـدات لم تلـق القبول من رجال الدين في تلـك الفترة، وذلك بحكم التقاليـد السائدة التي كان يفرضها المجتمـع على المرأة حينذاك، مما أدى إلـى معارضـة شديدة من رجال الدين، ومن ثـم تم إغلاق النادي بعـد ثلاثة أشهر مـن تأسيسه. وبعد إغلاق النـادي، أخذت الجمعيات النسائيـة تطـل برأسها في سماء البحرين، فقـد تأسست جمعية رعاية الطفـل والأمومـة مباشرة بعـد غلق نـادي البحرين للسيـدات في عام 1953، وتم اشهارها في الثالث من يناير عام1960[4].

وقد شهدت عقود الخمسينات والستينات والسبعينات تطورات مرحلية هامـة حققت بعض الطفرات النوعية في تاريخ العمـل الأهلي النسائي من خلال إشهار جمعيـات نسائية كانت جميعها تقدم خدمات مختلفة ساعـدت المـرأة البحرينية على التقـدم والتطور في مجـالات عدة، إلا أن الحـراك السياسـي والأهلـي في مراحـل تاريخية لاحقـة دفع المراة إلـى المزيـد من الـبروز في مجـالات مختلفة فقـد أطلق ميثـاق العمل الوطني طاقات ومجـالات وطنية خصبة وفتح أفقا سياسية واجتماعية واقتصاديـة للمرأة فيها نصيب وافر مـن الرعاية والتنمية، فقد برزت بعد إقرار ميثاق العمل الوطنية الذي تبناه «صاحب الجلالة الملك حمد

3 منصور محمد سرحان، دور المرأة البحرينية في وفد الثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 15.

4 المرجع نفسه...، ص 17.

بن عيسى آل خليفة» عاهل البلاد وأجمع عليه شعب البحرين ست جمعيات نسائية هي: جمعية المرأة البحرينية، وجمعية المرأة المعاصرة، وجمعية البحرين النسائية، وجمعية تمنية المرأة، وجمعية المستقبل، وجمعية مدينة حمد النسائية[5].

ولا شك أن البنية التشريعية والتأييد الشعبي لها بعداً جوهريا لإلتقاء طموحات الشعب بأطيافه وشرائحه مع القائد في بوتقة وطنية واحدة، فقد أخذت المشاركة العادلة والمتكافئة للمرأة البحرينية بُعداً جديداً في عهد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البلاد لتصبح في إطاره مواطناً متكامل الأهلية في بناء نهضة الوطن، ومن ثم حصلت المرأة البحرينية وفق مشروع الاصلاح الذي يقوده جلالة الملك، على حق التصويت في الانتخابات البلدية ومجلس النواب، وأصبحت مشاركتها تخط مسارها بشكل جدي لتتولى مناصب قيادية وتنفيذية متعددة، وهيأ المناخ الاصلاحي بشكل عام في مملكة البحرين لمزيد من أوجه الشراكة للمرأة البحرينية وعلى جميع الأصعدة[6].

وقد شكل المجلس الأعلى للمرأة منطعفا هاماً وحاسماً في تحديد هوية المرأة البحرينية على كل المستويات الحياتية المعاصرة دفعت من خلاله المرأة البحرينية نحو التمكين السياسي والإقتصادي إضافة إلى دوره في تدعيم المنضومة الإجتماعية البحرينية سواء من النواحي التشريعية أو الثقافية أو المجتمعة أو المهنية .. وغيرها لتسهم من خلالها المرأة

---

5 المرجع نفسه...، ص ص 19-20.

6 المرجع نفسه...، ص 49، ص ص 56-57.



◄ سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة تترأس إجتماع المجلس الأعلى للمرأة

المصدر: وكالة أنباء البحرين

البحرينية في تشكيل مستقبل واعد تكون من خلاله عنصر فاعل يشارك الدولة من خلال مؤسساتها في صنع القرار والتنمية وتحقيق المزيد من المكاسب المجتمعية عبر تنشيط مقومات إندماج المرأة في الحياة العامة التي أضحت تتطلب المزيد من المشاركة الشعبية لترسيخ مقومات الدولة العصرية وتعزيزها من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن المجلس الأعلى للمرأة محركا قوياً للحياة السياسية المقرونة بالإعتدال والتنوع والتكامل بين المجتمع ومؤسسات الدولة حيث ساهمت لجان المجلس وبرامجه التنموية المعدة لصالح المرأة والمجتمع

والدولــة في تفعيــل دورها تنفيذاً لمبــادئ ميثاق العمــل الوطني المتعلقة بالمرأة.

وإنطلاقــا من المعطيــات التاريخيــة النظريــة والميدانيــة السابقة فإن شريحــة المرأة قوة شعبية وطنية تجمع مكونات المجتمع وموسساته على ضــرورة صقلها لصالح التنميــة المستدامة وإستثمــار قواها في تشكيل هويــة الوطن وشعبه، تلك الهوية المستمدة من تضحيات جسام تاريخياً وأصالــة إنبثقت مــن إنتماءاتها الإسلامية الخليجيــة العربية، ومن ثم تكشــف التحليــلات السابقــة التــي تتعلق بمــدى اهتمــام الدولة (على المستوى الرسمي) بالمرأة ورعايتها على المستويين السياسي والأهلي، أن مسيرة الكفاح التاريخــي للمرأة البحرينية في المجال التطوعي والأهلي إنبثقت بجهود مجتمعية في بداياتها كما تبين أن المرأة البحرينية موضع تقديــر الدولة، وأن مراحل نمو وتطور المكونــات البيئية الوطنية للمرأة تخضع للصقل والتحديث على كافة الأصعدة.

ولم تكــن المرأة الرفاعية بمعــزل عن هذا السيــاق المجتمعي العام فقد أظهــرت المعطيــات الميدانية تضحيــات وطنية عميقة للمــرأة الرفاعية تعكــس مسيرة كفاح تاريخي في جميع ميادين الحياة العامة، فقد كانت تشــارك بصورة واضحة في مجــال العمل الأهلي والتطوعي منذ القدم، وأكــدت الحالة رقم (1) على ذلك «انــا اشتركت في اول جمعيه ظهرت في الرفــاع الشرقي وهي جمعية الرفــاع الثقافية وللحين موجوده وكانت في سنــة 68 تقريبــاً وكنا نشترك فيهــا، وكانت تسوي أنشطــة تثقيفية» وتعــبر معطيــات البحث الدالة على وجــود برامج تثقيفيــة تبنتها نخبة

نسائيــة لصالح نساء المنطقة عن حالة إجتماعية إستشعرت إحتياجات ماســه لإطلاق وعي المــرأة نحو مزيد من العطاء، وقــد إتضح ذلك من خلال مبادرة نساء المنطقــة بممارسة دور تثقيفي للأطفال عبر رياض الأطفال الأمر الذي يعكس وعي النخب النسائية بأثر تلك الخطوة على الثقافــة المجتمعية بشــكل عام وثقافة المجتمع تجاه المــرأة بشكل خاص على المدى البعيد وتلاحق الأجيال المتعلمة ذكورا وإناثا.

وأكدت حالات البحث على وجود حركة أهلية نسائية أخذت على عاتقها تعليــم الأطفــال في مرحلة ما قبل التعليم المدرســي فقد تحدثت الحالة رقــم (3) عــن الحركة الاهليــه في الرفاع: «جمعية الرفــاع الخيرية في السبعينات كان فيها روضه، وكانت أهلية غير حكومية»، وأضافت: «اول مــن فتح روضة أهليه هــم جمعية رعاية الطفل والأمومــة في الستينات خالتي كانت رئيسه الجمعية واهي الي افتتحتها لكنها مسئوله في وزارة التربية والتعليم».

ويتزامــن مع ذلك الحــراك النسائي في المجالات سالفــة الذكر حراكا أهليا آخر تمثل في نخب نسائية أخرى كانت تلعب دورا تثقيفيا بين نساء المنطقة أخذت خطواتها تتسع تدريجيا نحو بدايات التعليم إنطلاقا من مــن ذلك الدور المتمثــل في تحفيظ القران وتدريســه، وأضافت الحالة نفسهــا «العمــل الاهلي كان موجــود في الرفاع كتدريس بعــد، ومن سنة 40 هــذا التعليــم الرسمي لكن الاهلــي كان (المطوع) مــا في الا اهو انا مادرســت في المطــوع بس كنت اسمع ان يروحــون يدرسون انا ما ودوني وكانــت امنيره الشيخ تدرس مطــوع ويوم انا صغيره اتذكر اختي ووحده

من جيرانا يروحون يقولون لي بعد بنسحبج بنوديج».

وإذا كانـت المـرأة الرفاعية قـد أثبتت وجودها في مجـال العمل الأهلي والتطوعي، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية عموماً كانت محدودة، وأن ثمـة معوقات كثيرة بنائية وثقافية كانـت تحول دون هذه المشاركة، وأشـارت الحالـة رقم (3) إلى ذلـك في سياق حديثها عـن المرشحات اللائـي لم ينجحن في الانتخابات البلدية، « اهما يستاهلون الي رشحوا روحهـم لكن في امور تتعلق بخصوصيـة المجتمع وفوز المراه يتوقف على قبول المجتمـع وموافقته علـى الشخصيه ومحيطهـا الاجتماعي ومدى ملائمـة الشخص وظروفه لشخصيـة المجتمع»، وتثبت معطيات الحالة السابقـة في حديثهـا وجـود شخصيـة إجتماعيـة لهـا ظـروف ثقافية إستثنائيـة غير إعتياديـة مقارنة بمجتمع المحـرق والمنامة وغيرها من المناطـق الأخرى التـي تشهد إنفتاحـا إجتماعيا أكـبر بسبب الظروف الإجتماعية والاقتصاديـة والسياسية الأكثر إختلافاً مما يكشف اللثام عـن إحتياجات إجتماعيـة للثقافة والإعلام إضافة إلـى مقومات بيئية أخـرى ترسـخ مسارات جديـدة للتغيـير الإجتماعي، تضـاف إلى تلك المراحـل التاريخية من العطـاء النسائي، ولكن تبقـى التحديات قائمة أمام المرأة طبقاً للمعطيات الأولية للبحث.

وراوحت الحالـة نفسها: « مجتمعنا ذكوري ووقفوا في طريج المراه حتى لـو تتفـوق الاناث بس الذكـور يحضـون بالتفضيل الحـين في متفوقات البنات اكثر لكن في تفضيل بنسبه اكبر للذكور النصيب الاكبر قبل كان هلون احين مادري اذا تغير شي»

وتشير تعليقات الحالة السابقة إلى تأثر المرأة الرفاعية بالحالة الإجتماعية القائمة وتعكس توقعاتها نحو المجتمع تجاه إرتقاء المرأة في مجالات أكثر إنفتاحاً على مستويات الأدوار القيادية العليا الإعتيادية أو السياسية، وقد تبين من خلال السرد والتحليل التاريخي الشخصية الذكورية المسيطرة، وقد يعود جانب كبير منها إلى حياة الرفاه الإجتماعي والأدوار والوظائف الإجتماعي التي رسخها المجتمع في سلوك المراة المرتبطة بدورها في الإشراف على مهامها المنزلية سواء تلك المرتبطة بواقع الطاقة الإنجابية والأسر الممتدة أو حجم مكونات الرفاه الإجتاعي سواء حجم المساكن أو عدد الخادمات والخدام أو النظام الإجتماعي القائم مع احتفاظه بشتى تفاصيله التقليدية على مستوى الموروثات الإجتماعية.

بينما يتضح على الجانب الآخر ان الحركة النسوية منذ بداياتها كانت بدافع التكاتف ضد الظروف الإقتصادية القائمة بين شريحة واسعة من أبناء المجتمع إضافة إلى رغبتها في تمكين نظيرتها المرأة من ظروفها من خلال تحفيزها نحو طرق أبواب الوظائف والسعي في مقاومة الأمية والإرتكاز على التعليم لمواجهة ضغوط الحياة الأمر الذي يبين العلاقة بين الإحتياجات الإقتصادية وتبؤ المراة مكانة متقدمة على سلم التعليم والقيادة، وهذا يقودنا دون شك للإتجاه لبحث معوقات تمكين المرأة إبنة الطبقة الوسطى وإسنادها ببرامج خاصة تتيح أمامها فرص الإندماج أسوة بنظيراتها في المجتمع.



لطيفة القعود اول نائبة وصلت المجال النيابي بالتزكية في المحافظة الجنوبية

وقد يكون الحال أكثر صعوبة مما هو عليه خصوصا لو تحدثنا عن برامج لتمكين إبنة الطبقة الوسطى فقد يتطلب جهد إعلامي عالي المستوى وبرامج ثقافية خاصة تفتح أفق المرأة ومجتمعها تجاه دورها في ظل ظروف التموجات السياسية على المستوى العالمي، فقد جاء تعليق الحالة السابقة على واقع الحياة السياسية بين شريحة المراة الرفاعية كما يلي: «الرفاع اهدأ من جميع المناطق مو مثل المحرق او المنامه الرفاع تحس ان اهما مسالمين ما عندهم ارتباط بالسياسه، ويمكن عشان اهي الشيوخ فيها، لكن ناسها مبتعدين عن السياسه «الرفاع»

منطقة استقرار سياسي فقط»، وتعكس حالة الإستقرار في الرفاع قوة الإنسجام التاريخي والمعاصر بين سكان المدينة بإمتداداتا الحديثة القديمة، ومدى التماسك الشعبي بين السكان والقيادة.

وراوحت: «الرفاع تاريخها معروف وموالاتهم معروفه يعرفون ان بيسلمون منهم اما المحرق او المنامه كان السياسه غير لذلك الاهتمام بهم، اهل الرفاع ما عندهم في السياسه» وتبين تعليقات الحالة أن حالة الركود الإجتماعي بين أبناء الطبقة الوسطى تأتي إنطلاقا من واقع شكلها منذ عدة عقود تلك الحالة لاشك أنها إنعكاس للتركيب السكاني الذي تعود عروقه إلى قديم الزمان وظروفه التقليدية غير أن الواقع المعاش حاليا يشهد تحديات غير مسبوقة.

وتبين أن حالات البحث يدركون حجم التحولات والإختلافات التي تحيط بهم وبمجتمعهم وبمجتمع البحرين إلا أن الإستعداد الشعبي للتعبير على نطاق أوسع عند مراحلها الأولى ويتطلب برامج وطنية تدرس تحديد نخب قيادية قادرة على القيام بمهام شعبية أمام الشارع المحلي والرأي العام العالمي للإعتماد على جاهزيتهم لبلورة عقول الشارع فور ورود المنبهات التي تستدعي الإتيان بقوة شعبية قادرة على التصدي وصيانة الوطن من أطماعه.

وتقع الجمعيات الموجودة ضمن أهم المقومات المؤهلة للقيام بدور قيادي أكبر للإرتقاء بواقع المرأة وتعزيز وجودها بين مؤسسات المجتمع المدني بشكل يحقق توازنات شعبية تذيق الوطن جرعات أستقرار أكبر، ومن بين الجمعيات الواقعة جغرافيا في الرفاع ما يلي:

المنظمات الموجودة في الرفاع بحسب نوعها:

المنظمة	نوع المنظمة
جمعية النور للبر	خيرية
جمعية الآل والأصحاب	إسلامية
جمعية الهداية	إسلامية
جمعية المودة	اجتماعية
جمعية الرفاع الخيرية الثقافية	خيرية
مؤسسة مركز الشباب المستقل للدراسات والبحوث للتطوير	خاصة
جمعية الشعر الشعبي	ثقافية – أدبية
جمعية العرضة البحرينية	شعبية
مركز درة الرفاع لرعاية الوالدين	أهلية
جمعية المبرة الخليفية	خيرية
جمعية الحوار الوطني	سياسية
مركز التجمع الوطني (الفاتح)	سياسية
الجمعية البحرينية لتنمية المرأة	نسائية
جمعية الرفاع النسائية	نسائية

ويتبين من الجدول السابق انتشار الجمعيات الخيرية والإسلامية، بينما تفتقر بنية العمل الأهلي إلى وجود جمعيات سياسية أو مراكز ثقافية، أما الجمعيات الشعبية أو الثقافية فيتبين أنها ترتبط بالتراث وممارسة ثقافة مجتمعية مثل جمعية العرضة البحرينية وجمعية الشعر الشعبي.

كما يتضح من الجدول التالي وجود جمعيتين نسائيتين، لكن تبقى الحاجة قائمة إلى تعزيز البيئة الثقافية للمرأة في إطار جمعيات نسائية

متخصصة في مجالات عصرية تنموية، يكون لشريحة الشباب القدر الأكبر من قوامها باعتبار الشباب عموما والمرأة خصوصا شرائح اجتماعية كبيرة من الناحية العددية يستوجب الاستفادة من قوة تأثيرها وتوظيف طاقاتها في تحقيق رؤى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبين من التحليلات السابقة أن المرأة الرفاعية قد مارست تاريخياً كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على المستويين: الرسمي والأهلي، ولقد لعبت الظروف المعيشية والمادية التي عايشتها المرأة دوراً مهماً في تحديد أوضاع المرأة ومكانتها الاجتماعية، ومن ثم أدوارها سواء داخل المنزل أم خارجه.

ولقد تم الاشارة إلى تلك المهام والأنشطة التي كانت تقوم بها المرأة، والتي أسهمت بدرجة كبيرة في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعميق الوحدة الإجتماعية ليس فقط في مجتمع الرفاع، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع البحريني بصورة عامة من خلال الاستشهاد ببعض المصادر والمراجع من جانب، وما أكدته بعض حالات البحث (الاخباريات) ممن لديهن الخبرة الطويلة والمتعمقة بتاريخ المرأة الرفاعية وكفاحها، وبخاصة من منتصف القرن الماضي من أجل تفعيل أدوارها، ومن ثم اشباع احتياجاتها وتلبية حقوقها على المستويين الرسمي والأهلي، أما تفاصيل البحث الميداني فإنه يأتي للوقوف على إشكالية هامة تطلب معالجتها علمياً لبحث سبل تدعيم برامج تمكين المرأة، وذلك في ضوء المشكلة البحثية التالية:

ثالثاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الضرورة الوطنية الملحة لحراك نسائي يخوض في إتجاه ترسيخ مقومات الدولة العصرية وتشكيل رقماً كبيراً على ساحة الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ... وغيرها من المجالات كجزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية العملية الهادفة إلى تحقيق طفرة نوعية قادرة على الإرتقاء بمجالات السياسة والاقتصاد والشئون الوطنية العامة للبلاد من خلال مسارات وطنية تضع أقوى لبنات الإقتدار على مواجهة التحديات العالمية.

وتتصل مشكلة البحث بالتموجات السياسية الراهنة على المستوى العالمي خصوصاً في ظل الأزمات التي أضحت تهاجم مجتمعنا وتباغته بين الحين والآخر بفك مفترس يريد النيل من هويته ويعتقد بضعف جسده، ولذلك فإننا نقدم تحليلاً علمياً للبنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية لمجتمع المرأة ومسارات تنشيط نواحي متعددة منه لتغيير إتجاهاته الفكرية تجاه إمكانيات المرأة على المستويين التاريخي والمعاصر والمؤثرات الثقافية والبيئية التي تقف عائقا يحول دون تحولها إلى نخب قيادية في الوسط السياسي المعاصر.

وتتمثل المشكلة التي يسعى البحث الى الولوج لأعماقها وتشخيصها ثم معالجتها في معوقات تنشيط الحراك الوطني بين أبناء مجتمع الرفاع التي تتسم شخصيتهم الإجتماعية بخصائص شديدة الخصوصية تشكلت بفعل مقومات الرفاه الإجتماعي ثم البنية الثقافية وطبيعة البنية التحتية والظروف الجغرافية والمكونات البشرية التي أضحت محور إهتمام الأنضمة بعد تحديات العصر.

وانطلاقاً مما سبق فإن الكشف عن طبيعة أوضاع المرأة الرفاعية الآن وأدوارها في المجالات المختلفة، وخاصة أن هذه الأدوار تعتبر امتداداً واستمراراً لأدوارها وتضحياتها التاريخية، كما أن الكشف عن معوقات تمكينها سوف يسهم في إثراء مسيرة المرأة بمعالجات علمية ورؤى فكرية تضعها على المسارات الأقوى.

رابعاً: مفاهيم البحث:

ينطوي البحث على مفهومين رئيسيين هما الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر، يمكننا وضع تعريف لكل منها فيما يأتي:

1 - **الكفاح التاريخي**، يُقصد به النضال الذي مارسته المرأة الرفاعية خلال المراحل التاريخية المختلفة على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأهلية من أجل المساهمة في الحياة الأسرية، وتوفير مستوى معيشي لأسرتها في ظل ظروف اقتصادية وبيئية في غاية الصعوبة.

2 - **التمكين المعاصر**، يُقصد به إتاحة جميع الفرص أمام المرأة للمشاركة بفعالية وايجابية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المستويين الرسمي والأهلي، وذلك في ظل الظروف والمتغيرات الراهنة التي يعيشها العالم المعاصر والمتمثلة في العولمة وتداعياتها وتأثيراتها من ناحية، وتزايد الدعوات التي تنادي بتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة العامة.

خامساً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث على مستويين: نظري وتطبيقي، يمكن توضيحهما فيما يأتي:

1 - الأهمية النظرية:

يؤسس هذا البحث لحصيلة معرفية علمية الأولى من نوعها في مجال الكتابة العلمية المتخصصة في الطبيعة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية للمرأة الرفاعية وتاريخ نضالها في ميادين متعددة مما يعد مرجعاً تاريخياً هاماً لبناء تصورات متعمقة حول المرأة البحرينية في تلك الرقعة الرفاعية من قبل الجهات والكوادر الأكاديمية ومراكز صنع القرار إضافة إلى كونه وثيقة هامة تعتمد عليها أجيال البحرين في فهم تاريخهم الوطني ومرجعاً يعتمد عليه في التعريف بأركان الهوية الوطنية البحرينية على المستويين المحلي والعالمي.

2 - الأهمية التطبيقية:

يساند هذا البحث جهود تمكين المرأة في أنحاء البحرين ويضع تصورات علمية ورؤى فكرية تطرح أبعاداً جديدة تساعد على فهم الطبيعة الإجتماعية والثقافية والبيئية والإقتصادية للمرأة الرفاعية مما يمهد لنجاح مراحل تاريخية مقبلة من التغيير التنموي الشامل بما يلبي تطلعات الوطن في هذه الشريحة الهامة التي تعدا عمقاً قوياً ورقماً صعباً بين أرقام صناعة المستقبل إضافة إلى أن هذه المادة العلمية تتجه لترجمة تاريخ نضال المرأة البحرينية إلى معطيات ملموسة تمتلك مقومات الإقناع وتسهم في بلورة فكر المجتمع وبناء قناعاته الاجتماعية

والثقافيــة نحــو المرأة مــن خلال إتاحــة مــوارد البحث الفكريــة أمام مؤسسات الإعلام والنشر والتوزيع وصناع القرار وعموم القراء.

سادساً: أهداف البحث:

1 - ابــراز تاريخ الكفاح والنضال الــذي عايشته المرأة الرفاعية خلال مراحل تاريخية مختلفة.
2 - تشخيصــ واقع المــرأة الرفاعية بعد التحــولات المعاصرة في إطار سياسات تمكين المرأة.
3 - كشــف معوقات وتحديات تمكين المــرأة الرفاعية وتفعيل دورها في ميدان الحياة السياسية.

سابعاً: تساؤلات البحث:

1 - مــا هــو تاريخ الحيــاة الإجتماعي للمــرأة الرفاعية خــلال المراحل التاريخية المختلفة؟
2 - مــا هو واقع المرأة الرفاعية في ضــوء التحولات المعاصرة وسياسات تمكين المرأة؟
3 - مــا هي معوقات تمكين المرأة من الحياة السياسية بخاصة والتنمية الاجتماعية عامة؟

ثامناً: البحوث السابقة: نماذج من البحوث في بعض المجتمعات الخليجية:

وعلى الرغم مــن الاهتمام المتزايد من قبل الــدول والأنظمة السياسية ومنظمــات المجتمع المدني بقضايــا المرأة ومشكلاتهــا، وبخاصة خلال السنــوات الأخــيرة، فإن البحــوث الميدانيــة المتخصصة التــي تناولت

المــرأة العربية عموماً والمرأة الخليجية بخاصة، تعد قليلة إلى حد كبير، وقـد يرجع ذلك إلى خصوصية أوضاع المــرأة ويمكننا أن نعرض بعض النماذج والبحوث التي تناولت المرأة في بعض المجتمعات الخليجية:

1 - بحث بعنوان الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية بحث ميداني في جامعة الامارات العربية المتحدة قامت بها1990[7].

استهـدف البحـث التعرف على طبيعـة ودرجة الوعـي الاجتماعي لدى أفـراد المجتمع بأهمية دور المرأة في عمليـة التنمية في مجتمع الإمارات ، وذلـك من خـلال محاولـة الباحثة للتعرف علـى دور المـرأة في دولة الإمـارات ، وكذلـك توضيح مـدى أهمية المـرأة ومشاركتهـا في عملية التنمية وما تحتاج إليه من إعداد للمشاركة في التنمية من خلال التعليم. كمـا تهدف الباحثة إلى الكشف عن معوقات مشاركة المرأة في التنمية. وقـد استخـدم البحث المنهـج الوصفـي التحليلي لجمـع معلومات عن الظاهرة موضـوع الدراسة. اعتمدت الباحثة علـى استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات البحث. وطبقت الباحثة استمارة الاستبيان علـى عينة عمديـة تضم ثلاث فئـات مـن العاملين بجامعـة الإمارات العربيـة المتحدة كما يلي : أعضاء هيئـة التدريس بالجامعة، والعاملون (الإداريون) بالجامعات. والطلاب من المستوى الأول والرابع.ومن أبرز نتائج الدراسة أن هنـاك ازدياداً ملحوظاً في مستوى الوعي الاجتماعي بأهميـة تعليـم الفتاة دون تمييـز بينها وبين الفتى في نوعيـة التعليم أو التخصص. هناك شبه اتفاق بين أفراد العينة من الذكور والإناث على

---

7 إجلال إسماعيل حلمي: الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية، بحث ميداني في جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990.

أهميــة تعليم الكبار ومحو أميــة الإناث بوجه خاص. بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك موافقة عامة في الحياة العملية.

2 - بحث بعنوان « المرأة والتنمية في المجتمع القطري» (1999)[8].

استهـدف البحـث تحليـل فرص التنميـة البشريـة المتاحـة للمرأة القطريـة، حيث اعتمـدت الدراسة على وصف وتحليـل مستوى ونوعية الخدمـات المتاحـة للمـرأة في المجتمع القطـري والتي يمكـن اعتبارها برامـج تساعد المـرأة علـى تنميـة امكاناتهـا وأوضاعهـا الاجتماعية والاقتصاديـة، ورفع درجـة مساهمتها ومشاركتهـا في تنمية مجتمعها، كما ركز البحث في عملية تحليل مستويات التنمية عند المرأة في المجتمع القطـري على معايير النمو والانصاف والتوازن والتمكين، وهي المعايير التي تستند إليها مفاهيم التنمية البشرية المستدامة. ومن النتائج التي توصـل إليهـا البحث أن المشكلة التي تواجه المـرأة بالإضافة إلى القيود التـي يضعها المجتمع أمامهـا سواء في مجال تحديد نمط التعليم ونمط العمل، تتمثل في توفـير الأجواء الاجتماعية الملائمة لها ولقيمها، فليس العائـق يتمثـل في المجتمـع فقط، ولكن المـرأة نفسها ترفضـ العمل في الأجواء المفتوحة للجنسين. كما أن المرأة لا تتوافر لها فرص التعامل مع التقنيـات الحديثة المتوافرة في المشروعـات الرأسمالية الرسمية وغير الرسمية. كما أوضحت التحليـلات أيضاً أن مكانة المرأة لازالت ترتكز على الانجاب وعلاقات الأسرة.

---

8 فاطمة علي حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني: دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

3 - بحث بعنوان» مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني (2003)[9].

استهدف البحث التعرف على خصائص المرأة القطرية المتطوعة في الجمعيات الأهلية والعوامل التي دفعتها للتطوع وتلك التي تعوق مشاركتها في تلك الجمعيات. وقد اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي، واستخدم أداة الاستبيان ودليل دراسة الحالة في جمع البيانات الميدانية، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن الدافع الديني يعد من أهم الدوافع التي جعلت المرأة القطرية تقبل على المشاركة في العمل التطوعي.

4 - بحث بعنوان « حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت (2005)[10].

استهدف البحث اختبار اتجاهات المواطنين في الكويت نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، واعتمد البحث الميداني على عينة عشوائية مكونة من 1581 مواطناً في عام 1998، مع التركيز على اختلاف المكانة الاجتماعية والشبكة الاجتماعية والتدين وتأثيرها على تلك الحقوق. واستخدم في تحليل نتائج البحث الميدانية معامل الارتداد. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن الفروق والاختلافات في المكانة

9 كلثم علي غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري، دراسة تحليلة لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 95، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر، 1999، ص ص 123-153.

10 مها سعد الفرج، السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من 1985-2005: دراسة تحليلة...، مجلة دراسات الخيلج والجزيرة العربية، العدد 129، أبريل - مايو - يونيو 2008، ص ص 107-148.

والشبكة الاجتماعية والتدين، هذه العوامل جميعها أثرت بشكل متباين في اتجاهات المواطنين نحو اعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد كان التأثير أكثر وضوحاً بين أفراد الطائفة الواحدة. كما أوضح البحث أن وسائل الاعلام وخاصة الغربية لها تأثير في ايجاد الوعي لدى المواطنين بخصوص حقوق المرأة السياسية. هذا إلى جانب أن الحداثة المتمثلة في التعليم والتحضر ذات تأثير كبير في القضايا والموضوعات المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة.

5 – **بحث بعنوان « السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من 1985-2005: بحث تحليلي (2008)**[11]، حيث تناول البحث بالتحليل الجغرافي في أهم السمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من منتصف الثمانينات حتى عام 2005، إضافة إلى الكشف عن مدى تطور مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل منذ صدور أول تعداد سكاني للكويت عام 1975. وقد استخدم الدراسة البحث الأسلوب الاحصائي في التحليل، من حيث استخراج النسب والمعدلات، كما استخدم برنامج إكسل لرسم الأشكال البيانية وتصميم الجداول الاحصائية. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أنه على الرغم من الزيادة الهائلة في أعداد الخريجات الكويتيات في التعليم الجامعي والتطبيقي والأهلي، فإن معدلات مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل ما تزال أقل من معدلات الرجال الكويتيين، وقد فسرت الباحثة ذلك بسببين هما: زواج نسبة كبيرة من الخريجات

11 يوسف غلوم علي، حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 118، يوليو – اغسطس – سبتمبر 2005، ص ص 11-42.

الكويتيات اللائي يفضلن عدم العمل والتفرغ للبيت، والسبب الثاني يتمثل في أن بعض الخريجات يفضلن البقاء عاطلات عن العمل، حتى يخترن الوظيفة أو المهنة التي يفضلنها بعد ذلك، وهو ما يعرف «بالبطالة السلوكية».

ويوصي البحث بضرورة العمل على تغيير هذا السلوك وحث الكويتيات على الانخراط في جميع أنواع المهن وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي كل قطاعات التنمية (الحكومية والخاصة والمشتركة) المتاحة أمامهن دون الانتظار، وعدم التركز الشديد في مهنة أو نشاط أو قطاع واحد فقط.

6 - بحث بعنوان دور نموذج الاستراتيجية الإعلامية والتواصل الجماهيري في التأثيرعلى التصويت لصالح المرأة في الانتخابات البرلمانية - التجربة البحرينية" : (2009) :
إستهدفت التركيز على التجربة النسائية نقداً وتحليلاً وشملت أربع مترشحات كن عضوات في برنامج التمكين السياسي للمرأة الذي نظمه المجلس الأعلى للمرأة على مدى عام كامل قبل إنتخابات 2006 .

وتطرقت الدراسة إلى الجوانب المفصلية التي قللت من فرص النساء في الانتخابات الماضية، منها: أدوات التواصل السلبية التي قللت من فرص المرأة مثل الندوات والمحاضرات التي أعدتها المرشحات التي كان المستوى الثقافي والفكري لغالبيتها أعلى من المواطنين العاديين إلى جانب البرامج الانتخابية المكررة للمرشحات، التي حدت من اتخذهن مواقف متميزة، إلى جانب حشد الأصوات لصالح المرشحات، التي

بدأت في مرحلة متأخرة من سير الحملات الانتخابية وإساءة استخدام رسائل الهواتف النقالة التي بثت معلومات معينة ضد المنافسات المرشحات.

وتوصلت إلى نتائج متشعبه منها أن أن العمل الاجتماعي يلعب دورًا كبيرًا في إبراز المرأة واكتسابها ثقة الناخب، وأن العمل الاجتماعي والظهور الدائم يبرز كأحد المعطيات المهمة لإنجاح المرأة في العملية الانتخابية، إضافة إلى أن الكثير من النساء المرشحات ذهبن للحديث في موضوعات لم تشكل أهمية أو أولوية حقيقة أمام الناخب البحريني وهذا بدوره قلل من فرصهن.

تاسعاً: الاجراءات المنهجية:

1 – نوع البحث:

نظراً لأن البحث الراهن يستهدف التعرف على الدور التاريخي والمعاصر الذي قامت به – وما تزال – المرأة الرفاعية في تنمية مجتمعها المحلي، فإنه ينتمي للبحوث الوصفية التحليلية، حيث يتم تحليل بيانات البحث الميدانية سواء المستمدة من استمارة الاستبيان، أم تلك الواردة في دراسات الحالة، ومن ثم فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يعد أسلوباً منهجياً مناسباً. كما أنه يمكن الاعتماد على معطيات المنهج التاريخي، وذلك من خلال تحليل بعض البيانات من المصادر التاريخية أو البحوث التي تناولت المرأة البحرينية خلال المراحل التاريخية المختلفة.

2 – **مجالات البحث:**

أ- **المجال المكاني (مجتمع البحث)** تمثل المجال المكاني للبحث في مدينة الرفاع لما لها من خصوصية ثقافية وسياسية وايكولوجية وعمرانية، فهي ضمن المناطق الريفية التي التي استقبلت نزوحاً كثيفاً من السكان من مناطق البحرين مع بداية التنقيب عن النفط، مما أدى إلى نمو وظهور مراكز رفاعية أحدث، وإحتضان هذه الرقعة لأعداد كبيرة من سكان البحرين ولذلك فإن تفعيل الحراك النسائي في هذه الرقعة الهامة أضحى ضرورة وطنية تطلب معالجتها وتقوية قوامها الثقافي وبناها العملية مما استوجب إخضاع هذا المجال المكاني للبحث العلمي المتعمق.

ب- **العينة: حجمها وأسلوب اختيارها:**

اعتمد البحث على (150 مفردة) من النساء في مدينة الرفاع تم اختيارها بطريقة عمدية مقصودة، وذلك لضمان أن تكون العينة متنوعة ومتباينة من حيث متغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، والدخل، و الحالة الاجتماعية، وذلك حتى نتمكن من الحصول على وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بالقضايا والموضوعات المطروحة، إضافة إلى اختيار عدد (6) حالات يمثلن الاخباريات ممن لهن خبرة متعمقة بظروف المدينة والتطورات التي تعرضت لها، ومن ثم لديهن خبرات حياتية بأوضاع المرأة الرفاعية في مراحل مختلفة والتغيرات التي تعرضت لها.

3 – أدوات البحث:

أ–**الاستبيان**، حيث تم تصميم صحيفة الاستبيان، بحيث يتضمن عدداً من المحاور الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي ترتبط بأهداف البحث وتعبر عن تساؤلاته، حيث تم اختبار الاستمارة على عينة عشوائية، وذلك لضبط صياغة التساؤلات من ناحية، والحصول على بعض الاستجابات لبعض التساؤلات المفتوحة من ناحية أخرى، وبعد تجربة الاستمارة واختبارها تمت صياغتها في شكلها النهائي.

ب– **دليل مقابلة متعمقة**، حيث تم تصميم دليل مقابلة متعمقة تضمن عدداً من المحاور والقضايا الرئيسية التي ترتبط بأهداف البحث وتساؤلاته، حيث تم جمع بيانات تفصيلية بواسطته من عدد (6) من الاخباريات (حالات البحث).

4 –أسلوب تحليل البيانات:

اعتمد البحث في تحليل البيانات الميدانية سواء بيانات الاستبيان أو الحالات على أسلوبين هما: الأسلوب الكمي، وذلك من خلال تحليل البيانات التكرارية سواء الموضحة بالجداول البسيطة أو الجداول المركبة، والتي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وكذلك الأسلوب الكيفي، وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها من الاخباريات حول قضايا البحث ومحاوره الأساسية.

عاشراً: البحث الميداني:

يمكن القول ودون الدخول في تفاصيل نظرية واختلافات أيديولوجية وفكرية أن ثمة إجماعاً بين الباحثين والمتخصصين المهتمين بقضايا المرأة بشكل عام، يعكس وجود تيارين فكريين أحدهما تيار تقليدي محافظ، يؤكد على ضرورة تهميش وإبعاد المرأة عن المساهمة أو المشاركة في تنمية مجتمعها، ومن ثم فإن هذا التيار يُقصر دورها في الأعمال المنزلية وانجاب الأطفال. وقد تزايد انتشار هذا التيار خلال الثمانينات من القرن الماضي، حيث اتخذ من حجاب المرأة وضرورة عودتها مرة أخرى للمنزل شعاراً له، وقد فسر البعض انتشار ذلك التيار إلى ازدياد قوة الحركات الدينية – السياسية، ومنهم من فسر ذلك بأنه يرجع إلى المرأة ذاتها، حيث أنها قد فشلت في تجربة الحرية التي أعطيت لها، وهو الأمر الذي أدى إلى استعادتها لهويتها الاسلامية، كما اعتبر البعض الآخر ذلك بمثابة ثورة على القيم الغربية والغزو الثقافي.

أما التيار الثاني، فهو التيار الراديكالي، والذي يرى أن المرأة قادرة على العطاء والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع، ومن ثم يحاول مؤيدو هذا التيار تحسين مكانة المرأة واخراجها من حالتها إلى عالم متقدم في اطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والحضارية للمجتمع الذي تعيش فيه[12]. وفي ضوء مجريات البحث الراهن فإن المدخل الرئيسي لتمكين المرأة في كافة المجالات لا يتم إلا إذا ساهمت المرأة في النشاط

12 علي أحمد الطراح، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العولمة وتأثيراتها على دور المرأة الخليجية، مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين،... ص ص 280-281 .

المباشـر في الجمعيـات السياسية والحـركات الاجتماعيـة والمؤسسات العامة التي غالباً ما يحتكرها الرجال، هذا فضلاً عن المساهمة بفعالية في مؤسسـات المجتمع المدني على كافة الأصعـدة وهذا يعني أن تتواجد المـرأة في مواقع صنع القـرار، وأن تشارك في أنشطة مختلفة تقع خارج نطـاق الأسـرة والعائلة، وضرورة الوعي بأن هـذا المطلب لن يتحقق إلا من خلال فتح الأبـواب أمام المرأة في الاتحادات والجمعيات والنقابات والندوات والمؤتمرات السياسية والأكاديمية والمهنية.

وإنطلاقـا من بعض تعليقات حالات البحث في محور المراة الرفاعية في ضـوء التمكين وبرامج التنمية السياسيـة المؤكدة والدالة على شخصية إجتماعيـة لا تؤيد عمل المـرأة في المجال المختلـط وبالأخص السياسي منهـا، وما لحقه من ردود مثل الحالة رقم (1) «أنا ما أيد المرأة تشتغل في هالمجال ولا أعرف عنه ولا أعرف اتكلم فيه» بينما قالت الحالة رقم (2) المرأة ما لها إلا بيتها وعيالها وأسرتها أما هالسوالف احنا ما نأيد المـراة تدش فيها» أما الحالة رقم (4) فقد تناولت الشخصية الذكورية للمجتمع الرفاعي وذلك كما يلي « المرأة رشحت روحها حق الانتخابات لكـن المجتمـع سلطته ذكورية في نسـاء كانو يستحقون يفـوزون لكن ما فازوا» فقد فرضت تلك التعليقات قيود على إتساع دائرة البحث بالأداة التـي تم البدء بها وهي (دليل دراسة الحالـة) خصوصا بعد محاولات متكررة ومتواصلة للوصول إلى بعض الحالات اللاتي خضن الإنتخابات دون الوصول إلى نتيجة إيجابية حيث لم تفلح تلك المحاولات في الوصول لهـن مما دفع إلى تبنـي أداة أخرى للبحث تساعد علـى إنجازه بشكل أقرب إلى التكامل أمام أعين القراء بحيث يتضمن نتائج علمية تضيف

إلـى واقع المرأة المتطلعة إلـى المضي في السياسـات العصرية للمملكة، حيـث طبقـت إستمـارة بأسلوب اخـتر الإجابـة تم اوزيعهـا على عينة متنوعـة من الفئات العمرية والوظيفية لنساء وفتيات من الرفاع، وذلك كما يلي :

المحور الأول: خصائص العينة :

لا شـك أن الكشف عن الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافيـة لعينة البحث تفيد كثيراً في التعرف على مدى التباين والتنوع في تلك الظروف مما يسهم بدرجة كبيرة في الكشف عن تباين وجهات نظرهـن أو اتفاقهن على بعض القضايا والموضوعات المطروحة للبحث، والتـي تتعلق بأبعاد المشاركة السياسية للمـرأة البحرينية بصورة عامة والمـرأة الرفاعيـة بخاصـة وفي ضـوء ذلك يمكننـا التعـرف على تلك الخصائص والظروف من البيانات الموضحة في الجداول التالية:

1 – السن:

تكشـف البيانـات الخاصـة بتوزيع مفـردات العينة حسـب مستوياتهم العمريـة أن الفئة العمريـة (25 – أقل من 35) سنة قـد احتلت المرتبة الأولي، وذلـك بنسبـة بلغـت 37،3 % مـن مجمـوع العينة، تليهـا الفئة العمريـة (45 – أقـل من 55) سنة، حيث بلغت نسبتها 22،7 %، ثم الفئة العمرية (35 – أقل من 45) سنة، وذلك بنسبة بلغت 21،3 % من مجموع العينـة. أما الفئـة العمرية (أقل مـن 25) سنة، فقد جـاءت في المرتبة الرابعة، وبلغت نسبتها 13،3 % من مجموع العينة. وأخيراً الفئة العمرية (55 –أقل من 65) سنة، بنسبة لم تتجاوز 5،3 % من مجموع العينة.

ويتضح من البيانات السابقة التي تتعلق بتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوياتهن العمرية مدى التنوع والتباين بين أفراد العينة، حيث تمثل العينة مختلف الأعمار، وبخاصة فئة الشباب. ومن ثم فمجموع الفئات العمرية (25 – أقل من 55) سنة قد بلغ حوالي 71،3 %، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من عينة البحث تقع في هذه الفئات، والتي تمثل الشباب أو القوى العاملة، الأكثر وعياً بالقضايا المجتمعية بصورة عامة، وقضايا المرأة بخاصة.

وهو الأمر الذي يمكن أن يثري البحث خصوصا لو أخذنا في الإعتبار شريحة المرأة وقوامها العددي والنوعي وتأثيراتها على المجتمع فإنها قوة شعبية كبيرة تضاهي في أهميتها وقوامها وتأثيراتها قوة شريحة الشباب أو الرجال أو غيرها من القوى الشعبية ذات القواعد العريضة، بينما كانت الفئات الأخرى موضع إهتمامنا أيضاً لما تعكسه من واقع يبين معوقات إجتماعية قد تكون المرأة عنصر من عناصرها أيضاً فقد تسهم معطيات تلك الفئات العمرية الأخرى في تنمية بعض جوانب الشخصية الإجتماعية إنطلاقاً من مردودها في فتح مجالات حديثة للبحث والمعالجة، وتتضح الفئات العمرية للبحث حسب التكرارات والنسب المئوية للعينة المستهدفة:

جدول رقم (1) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا للعمر

السن	ك	%
أقل من 25	20	13.3
25 - اقل من 35	56	37.3
35 - اقل من 45	32	21.3
45 - اقل من 55	34	22.7
55 - اقل من 65	8	5.3
المجموع	150	100.0

وتعد المرأة الواقعة ضمن الفئات العمرية (25 - أقل من 55) عينة مناسبة لإنجاح مساعي المرأة في المجالات القيادية عموماً والسياسية خصوصاً، وذلك لكونهن الفئات الأكثر تأثراً بمكونات حياة المجتمع المدني، والسياسات العصرية لمملكة البحرين ولكونهن أكثر دراية بخصائص الحداثة وتعقيدتها على كافة المستويات، وقد تكون تلك الفئات الأكثر تضرراً من قيود ثقافية تعيق تطلعاتها المستقبلية، ولكن تبقى الظروف الإجتماعية ذات تأثير أيضا على واقعها مهما تباينت فئاتهن العمرية.

2 - الحالة الاجتماعية :

ولا شك أن الحالة الاجتماعية (الزواجية) للمبحوثات يمكن أن تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تصوراتهن ومواقفهن من قضايا المرأة ومشكلاتها بصورة عامة، وقضية المشاركة السياسية بخاصة،

وذلــك من حيــث مستوياتهن التعليميــة ومدى توافر وقــت فراغ لديهن لممارســة الأنشطــة السياسية سواء علــى المستوى الرسمــي أم الأهلي، ويمكننــا الكشــف عــن الحالــة الزواجيــة لعينــة البحث مــن البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (2) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
عزباء	46	30.7
متزوجة	92	61.3
مطلقة	8	5.3
أرملة	4	2.7
المجموع	150	100.0

تكشــف البيانات السابقة عن أن غالبية عينــة البحث قد جاءت في فئة متزوجــة، حيــث بلغت نسبتهــن 61،3 % من مجمــوع العينــة، تليها فئة عزبــاء، وقد بلغــت نسبتهن 30،7 %، أمــا فئة مطلقة وفئــة أرملة، فقد جاءت نسبتهن محدودة، بلغت 5،3 %، و 2،7 % على التوالي.

ونظــراً لتفوق فئة الحالة الإجتماعيــة (متزوجة) من حيث إستحواذها على نسبة 92 % من إجمالي عينة البحث فإن تصورات غالبية المبحوثات سوف تنطلق من واقــع تلك الحالة الإجتماعية المحاطة بواقع إجتماعي خاص له متطلباته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الأمر الذي سوف تنعكــس معه الحالة الإجتماعية السائــدة بين تلك الشريحة والمشكلات التي تواجهها رغم وجود سياسات تمكين المرأة.

3 - **محل الميلاد:**

ويعد مولد الإنسان والظروف البيئية التي يعيشها منذ مراحل عمره الأولى محدد هام ذو تأثير كبير في تشكيل ملامح وخصائص كل انسان، وتؤثر بدرجة كبيرة في تكوين شخصيته ومن ثم تؤثر على آرائه وتصوراته حول الكثير من القضايا المجتمعية وتشير المعطيات الميدانية لعينة المبحوثين إلى وجود تداخل إجتماعي يعكس حالة التقارب المجتمعي والإنسجام بين مدن البحرين التاريخية إنطلاقا من علاقة الإنسان بالمكان، ويمكن توضيح ذلك من بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا لمحل الميلاد

محل الميلاد	ك	%
الرفاع	108	72.0
المحرق	12	8.0
المنامة	30	20.0
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن غالبية المبحوثات بنسبة بلغت 72,0 % من مجموع العينة من مواليد مدينة الرفاع، مما يؤكد البعد التاريخي لهذه المدينة وما تعكسه من تاريخ حضاري وثقافي للمجتمع بكل ما يحمله من قيم وأعراف وعادات وتقاليد، على الرغم من التغيرات التي شهدتها خلال العقود القليلة الماضية.

أما مدينــة المنامة (العاصمة)، فقد جاءت في المرتبة الثانية باعتبارها محـل الميلاد لعـدد 30 مبحوثة، وذلـك بنسبة مئوية بلغـت 20,0 % من مجمـوع العينـة، وهذا يؤكد على أن مدينة الرفاع قد أصبحت في الفترة الأخـيرة منطقة جذب سكاني ليس فقط على المستوى المحلي والقومي، ولكن أيضاً علـى المستوى الخارجي، وخاصة الدول الخليجية والعربية، هـذا فضلاً عن الـدول الأسيوية على اختلاف ثقافتهـا. وأخيراً جاءت مدينــة المحــرق في المرتبة الثالثة، حيـث بلغت نسبــة المبحوثات اللائي ولدن في المدينة 8,0 % من مجموع العينة.

ولا شــك في أن الغالبيــة العظمى من المبحوثات قـد أكدن على أن محل ميلادهــن هــي مدينة الرفاع، ومن ثم فقد عشــن في المدينة، وهن على دراية ومعرفته بثقافتها وعادات سكانها وتقاليدهم والموروثات الثقافية الأخرى التي تربين عليها، وهو الأمر الذي قد ينعكس بصورة أو بأخرى علــى تصوراتهــن وآرائهن فيما يتعلــق بقضايا المــرأة الرفاعية، ومدى مشاركتهـا في الحيــاة السياسيــة، وكذلــك المشاركة في العمــل الأهلي والمنظمات غـير الحكومية، هذا إضافة إلــى تصوراتهن حول المعوقات والتحديــات البنائية والثقافية التي تحــول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية بصورة عامة، والمشاركة السياسية بخاصة.

4 – حجم الأسرة (عدد الأبناء):

ويعبر جم الأسرة عن مقومات إجتماعية تساعد في تشخيص حياة المرأة من النواحــي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية فبينما تذهب البحوث السابقــة إلى التأثيرات السلبية لكبر حجم الأسرة على عملية المشاركة

الاجتماعيـة للمـرأة بعامـة، والمشاركـة في الحياة السياسيـة بخاصة، فـإن امتدادات البحـث السوسيولوجية تتعمق في حالة المـرأة الرفاعية ومجتمعها إعتباراً من قوة كيانها الإجتماعي المؤثر على مجتمعها.

وقـد يدفع ذلـك بشـكل أو بآخـر بإتجاه ضـرورة بحث برامـج ثقافية وإعلاميـة عمليـة مناسبة تصقـل قدراتها القياديـة وتضعها في مواقع العمـل الفاعلـة من النواحـي الإجتماعيـة والسياسية مـن جهة ولخلق ثقافـة مجتمعية قادرة علـى توجيه طاقات المستقبـل في ضوء تحديات العصر من جهة أخرى.

ولا شك أن الحاجة إلى التغيير الثقافي أضحت تتضاعف بشكل متسارع أما نحـن فنؤكد على أهمية إنطلاق التغيير من نـواة الأسرة خصوصاً في ظـل التماسـك الأسري الذي تحمل المـرأة على عاتقها قـدراً كبيراً مـن إلتزامها تجاهـه على المستويين الإجتماعـي والإقتصادي، ويوضح الجدول التالي توزيع المبحوثات طبقا لعدد الأبناء في الأسرة :

جدول رقم (4) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا لعدد الأبناء في الأسرة

عدد الأبناء في الأسرة	ك	%
أقل من 2	8	5.3
من -2 أقل من 5	74	49.3
5 أفراد فأكثر	68	45.3
المجموع	150	100.0

ويتضح من البيانات المبينة بالجدول السابق أن ما يقرب من نصف عينة البحث 49,3 % قد أكدن على أن عدد أفراد أسرهن يتراوح ما بين (2 – أقل من 5) أفراد، في حين أشارت 45,3 % من مجموع العينة إلى أن عدد أفراد أسرهن يتراوح ما بين (5 أفراد فأكثر)، في حين جاءت نسبة من أكدن من المبحوثات على أن عدد الأبناء في أسرهن ضعيفة، حيث لم تتجاوز 5,3 % من مجموع الاستجابات، ومن ثم يتبين ان

(95,7 %) قد أشرن إلى أن عدد الأبناء في أسرهن ما بين (2 – 5 فأكثر)، مما يؤكد أهمية الطاقة التربوية الإجتماعية للمرأة للعمل على ترسيخ ثقافة العصر فقد تفرض الإتجاهات الثقافية والإعلامية أهميتها في ذلك الإتجاه لتشكيل الأجيال القادمة وفق متطلبات الحياة العصرية القائمة.

5 – الحالة التعليمية:

ويُمثل المستوى التعليمي لعينة البحث أحد المتغيرات الفاعلة في التأثير على وجهات نظرهن وتصوراتهن حول قضية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بصورة عامة والمرأة الرفاعية بخاصة وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (5) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا للحالة التعليمية

المستوى التعليمي	ك	%
أمية	2	1.3
مؤهل متوسط	36	24.0
مؤهل عالى	112	74.7
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن تباين المبحوثات في مؤهلاتهم العلمية، حيث جاءت الغالبية العظمى منهن من الحاصلات على مؤهل عالي، وذلك بنسبة اجمالية بلغت 74,7 % من مجموع العينة، بينما جاءت الحاصلات على مؤهل متوسط في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 24,0 %. أما المبحوثات في فئة الأمية فلم تتجاوز نسبتهن 1,3 % من اجمالي العينة.

ويتبين من معطيات البحث الراهن أن ثمة تفاوت في عملية التطور الإجتماعي، وذلك من حيث درجة الثبات والإستمرارية إحتفاظ المجتمع بسلطته الإجتماعية التي تحد من إنفتاح المراة من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية إلا أن التمثيل المرتفع للمبحوثات الحاصلات على مؤهل عالي يعكس إلى حد كبير التطور السريع والمتزايد الذي شهدته قيم المجتمع حيال تعليم المرأة وبلوغها مراتب علمية متقدمة، حيث شهدت هذه المنظومة القيمية التقليدية تراجعاً كبيرا في مواجهة التيارات الحديثة والعولمة والانفتاح على الثقافات الخارجية على

الصعيديـن: الاقليمـي والعالمي رغـم إحتفاظ المجتمـع بجسد المقاومة للمتغيرات الحديثة.

6 - الحالة المهنية :

أما الحالـة المهنية للمبحوثـات فإنها مكمل جوهري للصـورة الذهنية لحالـة المجتمع الرفاعي وذلك الواقع المحيـط بالمرأة تحديداً، كما أنها تعكـس إضافـة إلى متغـيرات أخرى الوضـع الاجتماعـي والاقتصادي للشخـص، ومن ثم يمكن أن يكون للمهنة تأثير على اتجاهات الشخص ومـن ثم تحديـد سلوكـه الاجتماعي، ويمكـن توضيح ذلـك من خلال البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم(6) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا لطبيعة العمل

طبيعة العمل	ك	%
ربة منزل	24	16.0
أعمال حرة	14	9.3
موظفة فى القطاع العام	106	70.7
موظفة فى القطاع الخاص	4	2.7
متفرغة للأعمال الخيرية	2	1.3
المجموع	150	100.0

وتكشـف البيانـات الموضحـة بالجـدول السابـق أن الغالبيـة العظمى مـن المبحوثات يعملن موظفـات في القطاع العام، حيـث بلغت نسبتهن 70,7 % مـن اجمـالي العينة، وهـذه النتيجة تعبر بشـكل واضح عن أن

تتمثل في تفضيل النساء العمل في القطاع العام والحكومي، وذلك لما يوفره هذا القطاع من مزايا كثيرة للنساء، أما على الجانب الآخر فإن البيانات السالفة التي تبين إرتباط المرأة بنسبة مرتفعة بالحالة المهنية (موظفة في القطاع العام) تدل على دوافع إجتماعية ربما تتبين من خلال التحليلات التالية خاصة تلك التي تتعلق بأكثر المجالات التي تشغلها المرأة الرفاعية.

بينما بلغت نسبة المبحوثات ربات البيوت 16,0 % من اجمالي العينة، وهو ما يعكس تراجع نمط ربات البيوت بشكل عام وتأثر المرأة بميادين العمل الحكومي والخاص والأعمال الحرة فقد تبين أن المبحوثات اللاتي يمارسن أعمال حرة بلغت نسبتهن 9,3 % من اجمالي العينة. وأخيراً وبنسب محدودة من يعملن في القطاع الخاص والأعمال الخيرية، وقد تعود النتائج السالفة إلى تأثر المجتمع الرفاعي بسكان المنامة النازحين إلى الرفاع وتلك الخبرات التي إصطحبوها إلى الرفاع لتأخذ أنماطا مغايرة عن نماذج العمل التجاري في المنامة أما بالنسبة إلى المتفرغات إلى الأعمال الخيرية فإن تلك النسبة تعكس إستمرارية محاولات المرأة لشغل حيز أكبر على المستويات الإجتماعية والمهنية وهذا من يتبين من خلال نوع الجمعيات المنتشرة في الرفاع وأغلبها خيرية.

7 – طبيعة المسكن:

من المتغيرات التي تحدد المستوى الاجتماعي والاقتصادي للانسان بصورة عامة، فضلاً عن طبيعة المهنة والدخل والمستوى التعليمي والثقافي، طبيعة المسكن والظروف البيئية التي يعيشها، حيث تؤثر على

أوضاع الانســان وقيمه واتجاهاته، ومن ثم أنمــاط سلوكه الاجتماعي.
ويمكــن توضيح الظــروف السكنيــة للمبحوثــات من البيانــات الواردة
بالجدول الآتي:

جدول رقم (7) يوضح

توزيع المبحوثين طبقا لنمط وطبيعة المسكن

طبيعة المسكن	ك	%
ملك	106	70.7
إيجار	18	12.0
مشترك	26	17.3
المجموع	150	100.0

تكشــف البيانــات الموضحــة بالجــدول السابــق عن تنــوع وتباين في طبيعــة ونمــط المساكــن التــي تقيم فيهــا المبحوثــات، فقد جــاء نمط المسكــن الملك في المرتبة الأولى، وبلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عنه

70,7 % إذ تعكــس تلــك المســاكن عــادات وتقاليد تمثــل مرجعية ثقافية تتميــز بها كل المجتمعــات الخليجية على الرغم مــن التغيرات الثقافية التــي تعرضت لها هــذه المجتمعــات في العقود الماضية بفعــل المتغيرات الاقليميــة والعالمية، فضلاً عن المتغيرات المحلية حيث تقام المسكان وفق منظومة قيمية تراعي الخصوصية الإجتماعي للرجال والنساء وتراعي مداخل ومخارج المساكن للأســر وضيوفهن وشتى المتطلبات العمرانية للحياة الإجتماعية السائدة.

ويأتـي نمـط المسكـن المشـترك في المرتبـة الثانيـة، حيث بلغـت نسبة الاستجابات التي تعبر عن هذا النمط 17,3 % من مجموع الاستجابات. ولا يعنـي المسكن المشترك هنا أي اشـتراك أكثر من أسرة (غرباء عن بعضهم) في مسكن واحـد، بقدر ما يعكس استمرار وجود نمط الأسرة الممتـدة أو الكبيرة، وهو النمط الذي يشـير إلى وجود أكثر من جيل في مسكـن واحـد (جيل الأجـداد وجيل الآبـاء وجيل الأبنـاء) من جانب، وأيضـاً أسـر الإخوة والأخوات في نفس المنزل، وهـذا النمط يعكس إلى حد كبـير استمـرار التماسك الاجتماعـي والتواصل بين أبنـاء العائلة علـى الرغم من أن هذا النمط من الأسرة قد شهد تراجعاً كبيراً خلال السنـوات الأخيرة علـى مستوى المجتمعات الخليجيـة والعربية بصورة عامة وبدرجات متباينة.

أمـا نمط المسكن الايجار، وهو نمط غير مألـوف كثيراً بالنسبة للأسر الخليجيـة بصورة عامة، والبحرينية بخاصة، فقد احتل المرتبة الثالثة، وبلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عنه 12,0 % من مجموع الاستجابات. وربمـا يتزايـد انتشار هـذا النمط بين الشبـاب حديثي الـزواج الذين يؤجـرون مساكن من آخرين، أو يحصلـون عليها من الدولة مقابل دفع ايجار.

ولا شـك في أن هـذا النمط من المسكن لايفضلـه كثيراً المواطنين في أي دولة خليجية عموماً إنما تحديات الحياة الحديثة تفرض واقعا قد يكون مغايـرا للحيـاة السائدة قبل عمليـات التغير الإجتماعـي والإقتصادي والثقـافي لكن تبقى تلـك الأجيال رفاعية المولد والنشـأة وتأتي في زمن

إشتدت فيه الحاجة إلى الترابطات الإجتماعية للشرائح البحرينية الأصيلة التي تعمق الشعور بالترابط والوحدة والإلتفاف بروح الأسرة الواحدة.

وربما تشير هذه الحالة إلى تغيرات عمرانية فرضت حالة من التشتت في صفوف الجماعات الوطنية الأصيلة، وقد تضع تلك الحالة مؤشرات هامة لضرورة إقامة التنمية في مناطق تحتضن العروق الوطنية الأصيلة في أماكن تضمن إمتداد الترابطات الإجتماعية ونموها في بيئة تعكس الهوية الوطنية البحرينية، وتعزز كيانها.

المحور الثاني: مجالات إسهامات المرأة الرفاعية في العملية التنموية الإجتماعية:

ولاشك أن الإسهامات الإجتماعية للمرأة الرفاعية شهدت تحولات كبيرة طالت مناحي حياتها المعيشية ولم تكن المراة في أي حال من الأحوال بمعزل عن المجتمع الذي ينتمي إليها بشدة بإعتبارها جوهره وكيانه في العملية التنموية منذ القدم خصوصا لو إتجها إلى إعتداد الذكور بها كعنصر يعزز الوجاهة الإجتماعية بحسب الشخصية الإجتماعية للمجتمع لكن مع إختلاف الأدوار والوظائف بين الماضي والحاضر حتى وإن كانت في إطار مازال محدوداً مقارنة بواقع المرأة في خضم الإنفتاح الثقافي.

ولا شك أن السلطة الإجتماعية للأسرة الشرقية تقلصت كثيراً ليس بفعل انفتاح المرأة وتعدد أدوارها إنما بسبب الإنفتاح الثقافي والتكنولوجي الذي بات يوجه السلوك ويغير الكثير من القيم التي كانت سائدة بفعل التحديات الإقتصادية ليس على صعيد الأسر والأفراد

فحسب بل على صعيد الدولة والمستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وتبين الكثير من التحديات الحاجة حاضراً ومستقبلاً إلى إسهامات إجتماعية للمراة تكون أشد تأثيراً وقوة على مختلف المستويات لعل أبرزها السياسية لما تشكله السياسية من مواد إعلامية دسمة تستقطب الوسائل والمنظمات والزعماء والجماعات في انحاء العالم وتسهم في تشكيل قناعاتهم تجاه العالم الجديد.

وانطلاقاً من ذلك، فإن التعرف على إتجاهات المبحوثات (عينة البحث) فيما يتعلق بوجهات نظرهن حول أكثر الفئات الإجتماعية إسهاما في التنمية الإجتماعية في مجتمعها يمكن أن يفيد كثيرا في رسم تصورات علمية وعملية أنجع حول صور المشاركة الإجتماعية والسياسية والدينية في مجتمع الرفاع وعلاقة المرأة به، ويمكن التعرف على ذلك من خلال تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (8) يوضح

أكثر الفئات الاجتماعية إسهاما في عملية التنمية الأجتماعية من وجهة نظر المبحوثات

صور المشاركة	ك	%
المشاركة المجتمعية للمواطنين من خلال ممارسة حقوقهم السياسية	79	52.7
المشاركة المجتمعية لكل أفراد المنظمات وبذلهم الجهود فى عملية التنمية	76	50.7
المشاركة المجتمعية لرجال الدعوة الدينية وقادة الفكر والعلماء	57	38.0
عدد المستجبين	150	-

* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانـات الموضحة بالجدول السابق، والتـي تعكس استجابات المبحوثـات ووجهـات نظرهـن فيمـا يتعلق بأكـثر الفئـات الاجتماعية مشاركـة في المجتمـع البحريني بصـورة عامة، أن المشاركـة المجتمعية للمواطنـين من خلال ممارسـة حقوقهم السياسية، قـد احتلت المرتبة الأولـى من وجهـة نظرهن، حيث بلغـت نسبة الاستجابـات 52.7 % من مجمـوع الاستجابـات، تليها المشاركـة المجتمعية لكل أفـراد المنظمات وبذلهـم الجهود في عملية التنمية، وبلغت نسبـة الاستجابات التي تعبر عنها 50,7 % من مجموع الاستجابات، وأخيراً جاءت المشاركة المجتمعية لرجـال الدعـوة الدينية وقـادة الفكـر والعلماء، بنسبة بلغـت 38,0 من مجموع الاستجابات.

ويتبـين من خلال إتجاهات المبحوثات حول صـور المشاركة الإجتماعية او السياسية أو الدينية مـن وجهة نظرهن وعي المبحوثات من النواحي الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسية بأن هناك فئـات اجتماعية تمارس المشاركـة في مجالات مختلفة سـواء على مستوى تنميـة الوعي الثقافي والدينـي أم علـى مستـوى التنميـة الاجتماعية بصورة عامـة والتنمية السياسية بخاصة.

كما أن المعطيات العلمية تبين حالة من التجانس والتكامل بين المجالات الاجتماعيـة والسياسيـة والدينيـة في تنميـة وعـي المجتمـع وحالة من الإعتدال يفرضها المجتمـع في تعامله مع الإنفتاح الثقافي والسياسي في الرفـاع مما يعكس الصورة الواقعية لمجتمـع البحرين المنفتح والمندمج

في شخصيــة مجتمعية شديدة الإعتدال والوسطيــة خصوصا لو أخذنا بعين الإعتبار حجم التنوع الكبير في مدينة الرفاع وإمتداداتها الرفاعية الأحـدث نظرا للقوة الشعبية التي إكتسبتهـا بعد نزوح أجيال البحرين الأوائل إليها بعد اكتشــاف النفط وتلك الحالة من النزوح التي تطورت وامتدت إلى الوقــت الحاضر للظفر بحالة أعمق من الأمان الإجتماعي والإستقرار حيث تعد الرفاع نموذجا للواقع الفريد لمملكة البحرين على مدى القرون الماضية إلى وقتنا الحاضر.

ويحــاول البحث فهم العلاقة بين شخصيــة المجتمع الرفاعي من خلال صــور المشاركـة الإجتماعية والسياسية والدينيــة لسكانه وبين مجالات مشاركـة المرأة بين الرفاعــين بحسب إتجاهات المبحوثــات الرفاعيات أو اللاتــي عايشــن المنطقة منــذ النشأة وذلك لتحديــد مستوى التطور الإيجابــي والسلبي في شخصية المــراة بشكل خاص من خلال استطلاع آرائهن حول المؤشرات المحددة في الجدول الآتي:

جدول رقم (9) يوضح

مجالات مشاركة المرأة البحرينية من وجهة نظر المبحوثات

مجالات المشاركة	ك	%
تقلد منصب سياسى	24	16.0
المشاركة فى اتخاذ القرار	95	63.3
العمل والمساهمة الأسرية	31	20.7
المجموع	150	100.0

وتوضح بيانات الجدول السابق آراء المبحوثات في طبيعة المجالات التي تشارك فيها المرأة البحرينية، حيث احتل مجال (المشاركة في اتخاذ القرارات) المرتبة الأولى، بنسبة بلغت 63,3 % من مجموع الاستجابات، في حين جاء المجال الخاص (العمل والمساهمة الأسرية) في المرتبة الثانية، وقد بلغت نسبته 20,7 % من مجموع الاستجابات ، بينما بلغت نسبة من أكدن على مجال (بتقلد منصب سياسي) 16,0 % من مجموع الاستجابات.

ويعكس حصول عنصر (المشاركة في إتخاذ القرارات) على نسبة مرتفعة واقع المراة الرفاعية بحسب الجدول السابق تطور واقع المراة وتبوؤها منزلة تضاهي منزلتها المعروفة على المستوى التاريخي المتمثلة في السلطة الإجتماعي التي حققت حالة إجتماعية قوية إنما يتبين من خلال العنصر الذي حصل على نسبة مرتفعة وترتيب العناصر الأخرى أن الحالة السائدة في مجتمع الرفاع هي المشاركة في إتخاذ القرارات بشكل عام سواء المنزلية أو في العمل والحياة العامة وقد لا يعكس هذا المؤشر نتيجةقوية لمشاركة المرأة في صنع القرار لكن ما يؤكد تمحور شخصية المراة في إطار عام من التطور والتكامل بين شخصيتها المجتمعية بين أسرتها وتقاليدها من جهة ومجتمع العمل والتعليم والمشاركات الأخرى بقدر محدود هو تلك النتيجة التي حققت المرتبة الثانية من حيث استحواذها على أصوات المبحوثات المتمثلة في (العمل والمساهمة الأسرية) حيث تسيطر شخصية المجتمع على واقع التقاليد والاعراف في إطار متين محاط بالسلطة الذكورية والعرفية.

أما نسبــة المبحوثات اللآتــي أجابوا بأن (تقلد منصــب سياسي) أحد صور مشاركة المراة وهو العنصر الحاصل على النسبة الأضعف والواقع في المرتبــة الأخيرة بنسبة 16 % من إجمــالي عدد المبحوثاتي فإنه يؤكد ضعــف النضوج الفكري والعملي تجاه مشاركــة المرأة الرفاعية في تقلد مناصــب سياسيــة من جهــة، وعدم نجاح المــراة في إكتســاب مقومات تنميــة قواهــا القيادية والفكريــة والسياسيــة إضافة إلــى عجز القوى النسائيــة في حصــاد متطلبات إقنــاع المجتمع والوقوف علــى متطلباته الفعليــة التي يفتقر إليهــا والتي تشكل بالنسبة إليــة منبه يثيره ويشكل دوافعــه تجاه الثقة بهــا كشخصية مزجت بين الأصالــة والمعاصرة من جانب وإحتياجات المجتمع من جانب آخر.

وتأتــي عناصر الجــدول التالي لتؤكد علــى صدق التحليــلات السابقة فقد تبــين أيضا بعد استطلاع آراء المبحوثات تجــاه أكثر المجالات التي إقتحمتها المــرأة الرفاعية وأثبتت نفسها فيها أن المجال السياسي حقق المرتبة الأخيره بحسب قناعات المبحوثات، وذلك كما يلي:

جدول رقم (10) يوضح

أكثر المجالات التى اقتحمتها المرأة فى مدينة الرفاع

وأثبتت فيها نفسها

المجـــالات	ك	%
التعليم	134	89.3
العمل التجارى	70	46.7
المجال السياسى	40	26.7
المجال الاجتماعى	66	44.0
المجال الخدمى الخيرى	68	45.3
عدد المستجبين	150	-

* اختيار أكثر من بديل

تكشـف البيانات الموضحة بالجدول السابـق والتي تعبر عن استجابات أفـراد العينة، أن ثمة عدداً من المجـالات قد اقتحمتها المرأة الرفاعية، حيـث جاء ترتيب تلك المجالات من وجهة نظرهن حسب درجة أهميتها مـن ناحيـة، وتزايد واتساع مشاركـة المرأة فيها من ناحيـة أخرى على النحـو الآتـي: جاء مجـال التعليم في مقدمـة المجالات التـي اقتحمتها المـرأة الرفاعيـة، وقد بلغت نسبة الاستجابـات التي عبرت عنه 89.3 % من مجموع الاستجابات.

ولا شك في أن هذه الظاهرة ليست قاصرة فقط على مدينة الرفاع، بل هـي ظاهرة عامة على مستوى المجتمع البحريني والمجتمعات الخليجية بصـورة عامـة، حيـث تشـير البيانـات الاحصائيـة إلى ارتفـاع نسبة

العامـلات في مجال التعليم بصفـة خاصة أكثر من أي مجالات أخرى، حيـث يتناسب هذا المجال بدرجة كبيرة مـع امكانات المرأة من جانب، ويتفق مع طبيعة القيم الاجتماعية التقليدية التي مازالت تؤثر في المجتمع بشكل أو بآخـر، كما تؤكد النتيجة حقيقة تاريخيـة طرحتها المبحوثات (حالات البحث كبيرات السن) حول تضحيات المرأة وكفاحها التاريخي منـذ ختام المرحلة الإبتدائية وإلتحاقهـا في ذلك العمر بمهنة التدريس إضافـة إلى نضالها التاريخي في اللحاق بالركـب وإتمام تعليمها في ما يسمـى آنـذاك التعليم التكميلي وذلـك بعد مدة دوامهـا الرسمي عبر الإستعانـة بوسائل النقل التي كانت في طور النشأة للإنتقال إلى المنامة لتلقي تعليمها.

وقد احتـل المجال التجـاري المرتبة الثانيـة، وبلغت نسبـة الاستجابات التـي عبرت عنه 46,7 % من مجمـوع الاستجابات، يليه المجال الخدمي الخيري في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 45,3 % من مجموع الاستجابات.

وتعـبر مشاركة المرأة في هذا المجـال عن استمـرار نشاطها التقليدي، حيث كانت المرأة الرفاعية تشارك في كل المراحل التاريخية في الأعمال الخيريـة أو التطوعيـة من منطلـق تحقيق التكافـل الاجتماعي وتعميق التضامـن على المستويين العائلي والمجتمعـي، كما يشير ذلك إلى تطور التحديـات الإقتصاديـة رغم المستـوى المعيشي المتطـور لأغلبية سكان الرفاع بالأخص سكان الإمتـدادات الرفاعية الأحدث لأسباب تاريخي تعود إلـى إشغال ساكنيها آنذاك المهن النفطيـة وأيضا استنفاع الدول الجـوار مـن خبراتهم المهنية آنـذاك مما رفع معـدلات أجورهم وعزز

قدراتهـم في تطوير كفاءاتهم الام المتمثلـة في مهنهم الأولى المتمثلة في البناء وقدراتهم في هذا المجال الذي تطور ليكونوا مستثمرين عقاريين، إلا أن الطفرة الإقتصاديـة الحديثة وتعاظم حدة الأزمات العالمية التي ألقـت بظلالها علـى دولنا العربيـة والخليجية وسكانهـا مما صاحبها الكثير من التطورات السلبية على واقع التحديات الإقتصادية للدولة.

ويؤكد التحليل السابق المرتبة المتأخرة التي حققها عنصر (المشاركة في المجـال الاجتماعي)، فقد جاء في المرتبـة الرابعة في الترتيب من حيث المجالات التـي اقتحمتها المرأة الرفاعية، وقد بلغـت نسبة الاستجابات التـي تعـبر عن هذا المجـال والتي تمثـل استجابات المبحوثـات 44,0 % مـن مجموع الاستجابـات، مما يثبـت أن المشاركـة الإقتصادية حاجة إجتماعيـة تفوق حاجتها للمشاركة السياسية أو الإجتماعية مما يقودنا نحـو إستدراك مقوم هام مـن مقومات جذب شريحة المـراة الرفاعية بإختـلاف فئاتهـا العمرية وإنجاح مساعـي التمكـين السياسي للمراة وهـو مـا يتمثل في إيجاد برامـج ذات إمتدادات إقتصاديـة تدفع المرأة نحو مواجهة عقبات التمكين بشكل عام، فقد تقود الدوافع الإقتصادية وعقبات الإقتدار عليها ثم مواجهتها من قبل المراة من خلال مؤسسات الدولـة إلـى التمكـين السياسي للمـرأة ويعزز وجودها في هـذا المجال الـذي أثبتت النتائج البحثية الميدانية أنها مـا زالت بعيدة عنه إلى حد كبـير حيـث جاء المجـال السياسي في المرتبـة الخامسـة، وبلغت نسبة الاستجابـات التي تعبر عن هذا المجال 26.7 % من مجموع الاستجابات الأمـر الـذي يشير إلى أن مشاركـة المرأة في المجـال السياسي ما تزال

محـدودة إلى حد كبير مما يعنـي أن ثمة معوقات ثقافية وقيمية ترتبط بالبنيـة التقليديـة للمجتمع ما تـزال تحد من المشاركـة الفعالة للمرأة الرفاعية في الحياة السياسية والعمل السياسي بصورة عامة.

وعلى الرغم من اتفاق المبحوثـات حول أكثر المجـالات التي اقتحمتها المرأة الرفاعية والتي أثبتـت فيها وجودها، إلا أن ثمة اختلافات بينهن وفقـاً لمتغير السـن في تحديد مدى أهمية كل مجال مـن تلك المجالات، وهو الأمر الذي يمكن توضيحه من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (11) يوضح

العلاقة بين السن وأكثر المجالات التى اقتحمتها المرأة فى مدينة الرفاع وأثبتت فيها نفسها

السن / المجالات	أقل من 25		25 - أقل من 35		35 - أقل من 45		45 - أقل من 55		55 - أقل من 65		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
مجال التعليم	16	80.0	50	89.3	30	93.8	30	88.2	8	100.0	3.482
العمل التجارى	12	60.0	26	46.4	8	25.0	18	52.9	6	75.0	*10.584
المجال السياسى	4	20.0	14	25.0	8	25.0	12	35.3	2	25.0	1.885
المجال الاجتماعى	10	50.0	16	28.6	16	50.0	18	52.9	6	75.0	*10.393
المجال الخدمى الخيرى	10	50.0	24	42.9	10	31.3	18	52.9	6	75.0	6.511
عدد المستجبين ن=150	20	-	56	-	32	-	34	-	8	-	

* دالة عند مستوى 0.05

وتكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05، وذلك بالنسبة لمجال العمل التجاري، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئة العمرية (55 – أقل من 65) سنة، حيث بلغت نسبتها 75,0 % من مجموع الاستجابات، مقابل 60,0 % بالنسبة للفئة (أقل من 25) سنة،

و 46,4 % بالنسبة للفئة العمرية (25 – أقل من 35) سنة، و25,0 % بالنسبة للفئة العمرية (35 – أقل من 45) سنة، وأخيراً 52,9 % بالنسبة للفئة العمرية (45 – أقل 55) سنة. ويشير ذلك إلى أن المبحوثات في سن متأخرة يؤكدن على أن المجال التجاري هو أكثر المجالات التي تشارك فيها المرأة وتثبت وجودها في هذا المجال.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0،05 بين تباين أعمار المبحوثات وآرائهن حول أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة وأثبتت وجودها فيها، وذلك بالنسبة للمجال الاجتماعي، حيث جاءت تلك الفروق أيضاً لصالح الفئة العمرية (55 – أقل من 65)، وقد بلغت نسبتها 75,0 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل النسب الأخرى الأقل الموضحة بالجدول والتي تعبر عن استجابات الفئات العمرية الأخرى.

ويشير ذلك أيضاً أن المبحوثات من كبار السن لديهن وجهة نظر تؤكد على أن المجال الاجتماعي يعد من أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة الرفاعية، ولاشك في أن هذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع ما أشارت إليه معظم حالات البحث (الاخباريات) من أن المرأة الرفاعية قد أسهمت

بدور واضح خلال المراحل التاريخية المختلفة في المجال الاجتماعي سواء ما كان يتعلق برعاية الأسرة وتربية الأبناء أو ما يتصل بدعم العلاقات الاجتماعية وتعميق التواصل الاجتماعي والتماسك والوحدة المجتمعية.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وتباين آرائهن حول أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة الرفاعية والتي أثبتت فيها وجودها، فيمكن توضيحها من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (12) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأكثر المجالات التى اقتحمتها المرأة فى مدينة الرفاع وأثبتت فيها نفسها

المستوى التعليمي / المجالات	أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالى		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	
مجال التعليم	2	100.0	36	100.0	96	85.7	**6.077
العمل التجارى	0	0	12	33.3	58	51.8	5.501
المجال السياسى	2	100.0	4	11.1	34	30.4	*10.735
المجال الاجتماعى	2	100.0	12	33.3	52	46.4	4.476
المجال الخدمى الخيرى	2	100.0	12	33.3	54	48.2	4.879
عدد المستجبين ن=150	2	–	36	–	112	–	

* دالة عند مستوى 0.01

** دالة عند مستوى 0.05

وتكشف البيانات والتحليلات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0،05 بالنسبة للمجال

السياسـي، حيث جـاءت تلك الفروق لصالح فئـة (أمية) وذلك بنسبة استجابـات بلغـت 100,0 % وذلـك مقابـل 11,1 % فقـط بالنسبـة لفئة (مؤهل متوسـط) و 30,4 % بالنسبة لفئة (مؤهل عالي) وتؤكد النتيجة ذاتها أن المرأة الرفاعية كبيرة السن أكثر إهتماما بالمضامين السياسية التي تطرحها وسائل الإعلام وقد يعود ذلك لسببين هامين أشارت إليه المبحوثـات بنبرات متباينة من خلال دراسة الحالة حيث إنتقدت المرأة الرفاعية بشـدة الواقع العملي للمرأة في المجـالات السياسية بالأخص تلك المرتبطة بخوض الإنتخابات فقد أكدت معظم الحالات التي طبقت عليهـا إستمارة المقابلة مـن فئة كبيرات السن ممـن عاصروا المراحل المختلفـة أن الحيـاة السياسية لا تتناسب مع السيـاق الإجتماعي العام لمجتمعهـن وأنهـا لا تفضل خوض المـرأة للإنتخابـات والعمل في مواقع الإختلاط إضافة إلى إشاراتهن الصريحة حول رفضهن الذهاب لمراكز التصويـت وأنهن لا يؤيدون خروج المرأة مـن بيتها وسياقها الإجتماعي المتعارف عليه في العرف والتقاليد.

أمـا الإتجاه الآخر الذي تشير إليه النتيجـة السابقة أن المراة الرفاعية ربة المنزل أو المتقاعدات كبـيرات السن أكثر تأثرا بتلك المضامين التي تخالـف قيمهن وبالتالي فإنهن يـرون أن المرأة تغيرت ميولها وأصبحت تتجه للإنفتاح الثقـافي سواء الندوات أو الجمعيات أو أماكن الإختلاط بحسب تعبيرهن إذ أن تلـك المضامين التي تتعارض مع تأييدها المطلق لبقاء المـرأة في محيط القيم التقليدية تعد مثـيراً لعقلها الباطن الذي دفعها للتركيز على إفراط المراة في الظهور السياسي، اما على الجانب

الآخـر فإنـه في الوقت الـذي طغت فيـه الإلتزامات الماديـة ومتطلبات الحيـاة المتطـورة علـى واقـع إمـرأة المجتمـع الحديث وسيطـرت عل أولوياتهـا فإن المراة ربة المنزل تتمتع بمحيط إجتماعي يتيح لها مساحة أكبر لتتبع وسائل الإعلام والإستماع إلى أحاديث المجتمع حول تطورات الأوضـاع السياسية التي أصبحـت اليوم محور إهتماماتـه ولذلك فإن المراة كبيرة السن أشد إهتماما بالسياسة لما تشكله لها أولا مثيرة للقيم ولواقعها التقليدي وثانيا من ناحية (تداول الأحاديث السياسية والمتسع مـن الوقت لتتبعها) حيـث أن الفضاء الإجتماعي يكتـض بردود الفعل الإجتماعيـة تجاه السياسة يرونها مصدر تغـير إجتماعي غير مرغوب فيه من عدة إتجاهات.

كما تكشف البيانات ذاتها عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنويـة 0,01 بالنسبة لمجـال التعليم، وقد جاءت الفـروق لصالح فئتي (أميـة) و(مؤهـل متوسط) وذلـك بنسبة متساوية بلغـت100,0 % لكل منهن، وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية المجال التعليمي بالنسبة للمرأة الرفاعيـة، ورسـوخ قناعاتهـا حول عطاء المـراة الممتد بقـدر كبير من التضحيـات الأسطوريـة الخالـدة في ذاكرة السكان، ومـن جهة أخرى يقطـع الشـك باليقين حـول دوافـع المجتمع ومحـددات إختيـار المهنة المرتبطة بالعمق التاريخي للسكان.

ونستنتج من ذلك ان ثمة اتفاقاً بين المبحوثات وما أشارت إليه المصادر التاريخية من ناحية وحالات البحث من ناحية أخرى، وهو ما يؤكد على أهميـة التعليم بالنسبة للمـرأة الرفاعية، وأنه مـن أكثر المجالات التي

اقتحمتها منذ فترات تاريخية، حيث كانت تعمل في مجال التدريس في سن مبكرة، كما كانت تمارس مهنة (المطوعة) أيضاً، في بداية محاولات المرأة لخطى التقدم المعرفي.

ومما لاشك فيه أن ثمة علاقة بين تحقيق معدلات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع نسبة المشاركة الاجتماعية للمرأة في مختلف المجالات، إذ ان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يسهم في توفير فرص الحياة المناسبة، كما أنه يؤدي إلى ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي لأبناء المجتمع بصورة عامة، والمرأة بصورة خاصة، وذلك من خلال رفع مستواها التعليمي والثقافي ومن ثم اتاحة الفرصة لها للمشاركة بفعالية.

ولا شك في أن المرأة الرفاعية مدركة وواعية بهذه العلاقة المتبادلة بين تحقيق التنمية وزيادة قدرة المرأة على المشاركة، حيث جاءت إستجابات المبحوثات بكفاءة تطابق التحليلات السابقة التي أكدت على أهمية إستثمار الدوافع الإقتصادية في تحقيق فرص عادلة في ميادين السياسة والإقتصاد بما يخدم تطلعات الدولة العصرية والمطموحات المرأة فقد عبرت استجابات المبحوثات عن النتائج التالية:

جدول رقم (13) يوضح
مدى وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة مشاركة المرأة

المتغيرات	ك	%
نعم	136	90.7
لا	14	9.3
المجموع	150	100.0

وإذا كانت هناك علاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتغير أوضاع المرأة ومكانتها، وارتفاع مستوى وعيها الاجتماعي والثقافي، ومن ثم اتاحة الفرص أمامها للمشاركة في مختلف المجالات، فإن ثمة علاقة أيضاً بين محل الاقامة (بادية – ريف – حضر) والمشاركة الاجتماعية للمرأة، وأن ثمة اختلافات وتباينات ثقافية وقيمية بين هذه الأنماط الثلاثة من المجتمعات، وأن ثمة خصوصية بنائية وثقافية لكل منها فإن هذه الاختلافات لا شك في أنها تنعكس بدرجة أو بأخرى على أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع، ومن ثم تحديد أدوارها سواء داخل المنزل أم خارجه. كما أن الانتقال من منطقة لأخرى كالهجرة من الريف إلى المدينة يمكن أن يشكل أحد المتغيرات المسؤولة عن تغير اتجاهات المرأة نحو القضايا المجتمعية بصورة عامة، وقضايا المرأة بخاصة، أما في البحث الراهن فإن الهجرات الوافدة من المدن التاريخية المتمثلة في المحرق والمنامة قد أسهمت في إندماج ثقافي بين نساء المدن التاريخية لتتكون بذلك شخصية إجتماعية فريدة نظرا

للثقافة التي إصطحبتها نساء المحرق والمنامة وأسرهن إلى ربوع الرفاع مما عزز ثقافة الإنفتاح والحياة التجارية وغيرها من الأبعاد الأخرى حيث ذلك النزوح والإندماج الإجتماعي والإنصهار الإجتماعي ساهم في تشكيل قوة شعبية كبيرة، ويمكن توضيح مدى تأثير الإنتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة في مشاركة المراة في التنمية من وجهة نظر المبحوثات وذلك من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (14) يوضح

مدى وجود تأثير للانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة فى مشاركة المرأة فى التنمية من وجهة نظر المبحوثات

المتغيرات	ك	%
نعم	102	68.0
لا	24	16.0
أحيانا	24	16.0
المجموع	150	100.0

يتضح من البيانات المبينة بالجدول السابق أن ثمة إتفاقاً بين الغالبية العظمى من المبحوثات على أن الانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة يؤثر في مشاركة المرأة في عملية التنمية، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي عبرت عن ذلك 68,0 % من مجموع الاستجابات.

وهذا يؤكد على أن المدينة العاصمة بما تتضمنه من عوامل جذب ومؤسسات ومنظمات سواء أكانت رسمية أم أهلية يمكن أن تدعم المرأة

وتشجعهـا على المشاركة في عملية التنمية علـى مختلف الأصعدة، على العكس من المناطق الريفية التي ربما تفتقر لتلك المقومات من ناحية، أو بسبـب تأثير منظومة القيم الثقافية التقليدية التي يمكن أن تكون ذات تأثـير سلبي على المرأة من حيث تحديد أوضاعها وأدوارها في المجتمع، ومـن تلك القيم مـا يتعلق بنظرة الرجل الريفي للمـرأة ونظرة المجتمع للمرأة، بل ونظرة المرأة لذاتها، هذه المحددات يمكن أن تؤثر سلبياً على المرأة، ومن ثم مشاركتها في التنمية الاجتماعية بصورة عامة.

بينمـا أشـارت 16,0 % من المبحوثات بأنه ليس ثمـة علاقة بين الانتقال مـن الريف إلـى العاصمة وازدياد مشاركة المـرأة في عملية التنمية. في حين أشارت 16,0 % من مجموع الاستجابات إلى أن ذلك يحدث أحياناً. ويتضح من البيانات السابقة أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن على أن الاقامة في المدينة العاصمة يمكن أن يشكل متغيراً مهماً ومؤثراً بدرجة كبـيرة في اتجاهات المرأة، ومن ثم مشاركتها في عملية التنمية، فقد بان جلياً مدى إرتبـاط تلك التطورات التي جاءت في بدايات النمو الإقتصادي وتوافد الثقافـات عبر موانئ المحرق والمنامة وتلك الحركة التجاريـة التي كات تستقطب سكان البحرين ومـن جهة أخرى أدخلت ثقافـات أخـذت طريقها للإنتشـار والدخول ضمن التركيبـة السكانية لمجتمـع البحرين بعـد الإستقرار فيهـا والتزاوج، إضافـة إلى تأثيرات الإستعمار التي ألقت بظلالها دون شكل على ولوج تلك التوعات العرقية إلـى مجتمعاتنا إضافـة إلى الثقافات الغربية التـي تنادي بالتحرر من القيود التي تضع القيود النوعية بين الرجل والمراة.

وطالما أن الغالبيــة العظمى من المبحوثات قد أكــدن على أن ثمة تأثيراً للانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة، وزيادة مشاركة المــرأة في عملية التنمية، فمــن الأهمية التعرف على وجهات نظرهن في مظاهر تلك التأثيرات، وذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (15) يوضح
مظاهر تأثير الانتقال من الضاحية
أو المناطق الريفية إلى العاصمة عل مشاركة المرأة في التنمية

التأثيرات	ك	%
زيادة وعى المرأة بحقوقها	100	79.4
إتاحة الفرصة للمرأة للانفتاح على الثقافة المعاصرة	66	52.4
ارتفاع ثقة المرأة بذاتها	76	60.3
إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة فى الجمعيات الخيرية والعمل الأهلى	56	44.4
عدد المستجبين	126	-

* اختيار أكثر من بديل

تكشــف البيانات الموضحة بالجدول السابق والتي تعبر عن استجابات المبحوثات عن أن هناك مجموعة من التأثيرات الايجابية التي تنتج عن الانتقال مــن الضاحية أو المناطق الريفية إلــى المدينة العاصمة، والتي تنعكــس على أوضــاع المرأة ومكانتهــا، وقد جاء ترتيب تلــك التأثيرات حسب درجة أهميتها على النحو الآتي: جاء في المرتبة الأولى (زيادة وعي المــرأة بحقوقها) وذلــك بنسبة بلغت 97,4 % من مجمــوع الاستجابات، وتوكد النسبــة المرتفعة نحو هذا العنصر أن ثقافــة التغيير الإجتماعي

ترتبــط إرتباط وثيــق بمكونات المدينــة خصوصا تلـك المتعلقة بحقوق المــرأة ومقومات تعزيز حريتها حيث يعد هــذا الجانب ذو بعد إعلامي إذ يتبــين أن ثقافة الموسسة الإعلامــي إستطاعت أن تقوم بدور محدود في إدارة محتوياتهــا البرامجية بما يضمــن استضافة كل بيت بحريني للمكتسبات الوطنية المرتبطة في إسهامات المراة التاريخية والمعاصرة،. بينما احتل (ارتفاع ثقة المرأة بذاتها) المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبته 60,3 % من مجموع الاستجابات.

ويشير هــذا الجانب إلى إحتياجات جوهريــة في الجوانب المعنوية التي تنعكــس على ثقة المراة بقدراتهــا من جهة وقــدرات المؤسسات الاهلية فقــد يسهــم إيمانهــا وثقتهــا بموسسات المجتمــع في تنميــة ثقتها تجاه أدوارها الهامة على المستوى المعاصر تجاه المجتمع، حيث نعتقد بضعف البنيــة الإداريــة لأنشطة عدد كبير من تلك الجمعيــات التي باتت تدور في فلــك محــدود يحتــاج لإنعاش جوهــري في أبعاد عطائــه ومحركاته البشريــة والماديــة وحــراكا يقــود لإنفتاح سياســي أكــبر في العطاءات الإجتماعــي الوطنية الصــادرة من مؤسسات المجتمــع المدني (الاهلية منهــا خصوصا) لكونهــا الميادين الأنسب لإنطــلاق الطاقات النسائية الواعــدة وهو ما يمثــل ميدنا أكثر جاهزية من ميادين عملها الرسمي المحاط بقيود تحد من طاقات النساء بشكل أو بآخر.

أمــا المتغير الخاصــ (باتاحــة الفرصة للمــرأة للانفتاح علــى الثقافة المعاصــرة) فقــد جاء في المرتبة الثالثة، وذلــك بنسبة بلغت 52,4 % من مجمــوع الاستجابــات، ويتبين من ذلــك أن الإنفتاح الجغــرافي وإتساع

مساحات العطاء وتنوع مكوناتها البنيوية، عناصر رئيسية تدفع بإنتاج الإنفتاح السياسي والثقافي بين الأجيال وعوامل تدفع بالمنظومة المجتمعية نحو المزيد من الإقتدار والجاهزية الفكرية والميدانية على المستوى المدني. وأخيراً احتل متغير (إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الجمعيات الخيرية والعمل الأهلي)، وبلغت نسبته 44,4 % من مجموع الاستجابات.

ولا شكل أن تراجع نسبة إستجابات المبحوثات تجاه متغير (إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الجمعيات الخيرية والعمل الأهلي) إلى إكتفاء المنطقة بجمعيات خيرية، وذلك ما سوف تقودنا إلية المحتويات البحثية التالية:

جدول رقم (16) يوضح

دور المبحوثات فى عملية التنمية فى المجتمع

المتغيرات	ك	%
المشاركة فى الجمعيات الخيرية	71	47.3
المشاركة فى التنمية الاقتصادية	38	25.3
المشاركة فى التنمية السياسية	25	16.7
المشاركة فى التنمية الاجتماعية	54	36.0
مشاركة معنوية فقط	39	26.0
لا توجد مشاركة	17	11.3
عدد المستجبين	150	–

* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانـات الموضحة بالجدول السابق عـن اتفاق المبحوثات حول مجموعـة مـن الأدوار والأنشطـة التـي يقمـن بها في مجـالات التنمية المختلفـة، وقد جاء في مقدمة تلـك المشاركات المشاركـة في الجمعيات الخيريـة، حيـث بلغت نسبـة الاستجابـات التي تعبر عن ذلـك 47,3 % مـن مجموع الاستجابـات. ويمكن القـول أن المرأة الرفاعيـة قد كانت طـوال تاريخها تكافح وتناضل وتشـارك بفعالية في مجال العمل الأهلي والتطوعي في المجالات الاجتماعية والثقافية والمعيشية بصورة عامة.

وتأتـي المشاركة في التنمية الاجتماعية في المرتبـة الثانية، وذلك بنسبة بلغـت 36,0 % من مجموع الاستجابات، تليهـا المشاركات المعنوية فقط، بنسبـة بلغت 26,0 %. ثـم المشاركة في التنميـة الاقتصادية بنسبة بلغت 25,3 % مـن مجموع الاستجابـات. أما المشاركة في التنميـة السياسية، فقـد جـاءت في المرتبة الخامسـة، وبلغـت نسبتهـا 16,7 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً من أجبن من المبحوثات بعدم وجود مشاركة منهن في أي مجال من المجالات بنسبة بلغت 11,3 % من مجموع الاستجابات.

ونستنتـج من التحليـلات والبيانـات السابقة أن الغالبيـة العظمى من المبحوثـات لديهن وعياً بأهميـة المشاركة في المجـالات المختلفة للتنمية سواء المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي أم القطاع التطوعي والخـيري مما يؤكـد حرصهن على المشاركـة في القضايا التنموية على كافة الأصعدة والمستويات، ومن ثم الوعي بدور المرأة وأهمية مشاركتها المجتمعية بصورة عامة.

وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات ودورهن في عملية التنمية، يمكننا التعرف عليها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (17) يوضح
العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات
ودورهن فى عملية التنمية فى المجتمع

الحالة الاجتماعية أنماط المشاركة	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
المشاركة فى الجمعيات الخيرية	28	60.9	37	40.2	4	50.0	2	50.0	5.284
المشاركة فى التنمية الاقتصادية	14	30.4	20	21.7	4	50.0	0	0	5.192
ا المشاركة فى التنمية السياسية	13	28.3	12	13.0	0	0	0	0	*7.722
المشاركة فى التنمية الاجتماعية	14	30.4	36	39.1	2	25.0	2	50.0	1.770
مشاركة معنوية فقط	16	34.8	19	20.7	2	25.0	2	50.0	4.413
لا توجد مشاركة	3	6.5	12	13.0	2	25.0	0	0	3.326
عدد المستجبين ن=150	46	-	92	-	8	-	4	-	

* دالة عند مستوى 0.05

يتضح من التحليلات الاحصائية المبينة بالجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0،05 بالنسبة للمشاركة في المجال السياسي، حيث جاءت تلك الفروق لصالح المبحوثات في فئة (عزباء)، وقد بلغت نسبة الاستجابات 28,3 % من مجموع الاستجابات، مقابل 13,0 % بالنسبة لفئة متزوجة، و صفر بالنسبة لفئتي مطلقة وأرملة.

وتشير هذه البيانات إلى أن غير المتزوجات هن أكثر الفئات في عينة البحث مشاركة في الحياة السياسية، وربما يرجع ذلك إلى أنهن لديهن وقت فراغ يستطعن من خلالة ممارسة العمل السياسي، مقارنة بالفئات والشرائح الأخرى أو لأن العمل السياسي يتطلب مستوى تعليمي وثقافي، ومن ثم مستوى من الوعي قد لا يتوافر بالنسبة للفئات الأخرى وخاصة المتزوجات، وقد يعكس أيضاً تأثر المرأة المتعلمة بقيم المجتمع مما قد يدفعها لمواصلة حالة النضال الإجتماعي للإسهام في تشكيل قواعد تشريعية تحمي القوى النسائية أمام نظرة المجتمع لقواها الفكرية والقيادية، أما بالنسبة للعلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع، فيمكن التعرف عليها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (18) يوضح
العلاقة بين طبيعة العملالذي تمارسه المبحوثات ودورهن فى عملية التنمية فى المجتمع

طبيعة العمل / أنماط المشاركة	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة فى القطاع العام		موظفة فى القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
المشاركة فى الجمعيات الخيرية	15	62.5	8	57.1	44	41.5	2	50.0	2	100.0	6.434
المشاركة فى التنمية الاقتصادية	10	41.7	6	42.9	20	18.9	2	50.0	0	0	*9.965
المشاركة فى التنمية السياسية	2	8.3	4	28.6	18	17.0	1	25.0	0	0	3.236
المشاركة فى التنمية الاجتماعية	8	33.3	4	28.6	40	37.7	0	0	2	100.0	6.354
مشاركة معنوية فقط	4	16.7	4	28.6	30	28.3	1	25.0	0	0	2.131
لا توجد مشاركة	4	16.7	2	14.3	9	8.5	2	50.0	0	0	7.860
عدد المستجبين ن=150	24	-	14	-	106	-	4	-	2	-	

* دالة عند مستوى 0.05

تشـير البيانات الموضحـة بالجدول السابق إلى وجـود فروق ذات دلالة احصائيـة بـين طبيعة العمل الـذي تمارسه المبحوثـات وتباين وجهات نظرهـن حول دورهن في عمليـة التنمية، حيث جاءت الفـروق بالنسبة لنمـط المشاركـة في التنمية الاقتصاديـة بمستوى معنويـة 0,05، وذلك لصالـح فئة المبحوثات اللائي يعملـن في القطاع الخاص، وذلك بنسبة مئويـة بلغت 50.0 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقارنة بالمبحوثات العاملات في القطاعات الأخرى.

وهذا يشير إلى أن العاملات في القطاع الخاص لديهن وعياً أكثر من الفئات والشرائح الأخرى بأهمية مشاركتهن في التنمية الاقتصادية، كما هو موضح من البيانات الواردة بالجدول والتي تعكس نسبة الاستجابات الخاصة بكل فئة، وقد يقودنا هذا البند العلمي إلى الإلتفات للقطاع الخاص كقوة بشرية نسائية قد تكون تفوقت في ميادين أكثر إنفتاحاً ليس هذا فحسب بل تتولد الحاجة لتقييم تجربة النساء العاملات في القطاع الخاص ومقارنة نسب الحاصلات على مناصب قيادية في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وتحليل الفروقات الدقيقة لتفاصيل نوع المهنة والعمر والنشأة ومقومات بلوغها تلك المواقع القيادية في القطاعين الخاص والعام، وذلك لتكوين صورة أشمل عن تاريخ عطاء المرأة البحرينية ومعوقات عطائها في الميدان الرسمي (الحكومي) ولا شك أن العمل التطوعي او الاهلي أوقد النور في طريق المراة المتطلعة للمساهمة الإقتصادية على مستويات أكبر وذلك ما يعكسه المحور الثالث للبحث.

المحور الثالث: الإسهامات التنموية للمرأة الرفاعية في مؤسسات المجتمع المدني

لقد تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات الأهلية خلال السنوات الأخيرة خاصة في المجتمعات العربية وذلك بفعل وتأثير العولمة وما صاحبها من تحديات وتطورات وضغوط فرضت على الأنظمة السياسية والحكومات.

فقد تصاعدت الضغوط المفروضة على زعماء الدول أمام القوى الشعبية التي باتت أكثر إدراكاً لأسباب تأثر قدراتهم الفردية الإقتصادية خصوصاً والسياسية عموماً كما ان مسارات توسعة مساحات الحرية والإسهام في التغير الإجتماعي والإقتصادي من خلال نضم الدولة المكفولة في الدساتير المقررة في بلدانهم باتت محفوفة بآليات وأساليب يفرضها الإنفلات الإعلامي القائم عالمياً.

أما جونب ضعف أو غياب دور الدولة في العالم العربي في تنمية القوى البشرية وتشكيل مهاراتها المعيشية وفق نضم أحدث تضمن نمواً أكبر يوفير فرص حياتية مناسبة للتحديات الإقتصادية والإجتماعية مقابل النمو البشري المضطرد فإن السكان في العصر الحديث قد يواجهون مشكلات تنموية في نضم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والاسكان والغذاء وغيرها من الخدمات الضرورية الأخرى التي من شأنها أن تطرق أبواب وعيهم الباطن للمطالبة بإصلاحات ربما تتحمل الانظمة العربية القائمة تبعاتها الخطيرة بل أن تلك الموضوعات أوراق ضاغطة تقتنصها قوى الإستعمار في إدارة وتنفيذ مناهج الإستعمار الحديثة.

وعلى الرغم من أهمية هذه المنظمات وضرورة تفعيل دورها خاصة في المرحلة الراهنة، إلا أن العمل الأهلي والتطوعي والخيري في مملكة البحرين شهد منذ القدم تطورات تاريخية بموجبها لا يعتبر إنسان البحرين حديث الخبرات في هذا الميدان إنما صاحب تجربة مرت

بمراحل تاريخية مختلفة بدءاً من صور التضامن أو التكافل العائلي أو الاجتماعي بين سكان الأحياء السكنية، أو الأعمال الخيرية أو التطوعية في التثقيف ونشر الوعي ومحاربة الأمية وأيضاً في إيجاد لقمة العيش، وذلك بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والمعيشية التي كان يعيشها المجتمع البحريني بشكل عام والمرأة البحرينية بشكل خاص نظراً لتحملها جزءاً كبيراً من مناحي الحياة المعيشية اليومية الإجتماعية والإقتصادية منذ القدم إلى الوقت الراهن.

ويعتبر الوقوف على بنية العمل الأهلي مقوماً هاماً من مقومات تنشيط قناعات القوى الشعبية تجاه مساهمة المرأة أو تنشيط القوى النسائية في إتجاهات وطنية إكتسبت أهمية أكبر على المستوى الحديث، ويستعرض البحث سلسلة جداول تساعد على تحديد بنية الجميات الأهلية ويوضح الجدول التالي وعي المبحوثات بمدى وجود جمعيات اهلية في مناطق سكنهم وذلك كما يلي:

جدول رقم (19) يوضح

مدى وجود جمعيات أهلية فى منطقة السكن

المتغيرات	ك	%
نعم	98	65.3
لا	26	17.3
لا أعلم	26	17.3
المجموع	150	100.0

وتكشـف البيانات الموضحة بالجـدول السابق، أن غالبية المبحوثات قد أكـدن على وجود جمعيات أهلية في المناطق التي يقمن فيها، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي تؤكد على ذلك 65,3 % من مجموع الاستجابات، أمـا من أجبن بعدم وجود جمعيات أهلية في مناطق سكنهن فلم تتجاوز نسبتهـن عن 17,3 % من مجموع الاستجابات، وهي نسبة مساوية تماماً لمن أجبن بعدم العلم بوجود جمعيات في مناطق سكنهن.

ويتضـح من خـلال إدراك المبحوثات لمدى وجـود جمعيات في محيطهم السكنـي أن المرأة الرفاعية مدركة بنسب مرتفعة حجم النشاط الأهلي في مجتمعها، وقد تكـون الجمعيات الاهلية أفلحت في الوصول إلى وعي الشرائـح الإجتماعي بوجودها إلا أن ذلك الإدراك لا يعني شدة إرتباط الشرائـح نفسها بتلك الجمعيـات أو رضاها عن مستوى ونوع الخدمات المقدمة أو نوع الجمعية وسياساتها القائمة.

وما يؤكد صدق التحليل ما قد لوحظ من تدني في مستوى مشاركة المرأة الرفاعية في تلـك الجمعيات سواء كعضوة او مشاركة في أنشطتها رغم وعيهـا بوجودها في منطقة سكنها مما يشير إلى نقص في درجة تكامل الخدمات الأهلية أو درجة إسهامها في رفد القطاعات العامة والخاصة بـل قد تكون تلك الجمعيات تحتـاج لمد يد العون من القطاعات لها بدلا من استمرار ريادتها في الدفع بعجلة التنمية مثل ما كانت عليه في سابق عهدهـا عندما أقدمت الناشطات في مجتمـع البحرين عموماً ومجتمع الرفـاع خصوصـاً على مكافحـة الأمية والإقـدام على رفـد مؤسسات التعليم بطاقاتهن.

ويتبين ذلك من خلال النتائج التاليـة أنه على الرغم من تأكيد غالبية المبحوثات على وجود جمعيات أهلية في المناطق السكنية التي يقمن فيها إلا أن اللافـت للنظـر أن الغالبيـة العظمى منهن لسـن عضوات في أي جمعية أهلية، حيث أكدت على ذلك 86,7 % من اجمالي العينة، مقابل 13,3 % فقط منهن أكدن على أنهن عضوات في تلك الجمعيات. ويتضح ذلك خلال من البيانات الآتية:

جدول رقم (20) يوضح

العضوية فى إحدى الجمعيات الأهلية

المتغيرات	ك	%
نعم	20	13.3
لا	130	86.7
المجموع	150	100.0

وفيما يتصـل بالعلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ومدى عضويتهـن في الجمعيـات الأهلية، فقد كشفت التحليـلات الاحصائية التي تعبر عن استجابات المبحوثات عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستـوى معنوية 0,01، بالنسبة للمتغير (نعـم)، وقد جاءت الفروق لصالح فئـة المبحوثات المتفرغات للاعمال الخيريـة، حيث بلغت نسبة الاستجابات 100,0 %. مقابل 14,3 % بالنسبة لفئة الأعمال الحرة و 13,2 % بالنسبـة لفئة القطاع العام، ولم تمثل فئة القطاع الخاص بأية نسبة. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الآتية:

جدول رقم (21) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات والعضوية فى إحدى الجمعيات الأهلية

طبيعة العمل المتغيرات	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة فى القطاع العام		موظفة فى القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	2	8.3	2	14.3	14	13.2	0	0	2	100.0**
لا	22	91.7	12	85.7	92	86.8	4	100.0	0	0
المجموع ن=150	24	100.0	14	100.0	106	100.0	4	100.0	2	100.0

** مستوى المعنوية 0.01 دالة

أما بالنسبة للعلاقة بين سن المبحوثات وعضوية إحدى الجمعيات الأهلية، فقد كشفت التحليلات الاحصائية التي تعبر عن استجابات المبحوثات عن وجود فروق حادة جداً ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمتغير (نعم)، وذلك لصالح الفئة العمرية (55 – 65 سنة)، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عن ذلك 50,0 % مقابل 23,5 % بالنسبة للفئة العمرية (45 – أقل من 55) و 10,7 % بالنسبة للفئة العمرية (25 – أقل من 35) و 6,3 % بالنسبة للفئة العمرية (35 – أقل 45). وتشير هذه التحليلات إلى أن ثمة علاقة بين السن وعضوية الجمعيات الأهلية، حيث أن الاتجاه إلى عضوية الجمعيات الأهلية يتزايد بالنسبة لفئة كبار السن، مقارنة بالفئات الأخرى الأصغر سناً.

وتؤكد النتائج الراهنة صدق التحليلات السالفة التي أشارت إلى ضعف إنجذاب الأطياف النسائية بمختلف فئاتها العمرية إلى الجمعيات الأهلية ويشير تزايد إتجاه فئة كبيرات السن إلى الجمعيات إلى تحول تلك الجمعيات إلى أماكن لشغل أوقات الفراغ مما يبعث بمنبهات هامة على مستوى نقص الخدمات المقدمة للمسنيين أو المتقاعدين وضعف البنى الدافعة بتلك الشريحة التي منحت الدولة دفعة تنموية كبيرة، ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى تأخر دور المؤسسات الاهلية من دور قيادي كان دافعاً قوياً لنشوء واقع أكثر تطوراً وتقدماً للمجتمع بأكمله ليتحول مع تراجع دوره التاريخي إلى مؤسسات راكده تبين أنها سدت فجوة تفتقر إليها في بنية الخدمات المقدمة لشريحة كبار السن بشكل غير مقصود، إضافة إلى مؤشر هام تبرزه النتائج فربما النساء اللواتي إتجهن لإنشاء عضوية في تلك الجمعيات بعد مرحلة التقاعد تبحثن عن مواقع قيادية عجزت عن تحقيقها خلال عمرها الوظيفي بسبب معوقات ألمت بواقعها المهني تلك المعوقات من شأنها التأكيد على أهمية برامج التمكين من ناحية حقوقية تدافع عن كيان المراة المهني والحيلولة دون إنتقاص حقوقها المهنية، ويتبين من خلال الجدول التالي علاقة سن المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية:

جدول رقم (22) يوضح

العلاقة بين سن المبحوثات والعضوية فى إحدى الجمعيات الأهلية

السن / المتغيرات	أقل من 25		25 - اقل من 35		35 - اقل من 45		45 - اقل من 55		55 - اقل من 65	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	0	0	6	10.7	2	6.3	8	23.5	4	***50.0
لا	20	100.0	50	89.3	30	93.8	26	76.5	4	50.0
المجموع ن=150	20	100.0	56	100.0	32	100.0	34	100.0	8	100.0

*** مستوى المعنوية 0.00 دالة

وكشفت النتائج أن غالبية المبحوثات قد أكدن على أنهن لا يشاركن في ندوات ونشاطات تلك الجمعيات حيث بلغت نسبة استجابات المبحوثات اللائي أكدن على ذلك 77,3 % من مجموع الاستجابات، مقابل 22,7 % اللائي أكدن على أنهن يشاركن في نشاطات الجمعيات الأهلية، وقد ترتبط النتائج بالتحليل السابق الذي يبين تقهقر دور الجمعيات الأهلية من دور حقق نهضة ثقافية واجتماعية واقتصادية إلى دور ثانوي لكن تبقى نسبة المشاركة في ندوات وأنشطة الجمعيات غير محدود إلى حد ما، وذلك كما يتبين من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (23) يوضح

مدى المشاركة فى ندوات ونشاطات الجمعية

المتغيرات	ك	%
نعم	34	22.7
لا	116	77.3
المجموع	150	100.0

ولا شك في أن ثمة عوامل ومتغيرات كثيرة مسؤولة عن عزوف المرأة الرفاعية عن المشاركة في تلك الجمعيات حيث أكدن على مجموعة من العوامل والأسباب جاء ترتيبها من وجهة نظرهن حسب درجة أهميتها وتأثيرها على النحو الآتي: احتل متغير (ليس لدي وقت فراغ) المرتبة الأولى بين العوامل المسؤولة عن عدم المشاركة في الجمعيات الأهلية، وبلغت نسبته 62،0 % من مجموع الاستجابات.

أما متغير (أن الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة)، فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة استجابات بلغت 10,7 % من مجموع الاستجابات، يليه في المرتبة الثالثة (لا توجد جمعيات في منطقتنا)، بنسبة 10.0 %. أما تأثير العادات والتقاليد والموروث الثقافي، فقد احتل المرتبة الرابعة بين العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم مشاركة المبحوثات في الجمعيات الأهلية، وذلك بنسبة بلغت 8,0 % من مجموع الاستجابات. أما العاملين المتعلقان بأن المجتمع يمنع المرأة من المشاركة، وكذلك أن الزوج يرفض مشاركة المرأة، فقد جاءا بنسب متقاربة بلغت 5,3 % و 4,0 % على التوالي. ويمكن ملاحظة ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (24) يوضح

سبب عدم المشاركة فى الجمعيات الأهلية

العوامل والأسباب	ك	%
لا توجد جمعيات فى منطقتنا	15	10.0
المجتمع يمنع المرأة من المشاركة	8	5.3
العادات والتقاليد والموروث الثقافى	12	8.0
الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة	16	10.7
ليس لدى وقت فراغ	93	62.0
رفض الزوج	6	4.0
المجموع	150	100.0

وتشير النتائج خصوصا المتغيرين (ليس لدي وقت فراغ) و(الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة) الذين حققا المرتبة الأولى والثانية من استجابات المبحوثات إلى عدم تفضل أنشطة الجمعيات ضمن أولويات المبحوثات من جهة ومن جهة أخرى عدم إنجذاب المبحوثات إلى طبيعة الأنشطة التي تقدمها الجمعيات.

وتقودنا النتيجة السالفة إلى تأكيد أهمية تفعيل برامج أكثر جذباً والعمل على قيادة أنشطة متقدمة تسهم في تحقيق نهضة إقتصادية إذ لا شك من وجود فئات بل شريحة واسعة من البشر ينبغى من تلك الجمعيات الإلتفات لهم والإتجاه للإرتقاء بأدائهم الحياتي الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لا سيما برامج تمكين الأجيال من تحديات العصر مما قد يكسب تلك الجمعيات دوراً تنموياً حديثاً يضاهي تاريخها العريق منذ بداياتها في البحرين.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن على مجموعة من العوامل المسؤولة عن عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية إلا أن وجهات نظرهن اختلفت من حيث أهمية ودرجة تأثير كل من هذه العوامل حسب تباين مستوياتهن التعليمية. ويمكننا توضيح تلك الاختلافات من تحليل البيانات الاحصائية الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (25) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية

المستوى التعليمي	أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالي	
الأسباب	ك	%	ك	%	ك	%
لا توجد جمعيات في منطقتنا	2	10.0	6	16.7	7	6.3
المجتمع يمنع المرأة من المشاركة	0	0	2	5.6	6	5.4
العادات والتقاليد والموروث الثقافي	0	0	2	5.6	10	8.9
الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة	0	0	6	16.7	10	8.9
ليس لدى وقت فراغ	0	0	18	50.0	75	**67.0
رفض الزوج	0	0	2	5.6	4	3.6
المجموع ن=150	2	100.0	36	100.0	112	100.0

** مستوى المعنوية 0.01 دالة

وتشير البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمتغير (ليس لدى وقت فراغ)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة المبحوثات من الحاصلات على مؤهل عالي، مقابل 50,0 % من مجموع

الاستجابات بالنسبة لفئة مؤهل متوسط، ولم تمثل فئة (أمية) بأية نسبة مئوية.

ويدل ذلك على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفضت نسبة المشاركة في الجمعيات الأهلية عند الفئة ذات التعليم العالي، وذلك لعدم وجود وقت فراغ لديهن. أما بالنسبة للأبعاد الأخرى فلا تشير النسب الخاصة بكل متغير عن وجود أية فروق بين المبحوثات وفقاً لمستوياتهن التعليمية، مما يعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين طبيعة عمل المبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية، فيمكن التعرف عليها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (26) يوضح العلاقة بين طبيعة العمل وأسباب عدم مشاركة المبحوثات فى الجمعيات الأهلية

طبيعة العمل / الأسباب	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة فى القطاع العام		موظفة فى القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا توجد جمعيات فى منطقتنا	6	25.0	3	21.4	4	3.8	2	50.0	0	0
المجتمع يمنع المرأة من المشاركة	1	4.2	0	0	7	6.6	0	0	0	0
العادات والتقاليد والموروث الثقافى	2	8.3	1	7.1	9	8.5	0	0	0	0
الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة	7	29.2	4	28.6	3	2.8	1	25.0	1	50.0
ليس لدى وقت فراغ	6	25.0	6	42.9	79	74.5	1	25.0	1	***50.0
رفض الزوج	2	8.3	0	0	4	3.8	0	0	0	0
المجموع ن=150	24	100.0	14	100.0	106	100.0	4	100.0	2	100.0

*** مستوى المعنوية 0.00 دالة

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمتغير (ليس لدي وقت فراغ)، وقد جاءت الفروق لصالح المبحوثات الموظفات بالقطاع العام، حيث بلغت نسبة الاستجابات 74,5 % من مجموع الاستجابات، مقارنة بنسبة المتفرغات للأعمال الخيرية والتي بلغت 50,0 % من مجموع

الاستجابات، ثم الأعمال الحرة بنسبة بلغت 42,9 % من مجموع الاستجابات، وأخيراً 25,0 % للموظفات في القطاع الخاص. وتعكس النتائج المبينة فرضية إنشغال المرأة بشكل عام في شئون حياتها المعيشية مما يحثنا إلى بحث نوع المشاركات المطلوبة على المستوى السياسي وأيضا حجم النخب المطلوبة لقيادة دفة التطوير والتنمية النسوية وأيضا حجم ومستوى الثقافة المطلوبة للمجتمع ككل والمراة بشكل خاص وتعزيز الجهود الحكومية في إتجاهات محددة مبنية على خطط وبرامج تحقق الاهداف المنشودة للحفاظ على الجهد من التشدد في إتجاهات عامة ومتشعبة حيث يجب أن نعي ماذا نريد من المرأة في مملكة البحرين لنكون على قناعة تامة من فاعليتها وقدراتها في تحقيق ما يطمح إليه البلد من تطلعات.

وقد إتجه البحث إلى تحديد نوع الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات النسائية المنتشرة في الرفاع مما سوف يساعد كثيراً في تحليل واقع المجتمع والجمعيات الموجوده في حيز المدينة، فقد أكدت المبحوثات على أن ثمة مجموعة من الخدمات والأنشطة تقدمها الجمعيات النسائية في مدينة الرفاع، وجاء ترتيب تلك الخدمات حسب درجة أهميتها من وجهة نظرهن على النحو الآتي: جاءت التوعية ببرامج تنظيم الأسرة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 54,7 % من مجموع الاستجابات وفي المرتبة الثانية جاءت التوعية الثقافية بنسبة بلغت

50,0 % من مجموع الاستجابات، أما تقديم المساعدات النقدية، فقد احتلت المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة بلغت 41,3 % من مجموع الاستجابات

في حين أشار 22,7 % من المبحوثات يرون أن الجمعيات النسائية لا تقدم جديد. أما الخدمات الصحية وبرامج محو الأمية، فقد جاءت نسبتهما متقاربتين إلى حد كبير، 20,7 % و 19,3 % على التوالي.

ويتبين من خلال المعطيات الميدانية التي أشارت إلى تفوق البنديت التاليين (التوعية ببرامج تنظيم الأسرة) و (التوعية الثقافية) فإن ذلك مؤشر على أن نوع البرامج يعكس إستجابة تلقائية من جانب المؤسسات الخيرية المتواجدة في الرفاع حيث أن خصائص الفئات التي تتردد على الجمعيات سوف تحدد حتماً نوع خاص من البرامج والأنشطة.

ولا شك أن برامج تنظيم الأسرة إضافة إلى البرامج التثقيفية تعكس حالة إجتماعية من البشر الذين يحتاجون إلى توعية ببرامج تنظيم الأسرة وأيضاً التثقيف، وقد تكون تلك الفئات تحتاج بالفعل لمواكبة المتغيرات المتسارعة، حيث أنه طبقاً البيانات السابقة التي تشير إلى فئات كبار السن أغلبية ضمن إجمالي العينة اللآتي أجبن أنهن عضوات في جمعيات أو تشاركن في أنشطة وبرامج الجمعيات فيتبين أن هناك جيل مازال يحاول اللحاق بركب التطورات المتسارعة على المستويات الإجتماعية والثقافية وأيضاً الإقتصادية خصوصاً وان المتغير (تقديم مساعدات نقدية) حصل على المرتبة الثالثة من حيث استجابات المبحوثات إذ أن ذلك يؤكد صدق التحليل الذي يقول أن الفئات الأقل إقتداراً على المواكبة تندفع لأنشطة الجمعيات بسبب ضغوط إقتصادية بسبب ضعف إقتدارها على مواجهة الحياة أما البعد الآخر فإنه يشير

إلــى فئات تحــاول تعزيز واقعهــا المهني ومركزهــا الإجتماعي بعد فقد تلك السلطة الإجتماعــي السائدة آنذاك، ويمكن توضيح نوع الخدمات والانشطــة التي تقدمهــا الجمعيات الاهلية في الرفــاع وذلك من خلال البيانات المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (27) يوضح

الخدمات والأنشطة التى تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة فى مدينة الرفاع من وجهة نظر المبحوثات

الخدمات والأنشطة	ك	%
التوعية ببرامج تنظيم الأسرة	82	54.7
محو الأمية	29	19.3
تقديم مساعدات نقدية	62	41.3
توعية ثقافية	75	50.0
خدمات صحية	31	20.7
لا تقدم جديد	34	22.7
عدد المستجبين	150	–

* اختيار أكثر من بديل

ولا شــك في أن ثمة معوقات ما تــزال تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في الكثــير من المجتمعات العربية والخليجيــة بصورة عامة، لعل طبيعة الأنشطــة من بينهــا وأيضاً ماضــي وحاضر كفاءة القيــادات النسائية للجمعيــات أو المعوقات الماديــة أو رضوخ بعض الجمعيــات لأدوار تبدوا

هامشيـــة من حيـث أدائهـا وتحركاتهـا الميدانيـــة، وقد توضـح طبيعة العلاقة بين طبيعة العمل، وتباين وجهات نظر المبحوثات حول الخدمات والأنشطـة التي تقدمها الجمعيـات الأهلية النسائيـة في مدينة الرفاع جانباً من جوانـب الإشكالية، وقد تؤكد صدق التحليلات السابقة، فقد أشارت البيانات الميدانية إلى ما يلي:

جدول رقم (28) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل والخدمات والأنشطة التى تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة فى مدينة الرفاع

طبيعة العمل الخدمات والأنشطة	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة فى القطاع العام		موظفة فى القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التوعية ببرامج تنظيم الأسرة	10	41.7	6	42.9	62	58.5	2	50.0	2	100.0	4.744
محو الأمية	10	41.7	2	14.3	17	16.0	0	0	0	0	**10.081
تقديم مساعدات نقدية	12	50.0	0	0	46	43.4	2	50.0	2	100.0	*13.756
توعية ثقافية	16	66.7	2	14.3	55	51.9	0	0	2	100.0	*15.960
خدمات صحية	8	33.3	2	14.3	21	19.8	0	0	0	0	4.307
لا تقدم جديد	6	25.0	8	57.1	20	18.9	0	0	0	0	**12.199
عدد المستجيبين ن=150	24	-	14	-	106	-	4	-	2	-	

* دالة عند مستوى 0.01

** دالة عند مستوى 0.05

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود مجموعة من الفروق ذات الدلالة الاحصائية حيث يوجد فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0,01 بالنسبة لنشاط محو الأمية، حيث جاءت الفروق لصالح فئة (ربة المنزل)، وذلك بنسبة بلغت 41,7 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 16,0 % بالنسبة لموظفات القطاع العام، و 14,3 % بالنسبة للعاملات في قطاع الأعمال الحرة. وتشير تلك البيانات إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي واختيار النشاط الذي تقوم به الجمعيات النسائية بما يتفق والمستوى التعليمي للمبحوثات، باعتبارهن المستفيدات من النشاط.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0،01 بالنسبة للمتغير (لا تقدم جديد)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح المشتغلات بالأعمال الحرة، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن ذلك 57,1 % من مجموع الاستجابات، مقارنة باستجابات ربات البيوت والتي بلغت نسبتها 25,0 %، و 18,9 % بالنسبة لموظفات القطاع العام، وتشير تلك التحليلات إلى وجود علاقة بين نوعية الوظيفة وطبيعة الأعمال التي تمارسها المبحوثات، وتحديدهن للأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية.

وثمة فروق أخرى ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة (تقديم مساعدات نقدية، و توعية ثقافية)، حيث جاءت الفروق لصالح الفئة المتفرغة للأعمال الخيرية، حيث جاءت النسب متساوية 100,0 % لكل منهما. وهو ما يؤكد على أن هذه الفئة هي أكثر الفئات استفادة من الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية النسائية.

وقد تبين جلياً إفتقار الجمعيات النسائية إلى إرتباط جيل الشباب بها مما يكشف اللثام عن إشكالية قائمة يعاني منها الشباب البحريني من جهة والجمعيات النسائية من جهة أخرى إذ يتجه البحث إلى أهمية الإرتكاز على وعي الأجيال المعاصرة في تشكيل قناعات المجتمع تجاه الهوية العصرية التي يعيشها الوطن وربما يؤتون الشباب بمبادرات تدعم واقع تلك الأسر إنطلاقا من وعيهن بآليات العطاء والتطور بين حنايا التعقيدات الحياتية الراهنة التي أضحت تتطلب قدرات تنضيمية وتكنولوجية وسياسية واقتصادية عالية.

ولا يتردد البحث الراهن في طرح إشكالية قائمة في صفوف الجمعيات قد تكون معوقاً رئيسياً لتمكين الأجيال الصاعدة حيث أن شيخوخة بعض الجمعيات سبباً جوهرياً لإحتكار مؤسسات الدعم وتقوقع إيرادات الدعم في حيز برامج لاتزال في إطارها التقليدي بينما تتعطش أجيال المستقبل إلى مزايا العمل الأهلي للدفع بأنشطتها وإبتكاراتها وإبداعاتها وطاقاتها التي قد تكون أشد تأثيراً ويحتاجها المجتمع البحريني بقدر أكبر يضاهي أضعاف العطاء الاجتماع القائم حالياً.

وقد تفرز نتائج العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وتباين آرائهن فيما يتصل بالخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية نتائج أخرى أكثر إثراءاً للبحث، ويمكن الكشف عنها من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (29) يوضح
العلاقة بين المستوى التعليمي والخدمات والأنشطة التى تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة فى مدينة الرفاع

المستوى التعليمي / الأنشطة والخدمات	أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالى		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	
التوعية ببرامج تنظيم الأسرة	0	0	18	50.0	64	57.1	3.005
محو الأمية	0	0	10	27.8	19	17.0	2.528
تقديم مساعدات نقدية	0	0	16	44.4	46	41.1	1.556
توعية ثقافية	0	0	24	66.7	51	45.5	**6.893
خدمات صحية	0	0	4	11.1	27	24.1	3.334
لا تقدم جديد	2	100.0	3	8.3	29	25.9	*11.708
عدد المستجبين ن=150	2	-	36	-	112	-	

* دالة عند مستوى 0.01

** دالة عند مستوى 0.05

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01، وذلك بالنسبة لخدمات التوعية الثقافية، حيث جاءت الفروق لصالح فئة الحاصلات على مؤهل متوسط، وذلك بنسبة استجابات بلغت 66,7 % من مجموع الاستجابات، مقارنة بنسبة الحاصلات على مؤهل عالي، والتي بلغت 45,5 %، ولا يمكن لهذه النتيجة أن تحدد مدى مستوى الخدمات الثقافية التي تقدمها للفئات بقدر ما تبين أن الفئات الأكثر تعليماً تنجذب للبرامج الثقافية مما كشف استجاباتهن إلى بند التوعية الثقافية، لكن هذا

المؤثر لا يشير إلى العينة التي تقدم إليها البرامج الثقافية، ولا نستطيع توقع احتياجات فئات المتعلمة تعليم عالي إذا كان الاحتياج إلى البرامج الثقافية أكثر أو برامج التمكين وقد يتضح ذلك بشكل أعمق في المحور الأخير من الدراسة الميدانية.

وثمة فروق أخرى ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0,05 بالنسبة لمتغير (لاتقدم جديد)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة (أمية)، وذلك بنسبة بلغت 100,0 %، مقارنة بنسبة الفئات التعليمية الأخرى، وهو ما يعكس العلاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وعدم الوعي بالأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات النسائية الأهلية، وقد تشير بعض النتائج إلى إزدواجية في نوع البرامج وفي الوقت الذي تكثر فيه مشاركة ربات البيوت او المتقاعدات كبيرات السن فإن البرامج ليس بالضرورة أن تكون مناسبة لأحوالهن الثقافية والإجتماعية، وهذا مؤشر يشير إلى التركيز على الجمعيات النوعية وإقامة البرامج التوعوية لترشيد وعي النساء حول اختيار الجمعية الأنسب لنوع عطائهن والبرامج المتاحة ومدى الحاجة إليهن سواء في إقامة البرامج أو المشاركة فيها.

ويسعى البحث لتحديد نوع المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية بمجالاتها المختلفة، فمن المهم التعرف على تلك المعوقات من قبل المبحوثات، وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية التي تعبر عن استجابات المبحوثات والواردة في الجدول الآتي:

جدول رقم (30) يوضح
المعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة البحرينية فى عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

المعوقات	ك	%
معوقات اقتصادية	37	24.7
معوقات ثقافية	71	47.3
معوقات سياسية وإداية	36	24.0
معوقات بيئية	36	24.0
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	83	55.3
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	30	20.0
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	52	34.7
عدد المستجيبين	150	--

* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات حول مجموعة من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية، حيث جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة أهميتها وتأثيرها على النحو الآتي: جاءت المعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاتها في مقدمة تلك المعوقات من حيث درجة تأثيرها، وبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنها 55,3 % من مجموع الاستجابات، وتعكس هذا الإستجابة شخصية إجتماعية تدرك أن تفعيل دورها يعود لإرادتها الإجتماعية التي تستجيب لحالة المجتمع الأكبر الذي تعد المراة محور قوته ومصدراً لوجاهته ومكانته الإجتماعية.

ولا شــك أن النتيجة الحالية تبين درجة مــن الرضى حول حالة التوافق بين مصــادر معيشة المرأة (نــوع المهنـة) التي تسلكهــا و (نوع أنشطتها الإجتماعيــة) التي تعود لثقافتهــا المجتمعية و (حياتهــا الأسرية) لكن تبقــى المرأة الرفاعية رغم كل حالاتها ملمة بواقعها ودقيقة في تشخص معوقــات تفعيل دورهــا في العمل الأهلي او القيــادي لكن تملك في نفس الوقت جــرأة الإعتراف التي تعكــس الثقة والثقافــة العاليتين بأن واقع المــرأة الرفاعية سوف يتغير متى مــا أرادت المرأة ذلك وأن المرأة تسير بالتوازي مع ثقافة أسرتها ومجتمعها.

ويعتقد الباحث بواقعية النتائــج وصدق استجابات النساء عينة البحث حول واقعهم وذلك لما أدلو به من استجابات وآراء عكست حالة الإلتزام الثقافي والقيمي بتدعيم مجتمعها بدرجة من التكامل والتناغم والأمان بــين (الطمــوح المهني والمستقبل العلمــي والإرتقــاء بمجتمعها الداخلي «الأسرة» و«الوطن») وتؤكــد الإستجابة التالي صدق التحليل وذلك كما يلي:

فقــد احتلت المعوقات الثقافية (العادات والتقاليد والموروثات الثقافية) المرتبــة الثانيــة من حيث درجــة تأثيرها، وقد بلغت نسبــة الاستجابات المعبرة عنها 47,3 % من مجمــوع الاستجابات تليها المعوقات التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة، وقد بلغت نسبتها 34,7 % من مجموع الاستجابات، ويبــدوا من النتيجــة السابقة أن الموروثــات الإجتماعيــة سببا جوهريا لحالــة المراة ونتيجة حتمية في نفس الوقت للإعتدال الديني في المنطقة إضافــة إلى تــوازن المجتمع مــن النواحي الثقــافي القيميــة والإنسجام

المجتمعي بين أطيافـه وموسساته وطبقاته الإجتماعيـة وأيضاً العلاقة بـين الحاكم والمحكوم، ولا شـك أن المعوقـات الإقتصادية تحتل مرتبة متقدمة مـن أولويات وإهتمامات واحتياجـات أي مجتمع يعيش التطور فقد حقق الجانب الإقتصادي كمعوق النتيجة التالية:

فقـد احتلت المعوقات الاقتصاديـة المرتبة الرابعة، وذلـك بنسبة بلغت 24,7 % مـن مجمـوع الاستجابات، وقد تعود تلك المعوقـات إلى كفاءات حياتية تسعى المرأة إلى تحقيقها تتطلب منها قوة مادية تدعم إمكانياتها سـواء علـى المستويات الإقتصاديـة للأسرة أو قنـوات الدعم والتمويل لمشاريعهـا سواء الثقافيـة او الإقتصادية، وما يؤكد صـدق التحليل أن المعوقات الإدارية او السياسية تأتي في المرتبة التي تليها.

وقد جـاءت المعوقـات السياسيـة والادرايـة وكذلك المعوقـات البيئية، بنسـب متساويـة، بلغـت 24,0 % لكل منهمـا، مما يترك المجـال واسعاً أمام التأكيدات على وجود إشكاليات تتعلق بالبنية الإدارية على مستوى الفرص القائمـة في المؤسسـات الاهليـة أو الإعلاميـة أو الثقافيـة أو (القطاعـين العام والخاص) تلك المعوقات قد تسهـم في تأخر التطور الطبيعـي في الترقـي وتبؤ المهـام والمسئوليـات التي تتطلـع إليها المرأة وتقودنـا النتيجة الحالية إلى أهمية تعزيز الكـوادر الهيكلية الوظيفية، وأنظمة الترقيات، بمقومات خاصة تسهم في تحقيق الرؤى الإقتصادية والسياسية لمملكة البحرين.

وأخيراً المعوقات التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنها 20,0 % من مجموع الاستجابات، وتشير النتيجة التي تتعلق بنظرة الرجل تجاه المراة إلى تطور ملحوظ حيث أن البند المذكور جاء في المرتبة الأخيرة من حيث إستجابات المبحوثات.

وعلى الرغم من اتفاق الغالبية العظمى من عينة البحث على المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية، إلا أن ثمة اختلافات وتباينات بين وجهات نظرهن في مدى أهمية وتأثير أي من تلك المعوقات وفقاً لتباين طبيعة الأعمال التي تعملن فيها حيث تعد المهنة عامل هام يؤثر في شخصية المرأة بشكل كبير ويكون محددا لإتجاهاتها الحياتية والمهنية والتعليمية حيث دأب البحث الراهن على لملمة أكبر قدر ممكن من المؤشرات والبنود والإستجابات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحليلات علمية تسهم في تنمية واقع المراة وفهم شخصية المجتمع إنطلاقا من هذا العمق الهام (مجتمع المرأة)، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (31) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل والمعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة البحرينية فى عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

طبيعة العمل / المعوقات	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة فى القطاع العام		موظفة فى القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
معوقات اقتصادية	4	16.7	4	28.6	27	25.5	2	50.0	0	0	3.015
معوقات ثقافية	14	58.3	6	42.9	45	42.5	4	100.0	2	100.0	8.966
معوقات سياسية وإدارية	8	33.3	4	28.6	22	20.8	2	50.0	0	0	4.033
معوقات بيئية	8	33.3	2	14.3	22	20.8	4	100.0	0	0	***15.781
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	16	66.7	8	57.1	57	53.8	2	50.0	0	0	3.894
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	4	16.7	2	14.3	20	18.9	4	100.0	0	0	***17.037
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	10	41.7	2	14.3	38	35.8	2	50.0	0	0	4.629
عدد المستجبين ن=150	24	-	14	-	106	-	4	-	2	-	

** دالة عند مستوى 0.00

تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق حادة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,00، وذلك بالنسبة لكل من (المعوقات البيئية، والمعوقات التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة)، حيث جاءت الفروق بالنسبة للمتغيرين لصالح

المبحوثـات الموظفات في القطاع الخاص، وذلك بنسبة استجابات بلغت 100,0 % لـكل منهمـا ، مقارنـة بالنسـب الأخـرى وبالمعوقـات الأخرى الموضحة بالجدول.

ومـن ثم تشـير البيانات السابقة إلى أن ثمة علاقـة بين العمل بالقطاع الخاص وتصـور المبحوثات لأهمية وخطورة المعوقات البيئية التي تتعلق بنظـرة الرجل للمـرأة باعتبارهما مـن أهم المعوقات التـي تحول دون مشاركـة المرأة البحرينية في عمليـة التنمية. أما المعوقات الأخرى، فلم تكشـف التحليـلات الموضحـة بالجدول عـن وجود فـروق جوهرية بين المبحوثات حسب طبيعة العمل ووجهات نظرهن في مدى أهمية كل منها ودرجة خطورته.

وتؤكـد البيانـات الموضحـة في التحليـل السابق الخاص بعلاقة المهنة في القطـاع الخاص بمتغير (نظـرة الرجل للمـراة) كمعـوق للتنمية حالـة الخصوصية الإجتماعيـة وتفاضل المهن من وجهـة نظر المجتمع حيث تفرض الاعـراف الاجتماعية شخصيـة أضحت سائـدة بشكل راسـخ وذلك يتبين من خـلال طبيعة المجالات التـي شغلتها المراة وفقا لإستجابات المبحوثات التي كانـت في مقدمتها المجال التعليمي وغيرها مـن المجـالات الخيرية والاعمال الحـرة. أما عن العلاقـة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وآرائهن في المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينيـة في عمليـة التنمية، فيمكننا توضيحها مـن البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (32) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي والمعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة البحرينية فى عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

المستوى التعليمي / المعوقات	أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالي		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	
معوقات اقتصادية	0	0	8	22.2	29	25.9	0.861
معوقات ثقافية	2	100.0	16	44.4	53	47.3	2.346
معوقات سياسية وإدارية	2	100.0	8	22.2	26	23.2	*6.434
معوقات بيئية	0	0	10	27.8	26	23.2	0.951
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	2	100.0	24	66.7	57	50.9	4.379
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	0	0	6	16.7	24	21.4	0.893
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	0	0	14	38.9	38	33.9	1.372
عدد المستجبين ن=150	2	-	36	-	112	-	

*** دالة عند مستوى 0.05

توضح البيانات المبينة بالجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05، وذلك بالنسبة لكل من المعوقات الثقافية و المعوقات السياسية والادارية والمعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاتها، حيث جاءت الفروق لصالح المبحوثات غير المتعلمات في فئة (أمية)، وقد جاءت نسبة الاستجابات على تلك المعوقات متساوية بلغت 100,0 %، مقارنة بالاستجابات على مستوى الفئات التعليمية الأخرى، مما يشير

إلــى أن انخفاض المستــوى التعليمي يمكن أن يؤثر علــى مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم يؤثر على آراء المبحوثات في هذا المجال.

ويمكــن ملاحظة تلك الفــروق بــين آراء المبحوثات أيضاً نظــراً لتباين واختــلاف حالتهــن الاجتماعيــة، حيث تكشــف البيانــات والتحليلات الاحصائيــة عــن وجود فروق حــادة ذات دلالة احصائيــة عند مستوى معنوية 0،00 بالنسبة للمعوقات الثقافية، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئتي (أرملــة ومطلقة)، وذلك بنسب متساوية بلغــت 100,0 % لكل فئة، وذلك مقابل 44,6 % لفئة متزوجة، و 39,1 % لفئة عزباء.

كما كشفت التحليــلات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستــوى معنويــة 0,01 بالنسبة للمعوقات التي تتعلــق بالمرأة ذاته، حيث جاءت الفروق لصالح فئة أرملة وبلغت نسبة الاستجابات 100،0 %، 75,0 % لفئة مطلقة و 59,8 % لفئة متزوجة، و 39,1 % لفئة عزباء، وهو ما يشير أيضــاً إلــى أن ثمة علاقة بين الحالــة الاجتماعية للمبحوثــات وآرائهن حول المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية، حيث جاءت الفروق في صالح فئتي أرملة ومطلقة، وربما تكون هاتين الفئتين هن أكثر الفئات تأثراً بتلك المعوقات، وقد يعود ذلك لإنخراطهن المتعمق في برامج التمكين والتنمية المستدامة التي أصبحت المــرأة محور هام من محــاور برامج التنمية، ويمكــن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (33) يوضح
العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة البحرينية فى عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

الحالة الاجتماعية / المعوقات	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
معوقات اقتصادية	6	13.0	27	29.3	2	25.0	2	50.0	5.811
معوقات ثقافية	18	39.1	41	44.6	8	100.0	4	100.0	***14.877
معوقات سياسية وإدارية	14	30.4	18	19.6	2	25.0	2	50.0	3.523
معوقات بيئية	10	21.7	22	23.9	2	25.0	2	50.0	1.616
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	18	39.1	55	59.8	6	75.0	4	100.0	**10.104
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	18	39.1	6	6.5	4	50.0	2	50.0	27.717
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	16	34.8	31	33.7	3	37.5	2	50.0	0.482
عدد المستجبين ن=150	46	-	92	-	8	-	4	-	

*** دالة عند مستوى 0.00

**دالة عند مستوى 0.05

أما عن العلاقة بين نمط المسكن وآراء المبحوثات في المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية، فيمكن الكشف عنها من تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (34) يوضح

العلاقة بين نمط المسكن والمعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة البحرينية فى عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

نمط المسكن / المعوقات	ملك		إيجار		مشترك		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	
معوقات اقتصادية	22	20.8	9	50.0	6	23.1	**7.125
معوقات ثقافية	44	41.5	9	50.0	18	69.2	**6.495
معوقات سياسية وإدارية	18	17.0	8	44.4	10	38.5	*9.969
معوقات بيئية	20	18.9	4	22.2	12	46.2	*8.558
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	54	50.9	14	77.8	15	57.7	4.554
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	24	22.6	0	0	6	23.1	5.116
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	39	36.8	7	38.9	6	23.1	1.895
عدد المستجيبين ن=150	106	-	18	-	26	-	

* دالة عند مستوى 0.01

** دالة عند مستوى 0.05

تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود عدة فـروق ذات دلالة احصائية عند مستويـات معنوية متباينة، حيـث يتضح وجود فروق عنـد مستوى معنويـة 0,01 بالنسبة للمعوقات الاقتصاديـة، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الايجار، وذلك بنسبة استجابـات بلغـت 50,0 % مقابـل 23,1 % لفئـة المشـترك و 20,8 % لفئة المسكـن الملك، ويتضـح من ذلك أن المبحوثات اللائـي يقمن في مسكن ايجار هن أكثر الفئات تأثراً بالمعوقات الاقتصادية والمادية.

كمـا تكشـف البيانات أيضاً عن وجود فـروق ذات دلالة احصائية عند مستـوى معنويـة 0,01 بالنسبة للمعوقات الثقافيـة، حيث جاءت الفروق لصالح المبحوثات المقيمات في مسكن مشترك، وذلك بنسبة استجابات بلغـت 69,2 %. مقابـل 50,0 % المسكـن الايجـار، و 41,5 % للمقيمات في المسكـن الملك، حيث أن المسكـن المشترك في مجتمع الرفاع يعكس حالة الأسر الممتدة التي تفرض الموروثات الثقافي سلطتها.

كما كشفت التحليـلات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستـوى معنويـة 0,05 بالنسبة لكل مـن المعوقات السياسيـة والادارية، والمعوقات البيئية. حيث جاءت الفروق لصالح كل من المبحوثات في فئة المسكن الايجار، وذلك بنسبة بلغت 44,4 %. و 46,2 % لصالح المبحوثات المقيمـات في المسكـن المشـترك، وهذا يعنـي أن ثمة علاقـة بين طبيعة المسكـن وتبايـن آراء المبحوثات حول المعوقات التـي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية.

ولا يقفـل البحث جانب المعوقات الإجتماعيـة الثقافية، وذلك من حيث المعوقـات والتحديات التـي تواجه المرأة في مدينة الرفـاع، والتي تحول دون تفعيـل مشاركتهـا في عمليـة التنمية، حيث تكشـف بيانات البحث الميداني عن اتفاق المبحوثات حـول عدد من المعوقات التي تواجه المرأة الرفاعية، يمكن استنتاجها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (35) يوضح
المعوقات الاجتماعية والثقافية التى تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية فى عملية التنمية

المعوقات	ك	%
تدنى وضع المرأة التعليمى	28	18.7
الزواج المبكر	50	33.3
استمرار العائلة الممتدة والتزامها بالسلطة الذكورية	50	33.3
تعنت المجتمع مع مشاركة المراة وعدم قبول تلك المشاركة	71	47.3
الموروثات الثقافية التى تدنى من وضع المرأة وتقلل من شأنها	60	40.0
عدد المستجبين	150	-

* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات رغم تباين مستوياتهن العمرية والتعليمية والمهنية على أن ثمة مجموعة من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفاعلة والمؤثرة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية، حيث جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة أهميتها وتأثيرها من وجهة نظرهن على النحو الآتي: جاء متغير (تعنت المجتمع مع مشاركة المرأة وعدم قبول تلك المشاركة) في المرتبة الأولى من بين المعوقات، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 47,3 % من مجموع الاستجابات،

وقد تشير النتائج السابقة إلى واقع التجربة السياسية للمراة الرفاعية خصوصاً في مسألة خوض الإنتخابات سواءً كناخبة او كمرشحة حيث عايش المجتمع واقعاً ثقافياً إنعكس على إنطباعات المبحوثات حول مدى تقبل المجتمع لقضية المشاركة السياسية للمرأة الرفاعية. يليه في المرتبة الثانية (الموروثات الثقافية التي تُدني من وضع المرأة وتقلل من شأنها)، بنسبة استجابات بلغت 40,0 % من مجموع الاستجابات.

أما كل من (الزواج المبكر، واستمرار العائلة الممتدة والتزامها بالسلطة الذكورية) فقد احتلا المرتبة الثالثة من حيث التأثير، حيث جاءت نسبتهما متساوية 33,3 % من مجموع الاستجابات، وتشير المعطيات المتعلقة باستمرار العائلة الممتدة جانباً هاماً يبين إلتزام الأجيال بنظرة الأسرة ككل وأن الإستقلالية الإجتماعية أو المادية تأخذ بعدا آخر أكثر صرامة عن المجتمعات في المدن الأخرى وأخيراً جاء متغير(تدني وضع المرأة التعليمي)، وذلك بنسبة بلغت 18,7 % من مجموع الاستجابات، ومن جانب آخر فإن عامل تدني أوضاع الثقافية فإنه يرتبط إرتباط شديد بالزواج المبكر وتضاؤل فرص النضوج الثقافي بين عدد ليس بقليل من الأجيال من الفتيات، مما يعود على واقع تلك الأسر في سن متقدم في عطائها الإجتماعي حيث أنهن أكثر عرضة للتأثر بالتموجات الإقتصاية والسياسية التي كثيرا ما تصاحبها الكثير من التغيرات الثقافية التي تحتاج إلى لياقة ثقافية عالية.

ويتضح من البيانات والتحليلات الاحصائية السابقة التي تعبر عن استجابات المبحوثات ووجهات نظرهن فيما يتعلق بالمعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية، مجموعة من المعوقات البنائية والثقافية، فضلاً عن المعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاتها، وكذلك موقف الرجل والمجتمع من المرأة في واقع العملية السياسية أو الحياة الاكثر إنفتاحاً من النواحي الثقافية....وغير ذلك من معوقات.

وعلى الرغم من اتفاق الغالبية العظمى من عينة البحث على مجموعة من المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة والايجابية للمرأة الرفاعية في عملية التنمية، إلا أن ثمة اختلافات وتباينات بين وجهات نظر المبحوثات حول مدى أهمية أي من هذه المعوقات، ودرجة تأثيرها وحالتهن الاجتماعية، بمعنى آخر، يمكن القول أن الحالة الاجتماعية للمبحوثة سواء أكانت عزباء أم متزوجة أم مطلقة أم أرملة يمكن أن تؤثر على وجهة نظرها في تحديدها للمعوقات ومدى خطورتها، خصوصاً أن الإلتزامات العائلية تكون أقل كثيراً مما ينعكس على تعمقها في تنمية قدراتها القيادية وعطائها الإجتماعي على مستوى المجتمع ككل وبالتالي فإنها الأكثر إحتكاكاً وسعياً لبناء الذات في سياق الحياة العامة ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (36) يوضح
العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات الاجتماعية والثقافية التى تحول دونالمشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية فى عملية التنمية

الحالة الاجتماعية / المعوقات	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تدنى وضع المرأة التعليمى	6	13.0	20	21.7	2	25.0	0	0	2.659
الزواج المبكر	10	21.7	32	34.8	6	75.0	2	50.0	***9.620
استمرار العائلة الممتدة وإلزامها بالسلطة الذكورية	16	34.8	29	31.5	2	25.0	3	75.0	3.554
تعنت المجتمع مع مشاركة المرأة وعدم قبول تلك المشاركة	27	58.7	38	41.3	4	50.0	2	50.0	3.758
الموروثات الثقافية التى تدنى من وضع المرأة وتقلل من شأنها	16	34.8	33	35.9	8	100.0	3	75.0	**15.217
عدد المستجبين ن=150	46	-	92	-	8	-	4	-	

* دالة عند مستوى 0.00

** دالة عند مستوى 0.01

تكشـف البيانـات والتحليـلات الموضحة بالجـدول السابـق عن وجود فـروق حادة ذات دلالـة احصائية عنـد مستوى معنويـة 0.00 بالنسبة للمتغير (الزواج المبكر)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة (مطلقة)، وقد بلغت نسبة الاستجابات 75,0 % مقابل 50,0 % لفئة أرملة، و 34,8 % لفئة متزوجة، وأخيراً 21,7 % لفئة عزباء.

كما تكشف البيانات كذلك عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0،01 بالنسبة لمتغير (الموروثات الثقافية التي تدني من وضع المرأة وتقلل من شأنها)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئتي (المطلقة والأرملة)، وذلك بنسب 100,0%، و 75,0% على التوالي. وذلك مقابل 35,9% لفئة متزوجة، و 34,8% لفئة عزباء. بينما لم تظهر البيانات الأخرى الموضحة بالجدول أية فروق واختلافات بين المبحوثات بالنسبة لبقية المعوقات وفقاً لتباين حالتهن الاجتماعية.

ومن ثم تشير التحليلات السابقة إلى أن الموروثات الثقافية وخاصة التي تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة والتي تدني من شأنها تعد معوقات أساسية تحول دون مشاركة المرأة الرفاعية في عملية التنمية، وذلك من وجهة نظر كل من المطلقات والأرامل، على عكس مدى أهمية هذه المعوقات بالنسبة للفئتين: عزباء ومتزوجة، وهما الفئتين اللائي يعانون أقل من تأثير تلك المعوقات على عكس المطلقات والأرامل.

ولا شك في أن غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة يمكن أن يؤثر سلباً على أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع، وفي ضوء ذلك يمكن التعرف على السلبيات التي تنتج عن غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (37) يوضح
سلبيات غياب مشاركة المرأة فى المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات

السلبيات	ك	%
تزيد من سلطة الرجل وإخضاع المرأة له	73	48.7
زيادة الفجوة الثقافية بين الرجال والنساء	75	50.0
يؤدى إلى اهدار طاقات المرأة	82	54.7
عدد المستجبين	150	-

* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجهات نظر المبحوثات حول بعض السلبيات التي تنتج عن غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة، حيث أكدت 54,7 % من مجموع الاستجابات على أن غياب مشاركتها يؤدي إلى اهدار طاقتها، يليه زيادة الفجوة الثقافية بين الرجال والنساء، وذلك بنسبة بلغت 50,0 % من مجموع الاستجابات، وأخيراً زيادة سلطة الرجل واخضاع المرأة له، وذلك بنسبة بلغت 48,7 % من مجموع الاستجابات.

وترى المرأة الرفاعية أن المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المراة تؤدي إلى إهدار طاقتها، ويواكب هذا المؤشر ما تعرض إليه الباحث من تحليلات تؤكد أهمية تحريك المياه الراكدة وتنمية مقومات تنشيط شريحة النساء من نواحي متعددة تسهم بشكل أو بآخر في التنمية

السياسية وظهور صوت يشير إلى حجم التنوع والإعتدال الثقافي ويعكس من جهة أخرى حالة الرقي الإجتماعي لملكة البحرين عبر التواجد النسائي في المحافل الدولية والقيادية المحلية والعربية والخليجية مما يعد رافداً هاماً من روافد التنمية المستدامة حيث ان إكتساب الدولة للطاقات الوطنية مهما تنوعت فئتها ونوعها وعرقها يعد دافعاً قوياً لأسس الديمقراطية، أما دفاع المرأة عن طاقتها التي تعمل بمحاولات عديدة على تفعيلها فهو مؤشر إيجابي نسعى لتدعيمة من خلال بحث المعوقات وآليات المواجهة بعمق أكبر في المحور العلمي القادم.

المحور الرابع: المشاركة السياسية للمرأة: المظاهر والمعوقات وآليات المواجهة

لقد برزت في السنوات الأخيرة في إطار الدعوات المتزايدة لتمكين المرأة، ليس فقط على المستوى العالمي، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات العربية والخليجية بصورة خاصة، الكثير من الدعوات من خلال المنظمات والجمعيات النسائية التي تزايد انتشارها، فضلاً عن المواثيق الدولية والمؤتمرات والندوات التي تدعو إلى ضرورة أن تحصل المرأة على كافة حقوقها القانونية والانسانية إذ يسعى البحث لتقديم براهين علمية على واقع المراة الرفاعية في ظل سياسات التمكين السياسي خصوصا وأن مجتمع الرفاع خاض تجربة في الحياة السياسية بعد ترشح ثلاث سيدات للإنتخابات إثنتان منهن لم يحالفهن الحظ مقابل سيدة فازت بالتزكية حيث تؤكد المعطيات العلمية وجود حالة إجتماعية تحتاج إلى معالجة في هذا السياق.

ويذهب البحث إلى محاولة التعرف على مدى وعي المرأة الرفاعية بأهمية المشاركة في الحياة السياسية وذلك من خلال استطلاع وجهات نظر المبحوثات كما توضحه البيانات الآتية:

جدول رقم (38) يوضح

إستجابات المبحوثات مدى وجود مستوى من الوعى السياسى للمرأة فى مدينة الرفاع يمكنها من المشاركة فى الحياة السياسية أم (لا)

المتغيرات	ك	%
نعم	108	72.0
لا	42	28.0
المجموع	150	100.0

وتشير البيانات الموضحة في الجدول السابق، إلى أن الغالبية العظمى من عينة البحث قد أكدن على أن المرأة الرفاعية لديها مستوى من الوعي السياسي يمكنها من المشاركة السياسية حيث جاءت نسبة الاستجابات المعبرة عن ذلك 72,0 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 28,0 % قد أكدن على عدم وجود وعي سياسي لدى المرأة الرفاعية.

وتؤكد إستجابات المبحوثات ثقة المرأة بنظيراتها النساء بوجود وعي سياسي بينهن يمكنهم من المشاركة السياسية فقد حققت تلك النتيجة نسبة مئوية مرتفعة من إجمالي إستجابات المبحوثات مما يدل على بيئة إيجابية من الوعي تدعم سياسات التنمية السياسية للمرأة في إطار

النظـم الدستورية للبلاد ومؤسساتها الوطنيـة، ولا شك أن إستجابات المبحوثـات حول المظاهر التي تدل على وجود وعي سياسي توضيح ذلك بقدر من التفصيل في ضوء البنود المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (39) يوضح
المظاهر السلوكية التى تشير إلى أن المرأة الرفاعية لديها وعيا سياسيا

المظاهر	ك	%
المرأة الرفاعية شاركت فى عملية التصويت	92	85.2
المرأة الرفاعية تشارك فى الجمعيات السياسية	62	57.4
المرأة الرفاعية على وعى بحقوق المرأة	77	71.3
هناك نساء خضن الانتخابات فى الرفاع	83	76.9
عدد المستجبين	108	-

* اختيار أكثر من بديل

تكشـف بيانـات البحـث الميدانيـة التـي تعـبر عنهـا النسـب الخاصة باستجابـات المبحوثات على أن ثمة مجموعة من المظاهر السلوكية التي تشـير من وجهـة نظرهن إلى أن المـرأة الرفاعية لديها وعيـاً سياسياً، حيث جاء ترتيب تلك المظاهر وفقاً لدرجة أهميتها على النحو الآتي: أن المرأة الرفاعية قد شاركت في عملية التصويت في المرتبة الأولى، وذلك بنسبـة بلغت 85,2 % من مجموع الاستجابات. تليها في المرتبة الثانية أن هناك نساء خضن الانتخابات في الرفاع، وذلك بنسبة استجابات بلغت 76,9 % مـن مجمـوع الاستجابات، بينما جاء متغـير أن المرأة الرفاعية

على وعي بحقوق المرأة في المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة بلغت 71،3 % من مجمـوع الاستجابات. وأخيراً أن المـرأة الرفاعية تشارك في الجمعيات السياسية، وذلك بنسبة 57,4 % من مجموع الاستجابات.

وتـدل استجابات المبحوثات على وجـود تجربة خاضتها المرأة الرفاعية خلال السنوات والعقود الاخيرة ربما تقود إلى تجارب أخرى أكثر تقدماً خصوصـاً في ظل مـا تشهده الرفاع علـى المستوى الحديـث من نهضة ثقافية وإقتصادية واجتماعية تتسم بالاعتدال والقوة في آن واحد حيث تكتسب تلـك القوة الشعبيـة رسوخها من التاريخ العريـق، والموسسات الوطنية الهامـة المتواجدة في ذلك الحيز الجغرافي لعل أبرزها المجلس الأعلـى للمـرأة وغيرها من المكونـات الحديثة التـي تحتويها المحافظة الجنوبية وما تقوده من حـراك عالمي على المستوى السياسي باعتبارها مستقـر السلطـة وأيضا على مستـوى البنية الإداريـة ممثلة في تواجد ميادين مهيئـة للأنشطة الرياضية العالمية إضافة إلـى البنية الثقافية والبئية المتمثلة في أرضيـة صلبة لصروح علمية وثقافية هامة وأيضا لما تتمتع به من مقومات طبيعيـة وتاريخية ترتبط بتاريخ البحرين القديم والحديث حيث أن المرأة الرفاعية أمام تحديات أكبر نظراً للإمتدادات السياسيـة والإقتصادية والثقافيـة والبيئية التي تشهدهـا الرفاع على المستوى السياسي.

وتشـير إتجاهات المبحوثات بنسبـة (28,0 %) أن المـرأة الرفاعية ليس لديهـا مستـوى مـن الوعـي السياسي يمكنها مـن المشاركـة في الحياة السياسية، فمن الأهمية أن نتعرف على وجهات نظر المبحوثات وآرائهن

حول الأسباب والعوامل المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية، للوقوف على اسبابها ومعالجتها وفق توصيات علمية تفيد في تحديد سبل الإرتقاء بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتهيئة مقومات ادارة التغيير في مجتمع الرفاع إنطلاقا من المؤسسات الأهلية والمهنية والتعليمية، ويمكن توضيح العوامل المسئولة عن إنخفاض مستوى الوعي السياسي للمراة من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (40) يوضح

العوامل والأسباب المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعى السياسى للمرأة الرفاعية من وجهة نظر المبحوثات

العوامل والأسباب	ك	%
خصوصية المجتمع	24	57.1
سكان المنطقة مبتعدين عن السياسة	24	57.1
عدم وجود فعاليات أو جمعيات سياسية فى منطقة الرفاع	28	66.7
الحراك السياسى بين الرجال أكثر بسبب وجود المجالس	26	61.9
انشغالها بمسئوليات متعددة فى البيت والعمل والتعليم	28	66.7
عدد المستجيبين	42	–

* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن مجموعة من العوامل والأسباب المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية، كما تعبر عنها استجابات المبحوثات من خلال النسب المئوية الخاصة بكل عامل، وقد جاء ترتيب تلك العوامل حسب درجة تأثير

كل منهـا مـن وجهة نظرهـن كما احتـلا عاملي (عدم وجـود فعاليات أو جمعيـات سياسية في منطقة الرفاع)، و(انشغـال المرأة بمسؤوليات متعددة في البيت والعمل والتعليم) المرتبة الأولى، بنسبة متساوية بلغت 66,7 % مـن مجموع الاستجابات. ويتضـح من خلال المعطيات أن المراة تفضل مسئولياتها المنزلية على أي أنشطة ومسئوليات أخرى لكن يشير متغير (عدم وجود فعاليات أو جمعيات سياسية في منطقة الرفاع) إلى ضعف إنجذاب المـراة إلى نوعية الأنشطة المتاحة بينما تشير المعطيات أيضـا إلـى إفتقار الرفاع إلـى بنية جذابة مـن الأبنيـة الشبابية سواء الجمعيات أو الأندية أو غيرها من المؤسسات الوطنية الهادفة.

بينما جاء عامـل (أن الحراك السياسي بين الرجال أكثر بسبب وجود المجالـس) في المرتبة الثانية بين المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في انخفاض مستـوى الوعي السياسـي للمرأة الرفاعية، وذلـك بنسبة بلغت 61,9 % مـن مجموع الاستجابات. ويتضح من خـلال المعطيات السابقة ان بنية المجالس الرجاليـة مهيئا للخوض في مناقشات سياسية وبناء تصورات يجمع عليها المجتمـع إضافة إلى فاعلية المجالس الرجالية وتفوق البنى الإتصاليـة المتاحـة أمـام الرجال على البنـى الإتصاليـة المتاحة أمام النسـاء، ممـا ينبه إلى إشكاليـة تتعرض لها المـرأة الرفاعية تتمثل في ضعـف قدراتها الإتصالية لكسب أصـوات الناخبين في مقدمتها البنية المكانيـة للإتصـال المباشـر مع مجتمع الرفـاع حيـث لا يسعفها المكان والقنـوات الإتصالية لتشكيل قناعات الناخب تجـاه آرائها وتصوراتها للمنطقة.

أمـا العاملين (خصوصيـة المجتمع، و أن سـكان المنطقة مبتعدين عن السياسـة)، فقد جـاءا في المرتبة الثالثة بنسبـة متساوية بلغت 57,1 % مـن مجموع الاستجابات، ويعـود ذلك إلى تلك لتركيبـة السكانية التي تستمـد قوتها مـن نموذج التوزيـع العشائري بشـكل مصغر في مجتمع الرفـاع وإعتماد العوائـل الرفاعية علـى العائلات الأكثر نفـوذا وقربا مـن السلطـة لبناء مواقفهـم تجاه القـرارات السياسية، كمـا أن حالة التماسك الإجتماعي تفرض حالة إيجابية من الوحدة في تقرير المصير والإشتراك في تحديد إتجاهاتهم تجاه أي شخصية تخوض الإنتخابات في مجتمعهـم ولاشك أن محددات إختيارهـم للمرشح لتمثيلهم تخضع لإعتبارات تعكس قيمهم وأعرافهم.

وعلـى الرغم من ذلك، فإن معظـم عينة البحث قد أبدين رضاهن عن مستـوى مشاركة المرأة الرفاعية في الحيـاة السياسية ويظهر ذلك من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم(42) يوضح

مدى الرضا عن مستوى مشاركة المرأة البحرينية حاليا فى الحياة السياسية من وجهة نظ المبحوثات

المتغيرات	ك	%
راضية	92	61.3
غير راضية	58	38.7
المجموع	150	100.0

وتكشـف البيانات الموضحة بالجـدول السابق أن 61,3 % من المبحوثات قد أكـدن على رضاهن عن مستوى مشاركة المـرأة البحرينية حالياً في الحيـاة السياسية، مقابل 38,7 % أكدن علـى عدم رضاهن عن مستوى مشاركـة المرأة في الحياة السياسية بصـورة عامة، ويؤكد ذلك على أن أوضـاع المـرأة البحرينية ومكانتهـا قد شهدت تغـيرات ملموسة خلال العقـود الأخيرة، وذلـك بفضل التعليم والانفتاح وتطـور نظم الاتصال والإعلام...ومتغيرات أخرى محلية واقليمية ودولية قد أسهمت بصورة واضحـة في تغيـير اتجاهات المـرأة ومستـوى وعيها، ومن ثـم سلوكها الاجتماعـي والسياسي، أما العامل الآخر الذي يعد دافعاً لرضاهن عن أداء المـراة السياسي ربما يكون نموذج النائبة لطيفة القعود التي أثبتت جدارتهـا ميدانياً مما ساعد علـى تشكيل قناعات الناخب وآراءه حيال المـرأة وجدارتهـا في العمل السياسي إذا كانت تمتلـك مقومات النجاح والشخصيـة الإجتماعيـة والثقافيـة والمهنيـة المناسبة غـير أن نماذج أخـرى من واقع عمل المراة الذي قد يكون بعيد عن السياسية بمفهومها العميـق إنما يعد عمل سياسي لإرتباطـه بسياسات الدولة تجاه المجتمع وقناعـات المجتمع تجاه القرارات التـي تؤخذ حيال مواضيع تمس كيانه ومصالحـه حيث أن للمجلس الأعلى للمـراة أثرا كبيرا في تكوين صورة ذهنيـة شديدة القوة ترتكـز في جوهرها على الكفاءات الحقيقية الامر الذي يمدنا بالثقة للتنبؤ بمستقبل قوي للمراة في ظل الاداء الذي يشهده المجلس الاعلى للمرأة.

ويعد قبول المراة للمـرأة وإندفعها إلى صناديق الإقتراع في الانتخابات الوطنيـة للمجلس الوطنـي (النواب) مظهراً وآلية مـن آليات المشاركة

السياسيــة، فمن الأهمية الكشف عــن آراء المبحوثات فيما يتعلق بمدى مشاركــة المــرأة في عمليات التصويت في الانتخابــات، وذلك يتضح من البيانات الآتية:

جدول رقم(43) يوضح
مدى مشاركة المرأة الرفاعية فى التصويت فى الانتخابات

المتغيرات	ك	%
نعم	128	85.3
لا	22	14.7
المجموع	150	100.0

تشــير البيانــات السابقة إلــى أن الغالبية العظمى مــن عينة البحث قد أكــدن على أن المرأة الرفاعيــة بصورة عامة تشارك بفعالية في عمليات التصويــت في الانتخابــات، حيث بلغــت نسبة استجاباتهــن 85,3 % من مجموع الاستجابات، مقابل 14,7 % فقط منهن أشرن إلى عدم مشاركة المــرأة في عمليــات التصويت. وتعد نسبة مشاركة المــراة الرفاعية بعداً هامــاً من أبعاد تمكــين المراة خصوصــاً إذا كانت تلــك الناخبات على ثقــة وقنا عــه بنظيراتها النســاء المرشحات من جهة وكفــاء المرشحات علــى الساحــة، ومن النواحــي الثقافيــة والإجتماعية من جهــة أخرى، وفي ضــوء ذلك فإن البحث يحــاول تحديد العوامل والأسباب التي تدفع المرأة للمشاركة في عمليات التصويت في الانتخابات وذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (44) يوضح
دوافع المبحوثات للمشاركة فى عملية التصويت فى الانتخابات

الدوافع	ك	%
المساهمة فى إنجاح المرشح الكفء	87	68.0
دعم المرشحات النساء	34	26.6
المشاركة فى تنمية الحياة العامة	75	58.6
دعم المرشح الذى يناسب تطلعاتى	60	46.9
دعم المسيرة الاصلاحية الحكومية	98	76.6
عدد المستجبين	128	-

* اختيار أكثر من بديل

تشير البيانات الموضحة بالجدول السابق، إلى تأكيد المبحوثات على أن هنــاك مجموعة من العوامل والأسباب التــي تدفعهن للمشاركة بفعالية في عمليــات التصويــت في الانتخابات، جاء ترتيب تلــك العوامل حسب درجة أهميتها وتأثيراتها من وجهة نظرهن على النحو الآتي: جاء (دعم المسيرة الاصلاحية الحكومية) في مقدمة العوامل والأسباب، وقد بلغت نسبــة الاستجابات المعبره عنه 76,6 % من مجموع الاستجابات، يليه في المرتبة الثانية (المساهمة في انجاح المرشح الكفء)، وذلك بنسبة بلغت 68,0 % من مجموع الاستجابات.

أمــا (المشاركــة في تنميــة الحيــاة العامة)، فقــد احتل المرتبــة الثالثة بــين العوامــل الدافعــة للمبحوثــات للمشاركــة في عمليــات التصويــت في الانتخابــات، وذلــك بنسبــة بلغــت 58,6 %. وفي المرتبــة الرابعة جاء

متغير (دعـم المرشـح الـذي يناسبنــي)، وذلـك بنسبة بلغـت 46,9 % مــن مجمــوع الاستجابات. وأخيراً (دعـم المرشحات النســاء)، بنسبة استجابات بلغت 26,6 % من مجموع الاستجابات.

ويتضــح من إستجابات المبحوثات سيــادة التطلعات الوطنية بشكل عام على إتجاهات المراة، فقد كشفت النتائج أن المراة لا تحدد المرشح وفقاً لجنسه (مرشح أم مرشحة) كما أنه من الواضح أن المرأة لا تتحيز إلى تطلعــات خاصة بالمــرأة، وقد يعود ذلك إلى حالــة التوازن بين الفرص النسائية والرجالية في مملكة البحرين بشكل عام.

وتقودنا النتائج أيضا إلى نتيجة هامة وحيوية إذا أرادت المرأة الصعود إلــى سلم القيادة في الحياة السياسيــة حيث ان المراة أصبحت في امس الحاجــة إلــى أبراز أبعاد عميقة من ثقافتهــا العامة في قضايا جوهرية يتطلع إليها المواطن مثل حاجته للأمان الإجتماعي والإقتصادي إضافة إلى الفرص الوظيفية والتعليمية حيث أن النساء تتغير إتجاهاتهن وفقا لأحوالهــن وإحتياجاتهن كأمهــات مسئولات عن أبنــاء وبنات ويتحملن قدرا كبيرا من التحديــات التي تواجه الأسرة على المستوى الإقتصادي والحياتي بشكل عام.

ونظــرا لذلك فإن المرأة يجب أن تبرز عمقها وإقتدارها على الدفاع عن الشرائح الإجتماعية والتعبير عن متطلبات حياتهم والإنطلاق من دافع أن الامومــة تنتج مجتمع وأن المرأة شخصية قادرة على إحتضان هموم المجتمــع بهذا السبب، وما يؤكد صدق التحليــل أن متغير التصويت من اجل (دعــم المرشحات النساء)، قد جــاء في المرتبة الأخيرة من وجهة

نظرهن رغم وضوح تطلعاتهم لدعم المراة الواضحه من خلال معطيات البحث السابقة حيث أن الثقة في قدرة المرأة على التمثيل في المجالس المحلية والبرلمانية، يعتمد على إقتدارها من النواحي المذكورة.

وتشير البيانات الموضحة في الجدول الآتي إلى طبيعة العلاقة بين السن ودوافع المبحوثات للمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات، وذلك كما يلي:

جدول رقم (46) يوضح

العلاقة بين سن المبحوثات ودوافع مشاركتهن فى عملية التصويت فى الانتخابات

السن / الدوافع	أقل من 25		25 - اقل من 35		35 - اقل من 45		45 - اقل من 55		55 - اقل من 65		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
المساهمة فى إنجاح المرشح الأكفأ	11	78.6	38	74.5	16	57.1	20	69.0	2	33.3	6.552
دعم المرشحات النساء	2	14.3	22	43.1	4	14.3	4	13.8	2	33.3	***12.993
المشاركة فى تنمية الحياة العامة	5	35.7	31	60.8	18	64.3	19	65.5	2	33.3	5.646
دعم المرشح الذى يناسب تطلعاتى	5	35.7	27	52.9	8	28.6	16	55.2	4	66.7	6.966
دعم المسيرة الاصلاحية الحكومية	5	35.7	38	74.5	22	78.6	27	93.1	6	100.0	*19.459
عدد المستجبين ن=128	14	–	51	–	28	–	29	–	6	–	

*** دالة عند مستوى 0.00

** دالة عند مستوى 0.01

تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية حادة غند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمتغير (دعم المرشحات النساء)، وقد جاءت الفروق لصالح الفئة العمرية (25 – أقل من 35) سنه، وذلك بنسبة بلغت 43,1 %، مقابل 33,3% بالنسبة للفئة العمرية (55 – 65)، وبنسبة متساوية بلغت

14,3 % للفئتين أقل من 25 سنة، و 35–45 . ويعني ذلك أن هناك علاقة بين اتجاهات المبحوثات في سن الشباب ودعمهن للمرشحات النساء، وأن ذلك يعد دافعاً لهن لاعطاء أصواتهن للنساء المرشحات في الانتخابات، حيث يتبين من خلال النتائج السالفة أن شريحة الشباب هي الشريحة الأكثر تطلعا لتغيرات سريعة لصالح المرأة وربما تعود تلك النتيجة إلى إفتقار البيئة المحلية لمؤسسات أكثر تدعم تطلعات الشباب بالأخص الفتيات أو النساء الواقعات في سن الشباب. ويتضح من النتائج أن الفتيات النساء في سن الشباب شريحة من الممكن أن نعول عليها في تحقيق نتائج متقدمة بشكل أكبر على صعيد تمكين المراة وذلك يتحقق إنطلاقا من إيجاد نماذج صاعدة للإقتداء بها.

وعلى الرغم من ذلك، فثمة عوامل أخرى أكدت عليها بعض المبحوثات تدفعهن إلى عدم المشاركة في عمليات التصويت في الانتخابات، يمكن توضيحها من البيانات المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (47) يوضح
أسباب عدم مشاركة المبحوثات فى عملية التصويت فى الانتخابات

الأسباب	ك	%
لا حاجة لنا فى التصويت للانتخابات	5	22.7
غالبا النتيجة محسومة لبعض المرشحين	16	72.7
العادات والتقاليد والأعراف تمنعنى من المشاركة	6	27.3
ليس لدى وقت للانشغال بالسياسة	4	18.2
أفضل الانشغال بالأسرة ولا أوؤيد مشاركة المرأة فى ذلك	5	22.7
عدد المستجبين	22	-

* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق، إن بعض المبحوثات قد أكدن على مجموعة من العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات، جاء ترتيب هذه العوامل حسب درجة تأثيرها على النحو الآتي: (غالباً النتيجة محسومة لبعض المرشحين)، في المرتبة الأولى بنسبة استجابات بلغت 72,7 % من مجموع الاستجابات، تليها في المرتبة الثانية (العادات والتقاليد والأعراف تمنعني من المشاركة)، بنسبة بلغت 27,3 % من مجموع الاستجابات.

وترتبط النتيجة السابقة بأمر هام على مستوى القناعات المجتمعية ومصادر إنتشارها حيث تعد المجالس الرجالية عاملا هاما في تحديد نتائج الإنتخابات كما أن الحراك السياسي المرتبط بالتوجهات الدينية

المعتدلـة والوجاهة العائلية تأخذ منحاً يخضـع للأعراف لكن لابد من توجيه الدعم الإعلامي والثقـافي لصالح الشرائح الإجتماعية المتطلعة لقدرا أكبر من التحديث.

أما العاملين (لاحاجة لنا في التصويت للانتخابات، و أفضل الانشغال بالأسـرة ولا أوؤيد مشاركة المرأة في ذلك)، فقد جاءا في المرتبة الثالثة بنسبـة متساويـة 22,7 % من مجموع الاستجابـات. وأخيراً، جاء متغير (ليس لي وقت للانشغـال بالسياسة) في المرتبة الرابعـة، بنسبة بلغت 22,7 % مـن مجمـوع الاستجابـات، فهي نتائـج تؤكد هـي الأخرى على وجود شريحـة تتطابق في توجهاتها تجاه المراة في العملية السياسية مع (حـالات البحث) الموثقة إتجاهاتهـن في المدخل التاريخي للبحث حيث أن كبـيرات السـن لا يؤيدون خوض المراة في العمليـة السياسية ومواقع العمل المختلطة.

وحـول مـا إذا كانت هنـاك علاقة بين بعض المتغـيرات وأسباب عدم مشاركـة المبحوثات في عملية التصويت في الانتخابات، فيمكننا الكشف عنها من خلال البيانات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (48) يوضح
العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن فى عملية التصويت فى الانتخابات

الحالة الاجتماعية / الأسباب	عزباء		متزوجة		كا2
	ك	%	ك	%	
لا حاجة لنا فى التصويت للانتخابات	4	30.8	1	11.1	1.170
غالبا النتيجة محسومة بعض المرشحين يحظون بشعبية	10	76.9	6	66.7	0.282
العادات والتقاليد والأعراف تمنعنى من المشاركة	4	30.8	2	22.2	0.196
ليس لدى وقت للانشغال بالسياسة	2	15.4	2	22.2	0.167
أفضل الانشغال بالأسرة ولا أؤيد مشاركة المرأة فى ذلك	1	7.7	4	44.4	×4.090
عدد المستجبين ن=22	13	-	9	-	

* دالة عند مستوى 0.05

تكشف التحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة للمتغير (أفضل الانشغال بالأسرة ولا أؤيد مشاركة المرأة في ذلك)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة المبحوثات المتزوجات، وبلغت النسبة 44,4 % من مجموع الاستجابات، مقابل 7,7 % فقط بالنسبة للمبحوثات غير المتزوجات (عزباء)، ما يعكس حالة إنشغال المراة في محيط أسرتها كربة منزل وتفضيل الإبتعاد عن المشاركة في السياسة رغم وعيهن بأحوال المجتمع والسياسة بحسب التحليلات السابقة للبحث.

ويتبـين أنه بالرغم من التغيرات التي شهدتها أوضاع المرأة في السنوات الأخيرة في ظل العولمة وتزايد الدعوات الداعمة لعملية المشاركة والتمكين، إلا أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية وقيمية تقليدية – ما تزال – فاعلة ومؤثرة في اتجاهات بعض النساء نحو ممارسة العمل السياسي، ومن ثم تشكل معوقاً يحول دون تفعيل مشاركتهن في الحياة السياسية، وفي ممارسة حقوقهن سواء من حيث التصويت أو الترشح في الانتخابات على كافة الأصعدة والمستويات.

وعلى الرغم من التغيرات الثقافية التي مر بها المجتمع البحريني – شأنه في ذلك شأن – المجتمعات الخليجية والعربية الأخرى خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تأثير مجموعة من العوامل والظروف المتفاعلة والمتشابكة المحلية والاقليمية والعالمية، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه التغيرات لم تكن – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية، بمعنى أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية تقليدية وموروثات ثقافية ما تزال مستمرة وفاعلة ومؤثرة في اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم. ومن تلك الموروثات التقليدية ما يتعلق بأوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع، وخاصة بالنسبة لنظرة الرجل للمرأة ونظرة المجتمع للمرأة، وكذلك نظرة المرأة للرجل ونظرة المرأة للمرأة، هذا فضلاً عن نظرة المرأة لذاتها. وانطلاقاً من ذلك، يمكن التعرف على آراء المبحوثات في مدى اختيار المبحوثات التصويت للرجل أم للمرأة في التصويت في الانتخابات، وذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (48) يوضح
مدى اختيار المبحوثات التصويت للرجل أم للمرأة من بين المرشحين فى الانتخابات في مدينة الرفاع

المتغيرات	ك	%
اختار الرجل	99	66.0
اختار المرأة	51	34.0
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن غالبية المبحوثات قد أكدن على أنهن يصوتن للرجل في الانتخابات، وذلك بنسبة بلغت 66,0 % من مجموع الاستجابات، مقابل 34,0 % أكدن على أنهن يخترن التصويت للمرأة في الانتخابات مما يعكس اختلافاً وتبايناً بين المبحوثات فيما يتعلق باختيارهن للرجل أم للمرأة في التصويت في الانتخابات، وهو الأمر الذي يشير إلى تباين المبحوثات فيما يتعلق بتوجهاتهن الثقافية والقيمية، مما يؤثر على سلوكهن الاجتماعي والسياسي.

ونظراً لأن معظم المبحوثات قد أكدن على أنهن يصوتن للرجل في الانتخابات، فلابد أن هناك بعض العوامل والأسباب التي تدفعهن للتأكيد على هذه الاستجابات، بعضها يتعلق بشخصية الرجل وقدرته على تولي المناصب السياسية والادارية، والبعض الآخر يتعلق بخصوصية المجتمع وسيطرة العادات والتقاليد التي تدعم سلطة الرجل وتحط من المرأة وقدراتها وامكاناتها، ومن ثم تدعم التمييز بين الرجل والمرأة. ويمكن توضيح تلك الأسباب من تحليل البيانات المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (49) يوضح
أسباب اختيار المبحوثات التصويت للرجل في الانتخابات في مدينة الرفاع

الأسباب	ك	%
الرجل يمتلك الوقت الكافى للعمل السياسى	83	83.8
الرجل مؤهل أكثر للدفاع عن حقوق المجتمع	53	53.5
هذا العمل من اختصاص الرجل ولا يناسب المرأة	30	30.3
نفضل أن نحافظ على خصوصية وتقاليد المجتمع	25	25.3
الرجل صاحب تجربة أعمق فى مجال العمل السياسى	50	50.5
عدد المستجبين	99	-

* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات حول مجموعة من العوامل والأسباب تدفعهن إلى التصويت للرجل في الانتخابات وعدم التصويت لصالح المرأة، وقد جاء ترتيب تلك الأسباب حسب درجة أهميتها وتأثيرها على النحو الآتي: جاء في المرتبة الأولى متغير (أن الرجل يمتلك الوقت الكافي للعمل السياسي)، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبره عنه 83,8 % من مجموع الاستجابات.

وتشير التحليلات أن بعض النساء ممن يمتلكون ظروف تؤهلهم لإنشغالهم بالحياة السياسية يجب أن تسلط الأضواء عليهم حيث أن المؤسسات الوطنية على عاتقها دور كبير في التكليف بالمهمات وصقل المتميزات وتهيئتهن لصالح البحرين، ويجب أن يتفاعل رجال السياسة

مـع النساء المقبـلات على الحياة السياسية وتدعيـم تجاربهن في إطار المصلحـة الوطنية وتعزيز المقومات الديموقراطية التي تنعم بها مملكة البحرين.

بينما جاء متغـير (أن الرجل مؤهل أكثر للدفاع عن حقوق المجتمع) في المرتبـة الثانية بنسبة استجابات بلغت 53,5 % من مجموع الاستجابات. يليه متغير (أن الرجل صاحب تجربة أعمق في مجال العمل السياسي)، واحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة تأثيره في اتجاهات وآراء المبحوثات، وبلغـت نسبة الاستجابات المعـبرة عنه 50,5 % من مجموع الاستجابات، أما متغير (أن هذا العمل من اختصاص الرجل ولا يناسب المرأة)، فقد احتـل المرتبة الرابعة، وبلغـت نسبته 30,3 % من مجمـوع الاستجابات. وأخـيراً جـاء متغير (أننـا نفضل أن نحافـظ على خصوصيـة وتقاليد المجتمع)، وقد بلغت نسبته 25,3 % من مجموع الاستجابات.

وعـبرت نتائـج إستجابـات المبحوثـات أن ممارسة العمـل السياسي لا يتناسـب مع المرأة من وجهة نظرهـن، كما أن ذلك يتفق مع خصوصية المجتمـع الثقافية، والتـي ما تزال تدعم الرجل، وتحد مـن أدوار المراة خاصة المتعلقـة بممارسة العمل العام والسياسـي على وجه الخصوص الأمـر الذي يشير إلـى أن ثمة قيـم تقليدية ماتزال تؤثـر في اتجاهات المبحوثـات بالرغم من ارتفاع مستوياتهن التعليميـة وتؤثر على آرائهن فيما يتعلق بأوضاع المرأة ومشاركتها السياسية.

ويقودنـــا هـــذا التحليل إلى إتجــاه آخر يؤكد أهمية التجـــارب التراكمية لـــدور المراة وقدم تجاربها السياسية خصوصـــاً وأن السياسة والخوض فيها أمـــراً يتطلب صلابة وإدراك عميق وخـــبرات في مجالات متعددة، وإذا كانـــت السلطة السياسية تطمح لخلق جيل نسائي قادر على مواكبة المتغـــيرات والخوضـــ في غمار الحيـــاة السياسية فإن تسلســـل المرأة في سلـــم الحياة القياديـــة، وبدء صقلها يهـــيء المستقبـــل السياسي للمراة البحرينية بشكل عام.

أمـــا المبحوثـــات اللاتـــي قد أكدن علـــى أنهن يصوتـــن لصالح المرأة، ونسبتهن كما هو موضح في جدول رقم (23) 34,0 % من مجموع العينة، فمـــن الأهمية التعرف على العوامل والأسباب التي دفعتهن للتأكيد على ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (50) يوضح

أسباب اختيار المبحوثات التصويت للمرأة في الانتخابات في مدينة الرفاع

الأسباب	ك	%
نحتاج إمرأة تلبى احتياجات المرأة فى مشاريع البنية التحتية والخدمات	40	78.4
نحتاج أن نجد إمرأة نطرح عليها قضايانا الاجتماعية والمعيشية	40	78.4
نحتاج أن تكون المرأة أكثر انفتاحا وتطورا فى مجتمعنا بالرفاع	25	49.0
نحتاج أن نتفاعل مع حركة التنمية من خلال إمرأة	29	56.9
نحتاج أن تظهر نماذج نسائية لتقييم التجربة وتعميق مكانة المرأة	32	62.7
عدد المستجبين	51	–

* اختيار أكثر من بديل

يتضح من تحليل البيانات المبينة بالجدول السابق، والتي تعبر عن استجابات المبحوثات، أن ثمة إتفاقاً بينهن حول مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتهن للتأكيد على أنهن يخترن التصويت لصالح المرأة في الانتخابات، حيث جاءت تلك العوامل حسب أهميتها ودرجة تأثيرها على النحو الآتي:

جاء المتغير(نحتاج إمرأة تلبي احتياجات المرأة في مشاريع البنية التحتية والخدمات)، وكذلك المتغير (نحتاج أن نجد إمرأة نطرح عليها قضايانا الاجتماعية والمعيشية) في المرتبة الأولى بنسب متساوية بلغت 78,4 % لكل منهما، ويعكس هذا الجانب إستمرار المرأة في رحلة البحث عن خصوصية أكبر تدعم قيمها وقيم مجتمعها التي لا تزال فاعلة ومؤثر إلى حد كبير بالرغم من أن الحالة الواقعية للمؤسسات التي تكمن فيها مصالح المرأة تشهد في عصرنا الحالي إنفتاحاً غير عادياً ، ويعد هذا العامل تأكيدا على اهمية إيجاد نساء مؤهلات في شتى المجالات.

بينما احتل المتغير (نحتاج أن تظهر نماذج نسائية لتقييم التجربة وتعميق مكانة المرأة) المرتبة الثانية، وبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 62,7 % من مجموع الاستجابات أما متغير(نحتاج أن نتفاعل مع حركة التنمية من خلال إمرأة)، وذلك بنسبة استجابات بلغت 56,9 % من مجموع الاستجابات، وقد إتضح من المتغيرين السابقين أن المرأة تفتقر إلى واقع يقيم لها مكانة اكبر بين مؤسساتنا الوطنية وفي سلك الحياة السياسية والميدانية القيادية في شتى المجالات وأخيراً جاء متغير

(نحتاج أن تكون المرأة أكثر انفتاحاً وتطوراً مع مجتمعنا بالرفاع)، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 49,0 % من مجموع الاستجابات فقد أكد هذا المتغير صدق التحليل السابق وجاء في سياقه.

ونستنتج من البيانات الموضحة بالجدول السابق أن بعض المبحوثات قد أكدن على مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتهن إلى التأكيد على أنهن يفضلن التصويت للمرأة في الانتخابات في مدينة الرفاع، وهو ما يعبر عن مدى اقتناع المبحوثات بدور المرأة في العمل السياسي والحياة السياسية والاجتماعية، وأن المرأة يمكن أن تكون أفضل في التعبير عن قضاياهم واحتياجاتهم أمام الجهات المسؤولة، هذا اضافة إلى أن مشاركة المرأة في العمل السياسي يعمق من النظرة الايجابية لها من قبل المجتمع وخاصة الرجال، كما أن ذلك يعزز أيضاً مكانة المرأة ويمكنها من المشاركة الايجابية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى التنمية السياسية والبشرية.

وعلى الرغم من تباين وجهات نظر المبحوثات حول وضع المرأة الرفاعية ومكانتها في المجتمع، ومن ثم تباين الآراء حول إمكاناتها وما يمكن أن تقدمه المرأة الرفاعية وبخاصة في الحياة السياسية، فإن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة والايجابية للمرأة الرفاعية في الحياة السياسية، ويمكننا الكشف عنها من خلال تحليل البيانات الميدانية، والتي تعبر عن استجابات المبحوثات والموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (51) يوضح
المعوقات والتحديات التى تواجه المرأة الرفاعية وتحول دون مشاركتها فى الحياة السياسية من وجه نظر المبحوثات

المعوقات والتحديات	ك	%
ضعف النفوذ الاجتماعى والشعبى للجمعيات الاجتماعية وعدم قدرته الكافية على دعمها	72	48.0
تأثر ثقتها القيادية بسبب ضعف فرصها فى التدرج القيادى وظيفيا مما ينعكس على قدراتها	52	34.7
عدم وجود المقرات والميادين المساندة لانطلاق المرأة وتعزيز ثقة المجتمع بقدراتها	77	51.3
ضعف الأداء المؤسساتى (الثقافى والإعلامى والأهلى) فى دعم وإبراز كفاءة المرأة	72	48.0
الافتقار إلى بيئة انتخابية تحفظ خصوصية المرأة مثل (الأداء التنظيمى وأسلوب الحملات)	36	24.0
افتقار مدينة الرفاع إلى وجود جمعيات اجتماعية أو سياسية أو خيرية كافية لتحفيز المرأة	62	41.3
عدد المستجبين	150	--

* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول عن وجهات نظر المبحوثات حول مجموعة من المعوقات البنائية والثقافية والمؤسسية والادارية التي تواجه المرأة الرفاعية، ومن ثم تحول دون مشاركتها الايجابية والفعالة في الحياة السياسية بصورة عامة، وقد جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة خطورتها وتأثيرها من وجهة نظرهن على النحو الآتي:

جاء المتغير (عدم وجود المقرات والميادين المساندة لانطلاق المرأة

وتعزيز ثقة المجتمع بقدراتها)، في المرتبة الأولى باعتباره أكثر المعوقات التي تواجه المرأة الرفاعية والتي تحون مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 51,3 % من مجموع الاستجابات، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية التركيز على ميادين المرأة سواءا التجارية والإقتصادية أو المهنية بمختلف مجالاتها أو الإجتماعية، مما سوف يدفع في إتجاه تنوع ميادين إنطلاقها وسعيها نحو التطور والإرتقاء، وقد تقودنا النتيجة السابقة إلى أمر هام جدا يتمثل في التخطيط لمسار عمل متطور مبني على أسس عملية خاصة يسهم في تعميق البرامج الإنتاجية في مجالات عمل القوى النسائية في كل المجالات، ولملمة الجهود الوطنية في إتجاهات تحقق المصلحة الوطنية المشتركة وصولا لبروز فكر نسائي معتدل يندمج في تحقيق تطلعات الوطن بشمولية مطلقة.

ويليه المتغيران (ضعف النفوذ الاجتماعي والشعبي للجمعيات الاجتماعية وعدم قدرته الكافية على دعمها، و ضعف الأداء المؤسساتي (الثقافي والاعلامي والأهلي) في دعم وابراز كفاءة المرأة) في المرتبة الثانية بنسبة استجابات متساوية لكل منهما بلغت 48,0 % من مجموع الاستجابات، الأمر الذي يؤكد عمل الجمعيات الأهلية أو الشعبية أو الثقافية او التنموية بأنشطة ثانوية لا تساعد على تحصيل شريحة واسعة من الأصوات من خلالها أو ممارسة العمل على نطاق أوسع من نواحي الشرائح الإجتماعية المنتمية إلى تلك الجمعيات أو قدراتها الإقتصادية الغير مهيئة في أحيان كثيرة لدعم أنشطة رئيسية من حيق

متطلبات التنمية، أما ضعف الأداء الإعلامي فهو دون شك متغير خطير ينعكس سلبا على قوة التأثير في وقت الأزمات أو بعد توارد أي منبهات تستدعي تنظيم أهلي عالي المستوى لإطلاق صوت المراة كمؤثر سياسي أو شعبي لصالح الامان الإجتماعي والسياسي.

بينما احتل المتغير (افتقار مدينة الرفاع إلى وجود جمعيات اجتماعية أو سياسية أو خيرية كافية لتحفيز المرأة) المرتبة الثالثة بنسبة استجابات بلغت 41,3 % من مجموع الاستجابات، وهذا ما تعكسه بالفعل طبيعة الجمعيات المسجلة رسميا في إطار الحيز الجغرافي للرفاع فقد أكدت النتائج بعدا هاما لا بد من دراسته دراسة مستفيضة وإقامة أسس صلبة لجمعيات إجتماعية أو سياسية تتسم بالإعتدال وتحظى بدعم بنات الطبقة الوسطى على إعتبار قدراتهن الإقتصادية والسياسية المستمدة من وسطهن الإجتماعي الأقرب في السلطات.

أما متغير (تأثر ثقتها القيادية بسبب ضعف فرصها في التدرج القيادي وظيفياً مما ينعكس على قدراتها)، فقد جاء في المرتبة الرابعة، حيث بلغت نسبته 34,7 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً (الافتقار إلى بيئة انتخابية تحفظ خصوصية المرأة مثل (الأداء التنظيمي وأسلوب الحملات)، وذلك بنسبة استجابات بلغت 24,0 % من مجموع الاستجابات، مما يدل أن أكبر معوقات الخوض في الإنتخابات البرلمانية البيئة الغير مساندة لذلك الواقع الرفاعي المليء بالخصوصية وأعراف العيب والمحضور في ما يتعلق بإختلاط المراة أو نزولها إلى مقرات غير مهيئة بقدر كاف من الملائمة لتلك الثقافة الإجتماعية.

ونستنتج من البيانات السابقة التي تعبر عن استجابات المبحوثات أن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة الرفاعية وتحول دون مشاركتها في الحياة السياسية، هذه المعوقات بعضها تنظيمي واداري ومؤسسي، والبعض الآخر يتعلق بغياب دور المؤسسات الاعلامية والثقافية سواء أكانت رسمية أم أهلية، هذا فضلاً عن عدم تواجد المرأة في المؤسسات القيادية، مما يفقدها قدراً من الثقة في ذاتها، وخاصة في ممارسة العمل السياسي من خلال الترشح أو التصويت أو غير ذلك. هذا إلى جانب عدم وجود المقرات والمؤسسات النسائية التي يمكن من خلالها أن تمارس المرأة العمل السياسي، وكذلك افتقار المجتمع الرفاعي إلى وجود بيئة انتخابية تتلاءم وظروف المرأة ومن ثم عدم قدرتها على استخدام أسلوب الدعاية الانتخابية المناسب، وأخيراً عدم اقتناع قطاع كبير من المجتمع سواء من الرجال أم النساء بقدرات المرأة وامكانية أن تشارك بفعالية في الحياة السياسية بصورة عامة.

وإذا كانت هذه هي بعض المعوقات والتحديات التي حددتها المبحوثات، والتي تؤثر بدرجات متفاوتة على وضع المرأة الرفاعية ومكانتها، ومن ثم نظرة المجتمع لها، الأمر الذي يحد من مشاركتها السياسية، فلا شك في أن التعرف على الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها تجاوز تلك المعوقات والتحديات من وجهة نظر المبحوثات يُعد أمراً مهماً. ويمكن الكشف عن ذلك من تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم(52) يوضح
الآليات والأساليب الملائمة التى يمكن من خلالها
تمكين المرأة الرفاعية وتفعيل مشاركتها فى الحياة السياسية
(التصويت والترشح)

الآليات والأساليب	ك	%
رسم سياسة واضحة تبنى قناعات جديدة للناخب بأهمية وصول العنصر النسائى	74	49.3
تأسيس جمعيات اجتماعية أو خيرية أو سياسية موثوقة لتحفيز الصوت النسائى	88	58.7
إيجاد توجه رسمى أو أهلى مؤسساتى يُمكن ويُعد المرأة لدورات قادمة إعلاميا واجتماعيا	74	49.3
إضفاء الخصوصية على عمل المرأة البرلمانى والتوعية بمسارات عملها فى المجالس	59	39.3
إبراز شئون المرأة العاملة وربة المنزل والقيادية واحتياجات المجتمع لها إعلاميا	76	50.7
إيجاد قادة رأى ونماذج لنساء أنجزن سياسيا مهتمين بالمشاركة السياسية سواء تصويت أو مهنة	69	46.0
عدد المستجبين	150	-

* اختيار أكثر من بديل

إن تحليل البيانات الموضحة بالجدول السابق تعكس استجابات المبحوثات فيما يتعلق بمقترحاتهن لكيفية مواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الرفاعية، ومن ثم تحول دون المشاركة الايجابية والفاعلة لها في الحياة السياسية، هذا التحليل يشير إلى مجموعة من النتائجنجملها على النحو الآتي:

إن (تأسيس جمعيات اجتماعية أو خيرية أو سياسية موثوقة لتحفيز الصوت النسائي)، قد جاء في مقدمة المقترحات أو الآليات التي يمكن من خلالها تمكين المرأة الرفاعية من المشاركة في الحياة السياسية، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن هذه الآلية 58,7 % من مجموع الاستجابات. كما احتل الإقتراح الذي يشير إلى إبراز شئون المرأة العاملة وربة المنزل والقيادية واحتياجات المجتمع لها اعلامياً المرتبة الثانية من حيث أهميته، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبره عنه 50,7 % من مجموع الاستجابات.

أما (رسم سياسة واضحة تبني قناعات جديدة للناخب بأهمية وصول العنصر النسائي)، وكذلك (إيجاد توجه رسمي أو أهلي مؤسساتي يُمكن المرأة ويُعدها لدورات قادمة اعلامياً واجتماعياً)، هذان الاقتراحان قد احتلا المرتبة الثالثة من حيث ضرورة الأخذ بهما لتطوير واقع المرأة الرفاعية، حيث جاءت نسبتهما متساوية بلغت 49,3 % لكل منهما من مجموع الاستجابات.

في حين جاء الاقتراح الذي يتعلق بايجاد قادة رأي ونماذج للنساء أنجزن سياسياً مهتمين بالمشاركة السياسية سواء تصويت أو مهنة في المرتبة الرابعة، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 46,0 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً الاقتراح الخاص بإضفاء الخصوصية على عمل المرأة البرلماني والتوعية بمسارات عملها في المجالس، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 39,3 % من مجموع الاستجابات.

النتائج والتوصيات :

تقودنـا المحتويـات العلميـة والتحليـلات المصاحبـة في طيـات البحث الراهـن إلى مضامين حيويـة تسرد إسهامات المـرأة من خلال تحديد واقعهـا على المستويـين التاريخي والمعاصر من جهـة، وتحديد تحديات تمكين المرأة الرفاعية من نواحي متعددة أبرزها (السياسية) من جهة ثانيـة، وعلى الجانب الآخر فإن البحث يضـع آليات مواجهة التحديات التـي تواجه المرأة، وانطلاقاً من التحديات القائمة على المستوى المحلي والاقليمي والقومي والعالمي، فإننا نركز على التحديات وآليات المواجهة من خلال النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

تركـز النتائـج المقبلة على أبـرز التحديـات التي تواجه المـرأة الرفاعية للقيام بدور أكثر فاعلية في مواجهة متطلبات العصر الحديث ومنها :

- احتفـاظ المجتمـع الرفاعـي بطاقـات المقاومة للتغـيرات الثقافية الحديثـة ممـا محور طاقات المـرأة في اتجاهات تحـد من بروزها وانفتاحها في اتجاهات عصرية متعددة.
- بروز فجوات اجتماعية تمثلت في تباعد العلاقات الإنسانية المتقاربة بسبـب ظروف الحداثة والرفاه الاقتصادية مما أوجد الحاجة إلى قنوات اجتماعية واقتصادية وثقافية وإعلامية أقوى لإقامة اتصال فعال يخـدم في مواجهـة تحديات العصـر الحديث التـي أضحت تستلـزم صوت القوى الشعبية للتعبير عـن الإرادة الوطنية وتعزيز النظم السياسية والكيان الاجتماعي الشعبي على المستوى العالمي.

- وجود احتياجات اجتماعية لمقومات بيئية حديثة ترسخ مسارات جديدة للتغيير الاجتماعي تضاف إلى تلك المراحل التاريخية من العطاء النسائي.
- ضعف إمكانيات المرأة في حصاد متطلبات اقناع المجتمع والوقوف على متطلباته الفعلية التي يفتقر إليها والتي تشكل بالنسبة إليه منبه يثيره ويشكل دوافعه تجاه الثقة بها كشخصية مزجت بين الأصالة والمعاصرة من جانب واحتياجات المجتمع من جانب آخر.
- مشاركة المرأة الرفاعية في المجال السياسي ما تزال محدودة إلى حد كبير وتعود الأسباب إلى معوقات ثقافية ترتبط بالبنية التقليدية للمجتمع ما تزال تحد من المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في الحياة السياسية والعمل السياسي بصورة عامة.
- استمرار مظاهر التبعية الاجتماعية والاقتصادية للأقوى وانتشار مظاهر اجتماعية تدل أن أجزاء كبيرة من القيم التقليدية في هذا الجانب مازالت سائدة لكن بأسلوب مختلف يحد من الكفاءات الإنتاجية للمجتمع على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها.
- المشاركة الاقتصادية حاجة اجتماعية تفوق حاجة المرأة الرفاعية للمشاركة السياسية أو الاجتماعية فقد تقود الدوافع الاقتصادية وعقبات الاقتدار عليها ثم مواجهتها من قبل المرأة من خلال مؤسسات الدولة إلى التمكين السياسي للمرأة وتعزيز وجودها في مواقع قيادية متقدمة إذا استثمرت الطاقات الاستثمار الأمثل، ووضعت الآليات بمراعاة المتغير المذكور.

- المرأة الرفاعية ربة المنزل أو المتقاعدات كبيرات السن أكثر اهتماما وتأثـرا بالمضامين السياسية التي تتعارض مع تأييدها المطلق لبقاء المرأة في محيط القيم التقليدية مما يعد مثيرا لعقلها الباطن الذي دفعها للتركيز على إفراط المرأة في الظهـور السياسي والاختلاط في الجمعيات والندوات وأماكن العمل حيث إن فضائهن الاجتماعي يكتظ بـردود الفعل الاجتماعية اتجاه السياسة التي يرونها مصدر تغير اجتماعي غير مرغوب فيه من عدة اتجاهات.
- التغيير الاجتماعي في الرفاع يرتبط ارتباطا وثيقا بمكونات المدينة خصوصـا تلك المتعلقة بحقوق المـرأة ومقومات تعزيزها حيث يعد هذا الجانب ذا بعد إعلامي يبين أن المؤسسة الإعلامية استطاعت أن تقـوم بدور محـدود في إدارة محتوياتهـا البرامجية بما يضمن استضافة كل بيت بحريني للمكتسبـات الوطنية التاريخية للمرأة، وتفعيـل أطر الشراكة بـين المرأة والمؤسسـات الوطنية خارج نطاق مدينة الرفاع.
- ضعـف البنية الإدارية لأنشطـة عدد كبير من الجمعيات التي باتت تـدور في فلـك محـدود يحتـاج لإنعاش جوهـري في أبعـاد عطائه ومحركاتـه البشرية والمادية وحراك يقـود لانفتاح سياسي أكبر في العطـاءات الوطنية الصادرة من مؤسسـات المجتمع المدني لكونها الميادين الأنسب لإطـلاق الطاقات النسائية الواعـدة وهو ما يعد ميدانا أكثر جاهزية من ميادين عملها الرسمي المحاط بقيود تحد من طاقات المرأة بشكل أو بآخر.

- الانفتاح الجغرافي واتساع مساحات العطاء وتنوع المكونات البنيوية أهم التحديات التي تواجه التغيير الثقافي وتمكين المرأة في الرفاع وتعد النقاط المذكور عناصر رئيسية تدفع بإنتاج الانفتاح السياسي والثقافي بين الأجيال وعوامل تدفع بالمنظومة المجتمعية نحو المزيد من الاقتدار والجاهزية الفكرية والميدانية في مواجهة التحديات.
- النقص في درجة تكامل الخدمات الأهلية أو درجة إسهامها في رفد القطاعات العامة بل قد تكون تلك الجمعيات تحتاج لمد يد العون من القطاعات لها بدلا من استمرار ريادتها في الدفع بعجلة التنمية مثل ما كانت عليه في سابق عهدها عندما أقدمت ناشطات على محاربة الأمية ورفد مؤسسات التعليم بطاقاتهن، وأيضا النشاط الأهلي التطوعي الذي توجه لمكافحة الفقر.
- عدد كبير من الجمعيات تحولت إلى أماكن لشغل أوقات فراغ كبيرات السن نتيجة نقص الخدمات المقدمة لهذه الشريحة التي منحت الدولة دفعة تنموية كبيرة وتأخر دور المؤسسات الأهلية من دور قيادي كان دافعا قويا لنشوء واقع أكثر تطورا وتقدما للمجتمع بأكمله ليتحول مع تراجع دورها التاريخي إلى مؤسسات راكدة.
- شريحة واسعة من النساء المتجهات للجمعيات تبحث عن مواقع قيادية عجزت عن تحقيقها خلال عمرها الوظيفي بسبب معوقات ألمت بواقعها المهني تلك المعوقات من شأنها التأكيد على أهمية برامج التمكين من ناحية حقوقية تدافع عن كيان المرأة المهني والحيلولة دون انتقاص حقوقها المهنية، ومن ناحية أخرى فإن الواقع يبرز الحاجة إلى جمعيات نوعية.

- بروز الحاجة إلى برامج خاصة لتحديد طبيعة الأدوار المطلوبة من المرأة خلال المرحلة المقبلة ومن ثم تحديد حجم النخب المطلوبة لقيادة دفة التطوير والتنمية النسوية ونوع الثقافة المطلوبة ومجالها.
- افتقار الجمعيات النسوية إلى ارتباط جيل الشباب بها حيث تبرز هذه الإشكالية إشكالية قائمة يعاني منها الشباب البحريني من جهة والجمعيات النسائية من جهة أخرى، قد تتمثل في اقتصار المواقع القيادية في عدد من الجمعيات الحيوية على الأجيال غير الشبابية.
- شيخوخة بعض الجمعيات معوق رئيسي لتمكين الأجيال الصاعدة ويبدو أنها سببا لاحتكار مؤسسات الدعم وتقوقع ايرادات الدعم في حيز برامج لاتزال في إطارها التقليدي في الوقت الذي تتعطش فيه أجيال المستقبل إلى مزايا العمل الأهلي للدفع بأنشطتها وابتكاراتها وإبداعاتها وطاقاتها التي قد تكون أشد تأثيرا ويحتاجها المجتمع البحريني بقدر أكبر يضاهي إضعاف العطاء الاجتماعي القائم.
- إن أنشطة المرأة مقرونة بثقافة المجتمع الرفاعي بأكمله خصوصا لما تملكه المرأة الرفاعية من إلمام بواقعها ودقة في تشخيص معوقات تفعيل دورها في العمل الأهلي وما صاحبه من جرأة اعترافها بأن واقع المرأة الرفاعية سوف يتغير متى ما أرادت المرأة ذلك وأن المرأة تسير بالتوازي مع ثقافة أسرتها ومجتمعها الأمر الذي ينذر بوجود احتياجات مجتمعية لمضامين إعلامية أقوى خلال المرحلة القادمة.
- تفوق البنى الاتصالية المتاحة أمام الرجال على البنى الاتصالية

المتاحة أمام النساء مما ينبه إلى إشكالية تتعرض لها المرأة الرفاعية تتمثل في ضعف قدراتها الاتصالية لكسب أصوات الناخبين في مقدمتها البنية المكانية للاتصال المباشر مع مجتمع الرفاع حيث لا يسعفها المكان والقنوات الاتصالية لتشكيل قناعات الناخب اتجاه آرائها وتصوراتها للمنطقة.

- النساء تتغير اتجاهاتهن كامهات مسئولات عن أبناء وبنات ويتحملن قدرا كبيرا من التحديات التي تواجه الأسر على المستوى الاقتصادي والحياتي بشكل عام مما يؤكد حاجة المرأة إلى إبراز أبعاد عميقة من ثقافتها العامة في قضايا جوهرية يتطلع إليها المواطن مثل حاجته للأمان الاجتماعي والاقتصادي.
- الحراك السياسي مرتبط بالتوجهات الدينية والوجاهة العائلية وذلك يأخذ منحى يخضع للأعراف ويعد مؤثرا رئيسيا في تحديد اتجاهات غالبية الناخبين أو في تحديد اتجاهات الرأي العام اتجاه القضايا ذات العلاقة بمصالح الإنسان، وقد يكون أحد المعوقات المؤثرة في وصول المرأة لمواقع متقدمة في أماكن صنع القرار.
- المرأة الرفاعية مازالت مستمرة في رحلة البحث عن خصوصية أكبر تدعم قيمها وقيم مجتمعها التي لا تزال فاعلة ومؤثرة إلى حد كبير بالرغم من أن الحالة الواقعية للمؤسسات التي تكمن فيها مصالح المرأة تشهد في عصرنا الحالي انفتاحا غير عادي.
- قيام الجمعيات الأهلية أو الشعبية أو الثقافية بأنشطة ثانوية لا تساعد على تحصيل شريحة واسعة من الأصوات من خلالها أو ممارسة العمل على نطاق أوسع من نواحي تدعم التنمية.

- ضعف الأداء الإعلامــي متغير خطير ينعكس سلبا على قوة التأثير في وقــت الأزمات أو بعــد توارد أي منبهات تستدعــي تنظيما أهليا عــالي المستوى لإطلاق صوت المرأة كمؤثر سياسي أو شعبي لصالح الأمان الاجتماعي والسياسي او لمصلحة وطنية عليا.
- البيئة غير المساندة للواقع الاجتماعي الرفاعي المليء بالخصوصية وأعــراف العيب والمحظور فيما يتعلق باختلاط المرأة أو نزولها إلى مقرات غير مهيئة بقدر كاف من الملائمة لتلك الثقافة الاجتماعية، وعــدم قدرتها على استخدام أسلـوب الدعاية الانتخابية المناسبة، لهذا السبب.
- الجمعيــات النسائيــة أفلحــت في الوصــول إلــى وعــي الشرائــح الاجتماعيــة بوجودهــا ،إلا أن ذلــك الإدراك لم يصــل إلــى درجة متقدمــة من تحقيق ارتبــاط الشرائــح النسائية بتلــك الجمعيات أو رضاهــا عــن مستوى ونــوع الخدمــات المقدمة أو نــوع الجمعية وسياساتها القائمة.

التوصيات:

تركز التوصيات العلمية المقبلة على آليات تمكين المرأة الرفاعية من المشاركة بفاعلية أكبر في تنمية المجتمع ويقدم جملة مقومات تتطلبها عملية التمكين السياسي والاقتصادي والثقافي وغيرها من أبعاد أخرى متداخلة تخدم عملية التمكين، ومنها ما يلي:

- وضع البرامج العملية المناسبة لتحويل قدرات الأفراد السلوكية في العملية الاقتصادية من التبعية والاعتماد على رؤوس الأموال الاقتصادية والاجتماعية الى الاستقلالية الفكرية والمادية في المجال الاقتصادي الأمر الذي قد ينم عنه طفرة اقتصادية واجتماعية في عالم المرأة والمجتمع.
- التخطيط لمسارات عمل وطنية تدعم الرؤى المواتية للتموجات العالمية وتمكين المرأة من التأثير في تكوين وتشكيل دعامات وطنية قادرة على المواجهة وتحقيق التوازن على كافة المستويات.
- الدفع بالمرأة الرفاعية إلى مواقع متقدمة في قيادة الهرم الوطني التعليمي العريق تأكيدا لمكانتها في جوف البحرين الأبية خصوصا وأن تضحياتها في الحقل التعليمي منذ صغر سنها تعاقبت في الشدة والرخاء لكنها أبت إلا التقدم والخدمة الإنسانية والتضحية الوطنية في جميع مجالات هذا السلك الوطني الهام.
- بحث برامج ثقافية وإعلامية عملية مناسبة تصقل قدراتها القيادية وتضعها في مواقع العمل الفاعلة من النواحي الاجتماعية والسياسية من جهة ولخلق ثقافة مجتمعية قادرة على توجيه طاقات المستقبل في ضوء تحديات العصر من جهة أخرى.

- التركيز على انطلاق التغيير من نواة الأسرة (المرأة) خصوصا في ظل التماسك الأسري الذي تحمل المرأة على عاتقها قدرا كبيرا من التزاماتها اتجاهه على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.
- إيجاد برامج ذات امتدادات اقتصادية تدفع المرأة نحو مواجهة عقبات التمكين بشكل عام فقد تقود الدوافع الاقتصادية إلى تغيرات جذرية تحقق الأهداف الاقتصادية الوطنية العليا والسياسية المنشودة في خضم التموجات العالمية الراهنة.
- إنعاش البنية الإدارية للجمعيات النسائية في أبعاد عطائها ومحركاتها البشرية والمادية وإيجاد حراكا يقود إلى انفتاح سياسي بين الأجيال في العطاءات الوطنية الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني.
- الالتفات إلى النساء العاملات في القطاع الخاص والاستفادة من وعيهن بمتطلبات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة باعتبارها قوة قد تكون تفوقت في ميادين أكثر انفتاحا إضافة إلى تقييم واقع النساء العاملات في القطاع الخاص وبحث مقومات تطورهن الوظيفي بالمقارنة مع النساء العاملات في القطاع الحكومي، والتفكير في ضخ دماء جديدة عبر جذب نخبة نسائية من العاملات في القطاع الخاص واستثمار مؤهلاتهن وخبراتهن في النهوض بالمرأة من نواحي متعددة في القطاعات الحكومية.
- تعميق تكامل الخدمات الأهلية المقدمة من قبل الجمعيات النسائية أو درجة إسهامها في رفد القطاعات العامة والخاصة من خلال النهوض بواقعها من راكدة إلى نشطة تقود دفة التطوير كما كانت

عليه في سابق عهدها منذ بدايات إسهامها في تأسيس جمعيات أهلية وقيادتها نشاطا أهليا حارب الأمية وكافح الفقر وحقق نقلات كبيرة في أوساط المجتمع البحريني.

- تحديد نوع المساهمات العملية المطلوبة من المرأة على المستوى السياسي و الاقتصادي والثقافي والإعلامي والاجتماعي وغيرها، وتحديد حجم النخب المطلوبة وخصائصها لترشيد جهود الدولة من جميع الاتجاهات عبر التخطيط الأمثل لاحتياجات البحرين خلال العقود القادمة من القوة النسائية القيادية.
- الارتكاز على وعي الأجيال المعاصرة في تشكيل قناعات المجتمع اتجاه الهوية العصرية التي يعيشها الوطن وربما يأتي الشباب بمبادرات تدعم واقع تلك الأسر انطلاقا من وعيهن بآليات العطاء والتطور بين حنايا التعقيدات الحياتية الراهنة التي أضحت تتطلب قدرات تنظيمية عالية في الاتجاهات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الكوادر الهيكلية الوظيفية وأنظمة الترقيات بمقومات خاصة تسهم في تحقيق الرؤى الاقتصادية والسياسية لمملكة البحرين من جهة وتفتح مجالات العطاء على نطاق أوسع بين النساء البحرينيات من خلال الترقي وشغل المهام الرسمية المتوسطة والعليا.
- دفع المؤسسات الرسمية في الدولة لإكساب الدولة الطاقات الوطنية مهما تنوعت فئاتها ونوعها وعروقها مما يعد دافعا قويا لأسس الديمقراطية وتحديد احتياجات التمكين في صفوف النساء خلال المراحل المقبلة ومحاولة دمج المرأة من خلال استراتيجيات

التطويـر في مؤسسات الدولة بشكل عـام وأن تكون التوجهات على مستوى متخذي القرار في مواقع إدارات الموارد البشرية .

- تعزيز البنية المكانيـة للاتصال المباشر للمرأة مع مكونات المجتمع ومؤسساتـه مما يساعد على تشكيل قناعـات الناخب اتجاه آرائها وتصوراتهـا مـن جهة ويساهـم في تعزيز قدراتهـا في تبني قضايا اجتماعية أشد نفعا للمجتمع من حيث ملامستها لهمومه وتطلعاته، خصوصا وأن المرأة تتغير قناعاتها واتجاهاتها بحسب احتياجاتها الأسرية واحتياجات أبنائها وبناتها الاقتصادية والاجتماعية.
- توجيه الدعـم للشرائح الاجتماعية والنسائيـة المتطلعة لقدر أكبر من التحديث والتنمية في مجالات العمل الوطني المختلفة، واقتناص العقـول المناسبـة لقيـادة التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسية العصرية.
- تتبـع تسلسل المرأة في مواقع قيادية وبدء صقلها بما يهيء المستقبل السياسي وغيره من المجالات الهامة للمرأة البحرينية بشكل عام.
- التركيـز على ميادين عمل المرأة سواء التجاريـة أو الاقتصادية أو المهنيـة بمختلف مجالاتها مما سوف يدفـع في اتجاه تنويع ميادين انطلاقها وسعيها نحو التطور والارتقاء .
- التخطيـط لمسار عمل متطور مبنـي على أسس علمية خاصة يسهم في تعميـق البرامـج الإنتاجية في مجالات عمل القـوى النسائية في كل المجـالات ولملمـة الجهود الوطنية في اتجاهـات تحقق المصلحة الوطنيـة المشتركـة وصولا لفكـر نسائي معتدل يندمـج في تحقيق تطلعات الوطن بشمولية مطلقة.

- إقامــة أسس صلبة لجمعيات اجتماعية أو سياسية تتسم بالاعتدال وتحظــى بدعــم بنــات الطبقــة الوسطــى علــى اعتبــار قدراتهن الاقتصادية والسياسية المستمــدة من وسطهن الاجتماعي الأقرب للسلطــة، إضافة إلــى ضرورة أيجــاد برامج للتمكــين تتناسب مع خصوصيــة ابنــة الطبقة الوسطى التــي تعيشــ خصوصية ثقافية مطلقــة قد تعــد معوقــا لإسهامهــا كقــادة رأي في صفــوف القوى النسائية.

المراجع:

1 ناصر حسين الموسوي، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مؤتمر المرأة الخليجة والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين...، ص 147 .

2 منصور محمد سرحان، دور المرأة البحرينية في وفد الثقافة، المؤسسة العربية للدراسات

3 إجلال إسماعيل حلمي: الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية، بحث ميداني في جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990.

4 فاطمة علي حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني: دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

5 كلثم علي غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري، دراسة تحليلة لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 95، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر، 1999، ص ص 123-153.

6 مها سعد الفرج، السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من 1985-2005: دراسة تحليلة...، مجلة دراسات الخيلج والجزيرة العربية، العدد 129، أبريل - مايو - يونيو 2008، ص ص 107-148.

7 يوسف غلوم علي، حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخيلج والجزيرة العربية، العدد 118، يوليو - اغسطس - سبتمبر 2005، ص ص 11-42.

8 علي أحمد الطراح، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العولمة وتأثيراتها على دور المرأة الخليجية، مؤتمر المرأة الخليجة والألفية الثالثة،. 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين...، ص ص 280-281 .

فهرس جداول البحث

صفحة	الموضوع
51	جدول يبين المنظمات الموجودة في الرفاع بحسب نوعها.
69	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً للفئات العمرية.
70	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً للحالة الاجتماعية.
71	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لمحل الميلاد.
73	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لعدد الأبناء في الأسرة.
75	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقا للحالة التعليمية.
76	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لطبيعة العمل.
78	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لنمط وطبيعة المسكن.
81	جدول يوضح أكثر الفئات الاجتماعية إسهاما في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
83	جدول يوضح مجالات مشاركة المرأة الرفاعية من وجهة نظر المبحوثات.
86	جدول يبين أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت نفسها فيها.
89	جدول يبين العلاقة بين السن وأكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت نفسها فيها.
91	جدول يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت نفسها فيها.
95	جدول يوضح مدى وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة مشاركة المرأة
96	جدول يوضح مدى وجود تأثير للانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة في مشاركة المرأة الرفاعية في التنمية من وجهة نظر المبحوثات.

98 جدول يبين مظاهر تأثير الانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة على مشاركة المرأة في التنمية.
100 جدول يوضح دور المبحوثات في عملية التنمية في المجتمع.
102 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع.
104 جدول يوضح طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع.
107 جدول يوضح مدى وجود جمعيات أهلية في منطقة سكن المبحوثات.
109 جدول يوضح مدى اشتراك المرأة كعضوة في إحدى الجمعيات الأهلية.
110 جدول يوضح طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية.
112 جدول يوضح العلاقة بين سن المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية.
113 جدول يوضح مدى مشاركة المرأة الرفاعية في ندوات ونشاطات الجمعيات.
114 جدول يوضح سبب عدم المشاركة في الجمعيات الأهلية.
115 جدول يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية.
117 جدول يوضح العلاقة بين طبيعة العمل وأسباب عدم مشاركة المبحوثات في الجمعيات الأهلية.
120 جدول يوضح الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع من وجهة نظر المبحوثات.
121 جدول يوضح العلاقة بين طبيعة العمل والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع.

124 العلاقة بين المستوى التعليمي والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع.

126 جدول يوضح المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.

130 جدول يوضح العلاقة بين طبيعة العمل والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.

132 جدول يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.

134 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.

135 جدول يوضح العلاقة بين نمط المسكن والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.

137 جدول يوضح المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية.

140 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية.

142 جدول يوضح سلبايت غياب مشركة المرأة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات.

144 جدول يوضح استجابات المبحوثات حول مدى وجود مستوى من الوعي السياسي للمرأة في مدينة الرفاع يمكنها من المشاركة في الحياة السياسية أو (لا).

145 جدول يوضح المظاهر السلوكية التي تشير إلى أن المرأة الرفاعية لديها وعيا سياسيا.

147 جدول يوضح العوامل والأسباب المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية من وجهة نظر المبحوثات.

149 جدول يبين مدى الرضى من مستوى مشاركة المرأة البحرينية حاليا في الحياة السياسية من وجهة نظر المبحوثات.

151 جدول يوضح مدى مشاركة المرأة الرفاعية في التصويت في الانتخابات.

152 جدول يوضح دوافع المبحوثات للمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات.

154 جدول يوضح العلاقة بين سن المبحوثات ودوافع مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات.

156 جدول يوضح أسباب عدم مشاركة المبحوثات في عملية التصويت في الانتخابات.

158 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات.

160 جدول يوضح مدى اختيار المبحوثات التصويت للرجل أو المرأة من بين المرشحين في الانتخابات في مدينة الرفاع.

161 جدول يوضح أسباب اختيار المبحوثات التصويت للرجل في الانتخابات في مدينة الرفاع.

163 جدول يوضح أسباب اختيار المبحوثات التصويت للمرأة في الانتخابات في مدينة الرفاع.

166 جدول يوضح المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الرفاعية وتحول دون مشاركتها في الحياة السياسية من وجهة نظر المبحوثات.

170 جدول يوضح الآليات والأساليب الملائمة التي يمكن من خلالها تمكين المرأة الرفاعية وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية.

المرأة الرفاعية

بين الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر

للباحث /
نوح أحمد خليفة

هاتف 36999688 973+
البريد الإلكتروني riffa.book@gmail.com

NoohKhalifa   

الطبعة الأولى / عام 2013

التصميم والإخراج الفني والتنفيذ /
ناصر مهدي

لوحة الغلاف /
للفنان: موسى الدمستاني

رقم الناشر
ISBN 978 -99901- 688 -4- 6

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة/
د.ع. 2013/11086

الرؤية

يتنبأ البحث بتعاقب التحديات العالمية على منطقتنا نتيجة للتطورات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية التي تحاول بلادنا العربية عموماً والخليجية خصوصاً مواكبتها بوتيرة متسارعة، ويستشرف رؤاه من تصورات علمية تتخذ من الإنسان محور رئيسي لفرض هوية عربية خليجية تستمد رسوخها من إمتداداتنا الإسلامية لكن عبر مهارات ثقافية عصرية تعين الأنظمة على حماية المقدرات القومية.

ويرى أن المراة عامل ثقافي رئيسي في تمكين أجيال المستقبل، وإعدادهم لواجباتهم الوطنية التاريخية في ظل التجاذبات العالمية وتأثر زعماء العرب بضغوط غربية وتحديات أثرت على قدرات القوى الشعبية العربية، ولذلك فإنه يَعتَبر التمكين السياسي مكون هام بين مكونات القدرات الدفاعية للشعوب وإلا فإن أجيال من الشباب يتجهون لإحتضان المجهول إذا استمر غياب الوعي بواجباتنا القومية تجاه الأمة والوطن مما يفسر أن تنامي ثقافة المشاركة الشعبية ترشد قادة الأمة، وتحصن الشعوب أمام محاولات الإختراق الأجنبية.

ويقود البحث مضامينه العلمية بإتجاه إسناد القائد في مسيرته السياسية والإقتصادية والثقافية التي تضع مرتكزات تثبيت الأمن الإنساني للشعب وتمده بالنهضة الإقتصادية والثقافية والسياسية بإتخاذ المرأة مرتكزاً هاماً لديمومة الإستقرار السياسي، والإنساني، ولهذا فإن التعمق في بحث تاريخ المرأة وواقعها وآلية تدعيم مستقبلها يجب أن يكون خطوة جوهرية ضمن إستعداداتنا للنهوض بواقعنا العربي ومحاولات تقوية كيان الأمة السياسي والإقتصادي في مختلف الإتجاهات التنموية المرأة عمق المجتمع العربي، وإجيال الغد إنعكاس لواقعها الثقافي، وهذه نقطة يجب تبقى بعيدة عن نبرات الإستهانة بها، وهدف يجب أن يبقى نصب أعيننا متى أ العزة عالمياً.

